إسلام كريموف

أوزبكستان

على عتبة القرن الواحد والعشرين





شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

إسلام كريموف

أوزبكستان

على عتبة القرن الواحد والعشرين

ترجمة: د. مفيد قطيش



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص.ب: ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

برقياً: انكلسامس

تلفون: ٢ / ٣٥٠٧٢١

تلفون + فاكس: ٦٠٢٠٢٩ - ٣٥٣٠٠٠ (٩٦١١)

الطبعة الأولى

١٩٩٧م

تصميم الغلاف : عباس مكي

الاخراج الفني : جلال الحانجي

المقـدمة

يشارف القرن العشرون في حياة البشرية والبلدان والشعوب على نهايته. وأنا واثق بأن الكثيرين منا، الذين يعيشون في أوزبكستان المعاصرة، يستغرقون في التفكير، بالاضافة إلى تفكيرهم في مشاكل الواقع الفعلي، حول مسائل: مَن نحن ومَن نكون في هذا العالم؟ إلى أين نسير؟ أين سيكون موقعنا، وما هي مكانتنا عندما تدخل البشرية القرن الحادي والعشرين؟

فمن المهم أن نعرف وأن نُقيِّم خصوصية المرحلة التي نعيش فيها، والأهمية التاريخية لحاضر ومستقبل التغيُّرات التي جرت في العالم في المرحلة المنصرمة، والتي غيَّرت بشكل جذري البنية الجيوسياسية، كما نقيِّم الاهمية التاريخية لخارطة العالم.

وقد ظهرت على هذه الخارطة، ما اتُّفِق على تسميته، الدول المستقلة الجديدة ذات الماضي الاشتراكي، التي انتزَعت استقلالها السياسي سلمياً، والتي سلَكت طريق التطور المستقل وتجديد العلاقات الاجتماعية. إنها الدول الطامحة لتعزيز وضعها بين بلدان العالم الأخرى، لتكُون متساوية بين المتساوين، ولتصبح جزءاً عضوياً من الفضاء العالمي الواسع. إنها الدول التي تواجه مهام معقدة تتمثل بتصحيح النتائج المأساوية للتجربة التاريخية غير الناضجة، وبناء مجتمع ديموقراطي حقيقي، واقتصاد سوق معاصر قادر على تأمين ظروف لائقة لحياة الناس، وحماية حقوقها وحريتها، وذلك خلال فترة قصيرة. وتنتمي أوزبكستان إلى مجموعة الدول الجديدة المستقلة هذه.

كيف سيبدو القرن الحادي والعشرون لسكان أوزبكستان، وإلى أيّ حدٍّ ستكون حياتهم أفضل وأغنى؟ هل سنفهم ذلك الطريق غير السهل للإصلاحات وللتجديد الذي اخترناه لانفسنا؟. وهل ندرك جيداً تلك المشاكل والصعوبات والمِحَن التي يمكن أن نصادفها على هذه الطريق؟.

وإلى أي حَدًّ يمكننا أن نُحقق تلك الأهداف والمهامَّ الموجَّهة، قبل كل شيء، لتأمين حياة لائقة للناس على هذه الأرض المباركة؛ **ربما كان أهم وأصعب الأسئلة: هل ندرك ماذا يهدد استقرارنا وأمننا؟**

بمَ نستطيع مواجهة هذه التهديدات، وما هي ضمانة التطور المستقر والراسخ لمجتمعنا، للحفاظ على التوازن الجيوسياسي في المنطقة التي نعيش فيها؟

ما هي القدرات والإمكانيات التي يتمتع بها بلدنا من أجل ضمان التطور المستقر والراسخ في الألفية الجديدة؟ وماذا يمكن أن نقترح من أجل إقامة التعاون الواسع والمتنوع مع جميع بلدان العالم على أساس المنفعة المتبادلة؟

إن هذا الطموح، بذاته، هو ما دفعني لكتابة هذا الكتاب، للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها. إن تجربة تكوُّن وتطور أوزبكستان، وغيرها من الدول المستقلة الجديدة الناشئة في المدى الاشتراكي السابق تشهد، للأسف، على الاستخفاف بالعلاقة الجدية تجاه تقييم مخاطر أمنها واستقرارها. فالتنبؤ بهذه المخاطر ما زال ضعيفاً، وغالباً ما تكون هذه المخاطر مفاجئة، وتؤدي لخسائر فادحة وكوارث. والأكثر مأساوية، هو أنها تؤدي لضحايا بشرية، وتخلق وضع اختلال ومجابهة، وتعيق عمليات التطور والتقدم الاجتماعي، وتسبب لدى السكان شعوراً بعدم الثقة بالغد، وبالخطر على حياتهم الخاصة وحياة أقاربهم وأهلهم. والأهم من كل هذا، هو أن التطور غير المتوقَّع للأحداث يمكن أن يطرح التساؤل حول إمكانية تحقيق الخيار السياسي والاقتصادي للبلد.

وبعد انهيار النظام الشمولي، لم يعد العالم ذا قطبين. لكن هل أصبح، نتيجة ذلك، أكثر أمناً واستقراراً ورسوخاً؟

إن التحليل النقدي للعلاقات الخارجية المتشكلة في السنوات الأخيرة على المستويين العالمي والاقليمي، ومنها قبل كل شيء:

تحليل عمليات التكوّن المؤلم لأسُس الديموقراطية على ضوء الصراع السياسي الحادّ في بعض البلدان؛ والانبعاث النشيط للوعي الذاتي القومي، ولطموح الأمم والشعوب المختلفة لتقرير المصير؛ والنزاعات القائمة على الأساس الإثني والقومي؛

تراجع قيمة وأهمية العقائد الإيديولوجية الجامدة، وتزايد الأشكال المختلفة للتطرف السياسي والديني؛

وبقاء بلدان ذات اقتصاد ضعيف التطور، ووضعٌ بائس للسكان في جزء واسع من الكرة الأرضية؛

اشتداد التمايز الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان والشعوب؛ واشتداده حتّى داخل البلد الواحد بين مجموعات السكان المختلفة؛

إن التحليل النقدي لكل هذا يشهد بأن العالم يبقى ضعيفاً كما كان، ويتطلب اهتماماً خاصاً. ولقد كان العالم المحيط بنا، وما زال، وسيبقى، في المدى المنظور، عالماً معقّداً ومتنوعاً جداً.

وفي الظروف المعاصرة تكتسب مشاكل أمن واستقرار الدول المستقلة الجديدة وتطوّرها أهمية كبرى لصالح ضمان الأمن العالمي، وتحقيق التوازن. ان الوضع المتغير، دينامياً، وميزان القوى على الصعيد العالمي، ودخول الدول المستقلة الجديدة الى الساحة العالمية، تتطلب اليوم، بإلحاح، مقاربات جديدة لضمان استقرار الدول والشعوب، ولوضع نماذج أمن جديدة على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

على كل قائد وزعيم لدولة ذات سيادة، أن يدرك ذلك العبء الكبير من الواجب والمسؤولية الذي ألقته على كاهله ثقة الناس البسطاء، الذين تتوجه أفكارهم على الدوام إلى الأمور الواضحة ـ للسلم والهدوء والرخاء ـ. إننا لا نملك الحق بأن ننسى، ولو للحظة، تلك المسؤولية التي نتحملها أمام أولئك الذين سيأتون بعدنا، والذين سيكون لزاماً عليهم ان يبنوا البيت الجديد، ويزودوه بكل أسباب الراحة، والذي تسنى لنا أن نرسي قاعدته في هذه السنوات المفعمة بالأحداث المعقّدة والكثيفة.

إن منطق تطور الأحداث في السنوات الماضية كلّه يدفعنا اليوم لمعالجة ثلاث مسائل رئيسية، يتوقف على الاجابات عنها مستقبل أوزبكستان: **كيف نحافظ على الأمن، كيف نضمن الاستقرار، ولقاء أي شيء نحقق التطور المستقر على طريق التقدم؟ في هذه الكلمات البسيطة ـ الأمن، والاستقرار والثبات ـ يكمن معنى عميق، ينبغي علينا إدراكه وفهمه.**

كيف نحمي ذاتنا وأين نبحث عن دوافع التطور؟ انها مشاكل استراتيجية، كانت وستبقى مادة الاهتمام الأساسي لكل دولة مستقلة. وفي سياق البحث عن أجوبة لهذه الأسئلة راكمت جمهورية أوزبكستان خبرة ليست قليلة. وهي تسمح باستخلاص بعض

الاستنتاجات العامة، التي كُرِّس هذا الكتاب لعرضها بعمق.

عَمَّ يَجري الحديث؟

أوزبكستان اليوم ليست مجرد موارد طبيعية وخامات ضخمة وسوقاً واسعة ومجالاً لتوظيف الرساميل فحسب، فبلدنا يتمتع بطاقة ذهنية وروحية وثقافية هائلة. وهذا كله، بالاضافة إلى موقعها الجغرافي الفريد، لا يمكن إلاّ أن يستدعي اهتماماً جيوسياسياً وجيوستراتيجياً كبيراً في ظروف يتشكل فيها، بنشاط، النظام السياسي والاقتصادي الجديد في العالم.

ان كل من يشارك اليوم في عملية تشكيل نظام العلاقات الدولية، الجديد نوعياً، لا يمكنه إلا أن يعترف بأن ميزان القوى في العالم سوف يتعلق، إلى حد كبير، بالطريق التي ستسلكها الدول المستقلة الجديدة في تطورها. وبدون أدنى شكّ، سوف يترك هذا الخيار تأثيره على مصير تطور العمليات المعقدة الجارية في العالم الإسلامي، وما يترتب عنها من نتائج للمجتمع الدولي ككل.

ان فهم ذلك ينبغي ان يشكل نقطة ارتكاز في كل النقاشات، حول مصير وآفاق تطور جمهورية أوزبكستان وكل آسيا الوسطى على عتبة القرن الحادي والعشرين. ان كل تنبؤ، شبيه بهذه التنبؤات والتحليلات، ينبغي، بالطبع، أن يكون محط احترام. **لكن الأمر الواضح هو: أن هذه المنطقة يمكن ان تتطور بدينامية وثبات، وأن تكون شريكاً لائقاً للمجتمع الدولي، في ظل الحفاظ على الاستقرار والتوازن الجيوسياسي**. ان مبدأ الحفاظ على التوازن الداخلي والخارجي وتدعيمه، وحده يلائم اليوم ضمان التطور الراسخ والمستقر لكل المنطقة، ويدرأ خطر بروز النزاعات، خصوصاً إذا ما أُخذ بالاعتبار أن منطقة آسيا الوسطى تُعَدّ خليطاً من المشاكل السياسية والاقتصادية والعسكرية والبيئية، ومشاكل النقل المختلفة. ويمكن حل هذه المشاكل في ظل الحفاظ على التوازن الجيوسياسي والاستقرار، في هذه المنطقة فقط، وهو ما يعتبر، بدوره، مساهمة كبيرة في حل مشكلة ضمان الأمن العالمي.

وهذا ما تؤكده تجربة السنوات الأولى للتطور الحر لأوزبكستان، التي تملك قناعة واضحة بأن الاستقرار السياسي العام والاقتصادي، هو إنجاز عظيم يمتاز بقيمة كبيرة.

لهذا ينبغي ان يدوي، دائماً، كناقوس خطر، النداء التالي: **أيها الناس كونوا**

متيقظين!، صونوا كل ما يمكن وما ينبغي ان تفتخروا به: باستقلالكم، بسلمكم، بوفاقكم الأهلي والقومي في المجتمع. فبكل واحد منا يتعلق إلى حد كبير كيف نتصرف بحريتنا وإبعاد التهديدات عنها، تلك التهديدات التي ما زالت كثيرة في عالمنا المعقد والقاسي.

ان الادارة الحكيمة للدولة تكمن، كما نصح في القرن العاشر مفكر الشرق العظيم أبو نصر الفارابي، في تقليص الخطر وإبعاده عن الشعب.

إننا اليوم لا نشعر بالارتياح، فحسب، لأننا قطعنا شوطاً بعيداً، خلال فترة قصيرة، على الطريق المؤدية للأهداف التي اخترناها. لكن من الضروري أن نتعلم الحلّ وأن نتصور بوضوح تلك المشاكل التي ستبقى، كما يبدو، لفترة طويلة في عداد المشاكل الأساسية. وكثير منها ناجم عن الميول والظواهر العالمية. لذلك من المهم جداً أن نفهم بعمق ماذا يمثل هذا العالم المحيط بنا، والذي لا نعيش فيه منعزلين، والذي لا يتعلق بنا كل شيء فيه، والذي فيه تهديدات جدية لطموحنا بتحقيق أهداف سامية.

ويبدو اليوم أنه لم تعد القدرة على التفاعل المناسب كافية وحدها، مع تهديدات الأمن والاستقرار الناشئة. ان التطور الراسخ لجمهورية أوزبكستان يتعلق، إلى حد بعيد، بمدى صحة فهمنا لطبيعة التهديدات القائمة؛ وبإبرازنا، في الوقت المناسب، لمصادرها ولترابطها، وبتحديدنا وباستخدامنا الفعال لشروط الحفاظ على الاستقرار في المجتمع.

ماذا يعني لأوزبكستان أمنها القومي بالمعنى الواسع للكلمة، وما هي نظرتنا لهذا الأمن؟

أولاً ـ إن أوزبكستان تدعم، كلياً، أحد المبادىء الأساسية لعدم قابلية الأمن للتجزئة. الأمن هو عملية مستمرة لا تنقطع، وليس لها حدود.

ثانياً ـ بعد انتهاء «الحرب الباردة»، باتت النزاعات الإثنية والدينية والمحلية، فضلاً عن النزعة الانفصالية الصارخة داخل الدول، تشكل التهديد الأساسي للأمن الشامل، خصوصاً اذا تَحَوَّل هذا النوع من المجابهة الى أداة قوية للتأثير السياسي في أيدي بعض البلدان، للحفاظ على مصالحها الخاصة، وللدفاع عنها في مناطق نفوذها، أو لتغيير ميزان القوى الاستراتيجي لصالحها.

وليس لمشاكل الأمن في كل منطقة من مناطق العالم طابع مجرد، فلكل منطقة

خصائصها، ومصادر تهديدها بالخطر، وعواملها للحفاظ على الأمن.

إن إهمال المشاكل وإبقاءها من دون حل في أي منطقة من مناطق العالم، قادر على خلق ردات فعل متتالية في كل العالم؛ بينما يولِّد اختلال الوضع في أي منطقة في العالم تهديداً لخرق التوازن الجيوسياسي الجديد، الذي تصبح معالمه واضحة يوماً بعد يوم.

ثالثاً ـ نتيجة لوضعها الجيوسياسي، تقع أوزبكستان في منطقة لم يستقم فيها بعد نظام الأمن الجماعي، مما يجعل هذا الوضع سبباً لبروز التهديدات، أيضاً.

تقع أوزبكستان، عملياً، في المركز الإستراتيجي لنصف الدائرة حيث توجد منابع النفط والغاز الغنية للخليج الفارسي وحوض بحر قزوين وحوض تاريمسك، أي موارد الطاقة التي ينتظر أن تؤدّي، في ظل النقص العام في مصادر الطاقة في العالم، دوراً محدداً لمستقبل أوراسيا بشكل خاص، والعالم بشكل عام في السنوات القريبة القادمة.

وفضلاً عن ذلك، نحن نُعتبر جزءاً من المنطقة التي لا تتطابق فيها مصالح روسيا والصين والهند وبلدان الشرق والغرب. إن أراضينا وأراضي المنطقة كلها، بكونها موجودة على تقاطع مراكز القوى الأوراسيوية القوية المتشكلة هذه والتي ستحدد، دون شك، وجه القرن الحادي والعشرين، ستبقى عرضة لتضارب مصالح ونفوذ بعض البلدان الكبيرة من العالم الإسلامي مثل تركيا، وباكستان، وايران، والعربية السعودية.

وهناك بؤرة تهديد أخرى ـ فأوزبكستان محاطة ببلدان مثقلة بالمشاكل الإثنية والديموغرافية والاقتصادية وغيرها، وتحدُّها بؤرة عدم استقرار في المنطقة هي افغانستان، التي تُمَزِّقها النزاعات الداخلية التي يؤججها التطرف الديني والصراع العرقي وتهريب المخدرات والقوى الخارجية المختلفة. ومنذ خمس سنوات، يستمر التهديد بتصعيد الحرب الأهلية في طاجاكستان المجاورة. ولا ينبغي ألاَّ نأخذ في الاعتبار أن لأوزبكستان رعايا وجاليات كثيرة العدد في هذه الدول.

رابعاً ـ تتحول النزاعات الاقليمية، أكثر فأكثر، الى مصادر ثابتة لعدة تهديدات وتحديات خطيرة، مثل الإرهاب والعنف وتهريب المخدرات والمتاجرة غير الشرعية بالسلاح والخروقات الواسعة لحقوق الإنسان. وليس لهذه الظواهر حدود دولية.

خامساً ـ حسب قناعتنا العميقة، ينبغي أن تفترض ممارسة العلاقات الدولية حق كل

بلد سيد في أن يُحَدِّد، انطلاقاً من مصالحه الخاصة، درجة مشاركته في هذه البنى الدولية واتفاقات الأمن الجماعية أو تلك، بهدف ضمان استقلاله واستقراره.

وبالطبع، فإننا نقصد بذلك أنه ينبغي ان يُضمن الدفاع عن الأمن، وألاّ يسمح بالانتقاص من مصالح البلدان الاخرى، وبالعودة إلى التجربة المحزنة للمجابهة العسكرية - السياسية التي سادت في الماضي القريب.

سادساً - وتتطلب، برأينا، مشاكل الأمن البيئي والنووي اهتماماً خاصاً. إن طموحنا يتلخّص بإعلان منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من السلاح النووي. وما يقلقنا أنّ بعض الدول المجاورة لا تُخفي طموحها لامتلاك السلاح النووي.

وتعتبر مشكلة اضمحلال بحر الأورال مشكلة ذات بُعد عالمي شامل، تطال مصالح سكان الكثير من بلدان العالم، ولها نتائج مدمرة على أجيال العديد من القوميات والشعوب.

إن تهديدات الأمن بحد ذاتها متنوعة وشاملة، وتتضمن بعض الظواهر، مثل التطرّف السياسي، بما في ذلك التطرف ذي الصبغة الدينية، والنزعة القومية والانعزال القومي الذاتي، والتناقضات المتفجرة على أساس عرقي وقومي ومحلي وعشائري، والرشوة والجريمة، والمشاكل البيئية. وبكلام آخر، ينبغي ان تستدعي التهديدات المذكورة اهتماماً شاملاً لدى البشرية جمعاء، على الرغم من أنها تتجلى بدرجات متفاوتة الحدة في المناطق المختلفة من العالم.

ان هذا الكتاب، يعتبر محاولة لتحليل مصادر التحديات لأمن بلدنا وأمتنا ومجتمعنا، وكل مواطن من مواطنينا، والتحديات المهدِّدة لنهج التجديد والتقدم، والتكامل مع المجتمع الدولي. وينبغي لنا ان نتذكر أن التاريخ كله مبني على التحديات وتقديم الاجوبة عنها. ونحن نتمتع بضمانات موثوقة، تسمح لنا عبر التعاون - بالمعنى الواسع للكلمة، بدءاً من العلاقات الشخصية المتبادلة، ووصولاً إلى التكامل الدولي - بتقديم أجوبة مناسبة على تحديات العصر.

اننا ننظر بوعي للتهديدات الفعلية القائمة. وفي الوقت ذاته نعرف امكانياتنا، وبالتحديد جاذبيتنا ومزايانا. فمواردنا من الخامات، والمعادن، والقوى البشرية، والإنتاجية، تشكل ضمانة أمنية للاستقرار الداخلي ولمكانتنا الدولية.

وأنا أؤمن، بأن لدى بلدنا إمكانية تاريخية ليحتل في القرن الحادي والعشرين مكانة مرموقة في الاقتصاد والثقافة والسياسية العالمية. ونحن نفتح إمكانية التعاون العالمي لأنفسنا، والأهم، لأولادنا ولأحفادنا. إننا نريد أن نساعد كل من يرغب، صادقاً، بمعرفة أوزبكستان بعمق، ومعرفة طاقتها، ومن يرغب بالحصول على منفعة أكيدة من التعاون الممكن معنا.

ونحن نشق طريقنا إلى الألفية الجديدة نمدُّ يد الصداقة والتفاهم المتبادل للجميع، ونرمز لذلك بكلمات الأمن، والاستقرار، ورسوخ التطور. لأن هذه المفاهيم عينها تخلق أساس السلام والرخاء والازدهار، لكل بلد ولكل شعب، وتعتبر شرطاً لا ينفصل عن شروط التوازن الجيوسياسي على الأرض؛ وتمنح كل إنسان حق التطلع بجراة وبثقة إلى المستقبل.

الفصل الأول

تهديدات الأمن

النزاعات الإقليمية

بعد انتهاء المجابهة القاسية التي جرت تحت لواء صراع النظامين الإيديولوجيين، وانعكاسها على كل جوانب الحياة الدولية، لم يصبح العالم المحيط بنا أكثر هدوءاً أو أقل نزاعية كما توقع الكثيرون. وتترافق عملية تشكل النظام العالمي الجديد مع تفاقم النزاعات المستعصية والقديمة على المستويين الاقليمي والداخلي، الناجمة عن أسباب تاريخية وعرقية وسياسية ودينية مختلفة، كانت في السابق، وفي اطار مجابهة النظامين، تخمد لصالح قطب القوة هذا أو ذاك. عدا ذلك، توجد تهديدات بانفجار نزاعات اقليمية جديدة في ضوء انخراط قوى خارجية مختلفة فيها، في أطر تطلعاتها الجيوستراتيجية.

فخلال السنوات الخمس المنصرمة، أصبح تعبير «النزاعات الاقليمية»، المشؤوم بمضمونه، معروفاً من الجميع. والنزاعات الاقليمية موجودة في المناطق المتطورة، والمناطق النامية من العالم على السواء.

فوراء التعليقات الجافة لمراسلي التلفزيونات، والعناوين الجذابة للصحف، حول ضحايا الصدامات العسكرية، تُطْمَس مصائر ملايين البشر وآلامهم ومعاناتهم. وهل باستطاعة المرء أن يبقى غير مبالٍ تجاه معطيات الأمم المتحدة، التي تفيد بوجود ٥٠ مليون نازح؟. وفي سنة ١٩٩٦، جرى إحصاء لخمسة عشر مليون إنسان تمكّنوا من إيجاد مأوى في البلدان الأخرى. وكان ثلاثون مليون إنسان، مضطرين لمغادرة موطنهم، من جراء الحروب الأهلية. وأي شيء يمكن ان يكون أشد رعباً، من تكيف المجتمع مع العنف والمآسي الدموية، لشعوب كاملة، حتى ولو كانت بعيدة عن حدودنا؟. مثل هذا الموقف الناجم إما عن عدم الفهم، وإما عن الرضا الذاتي، وهو يخفي في طياته خطراً لا يقل عن خطر التهديد الصريح باستخدام القوة، ولا يلائم بالمطلق مواطني وقيادة بلدنا.

وبمعزل عن إرادتنا وتطلعاتنا، أصبحت أوزبكستان عملياً، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، دولة يستمر قرب حدودها اشتعال بؤرتي أزمة ـ في أفغانستان وفي طاجاكستان ـ أودت في السنوات الماضية بحياة مئات الآلاف من الأرواح البشرية.

إذا أخذنا بعين الاعتبار عمق الأزمة في أفغانستان وحِدّتها، حيث تستمر الحرب منذ

ثمانية عشر عاماً، وأخذنا بعين الاعتبار، كذلك، مدى تأثيرها في العمليات الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، استطعنا إدراج هذه الأزمة ـ المأساة في عداد النزاعات الاقليمية الاكثر اتساعاً والاشد خطورة في العالم المعاصر. ودون التعمق في أسباب ومقدمات ومسببات الأزمة المستمرة، في طاجاكستان المجاورة ـ فالحديث لا يجري عن ذلك ـ تنبغي الاشارة إلى ان التطور المستقر والآمن لاوزبكستان، الذي من شأنه ان يضمن رخاء بلدنا وازدهاره، قليل الاحتمال، في ظل تفاقم التوتر، دورياً، في محيط جمهوريتنا، وفي ظل استمرار الأعمال العسكرية، حيث تصطدم، المبادرات السلمية العاقلة بعدم التجاوب من قبل الأطراف المتصارعة نفسها.

ان كل مأساوية ما يجري تكمن في ان هذا التطور للوضع يمكنه وضع هذه البلدان على حافة الاندثار الذاتي، وخسارة بنيتها كدولة، نتيجة المجابهة السياسية والعسكرية الداخلية طويلة الأجل.

ومن المستبعد، أن تغفر الأجيال اللاحقة للأجيال الحالية الأسباب والحوافز التي دفعت بهما لإشعال نار الحرب. فالتاريخ، عندما يحاكم، يميز دائماً بين الخير والشر، ولا يقبل اعتبار الطموحات الشخصية المتلطية خلف مصالح الشعب، لتحقيق الأهداف الضيقة الخاصة، تبريراً للأخطاء الفادحة والمدمرة. وكلما انخرطت الأطراف المتصارعة، أكثر فأكثر، في النزاع، وتفاقم التناقض بين مواقفها، اتضح أكثر ان هذا النزاع سيسبب خسائر أكبر بكثير، من المكاسب التي تفترض الأطراف المشاركة فيه الحصول عليها. **ولا يمكن تبرير أي هدف، عندما يوضع مصير ملايين البشر على كف عفريت.**

إن التأثير المدمِّر للحرب على حالة المجتمع والدولة، لا يتجلى فقط في الظاهرة الحتمية المرافقة للحرب ـ الدمار الاقتصادي، وانما أيضاً في المجالات الأخرى التي لا تقل أهمية بالنسبة لمستقبل الأمة. وقليل من يزعم أن بثّ الكراهية بين المواطنين لأي سبب من الأسباب، وأن سيل النازحين المجبرين على ترك بيوتهم، وإطلاق روح الاجرام في المجتمع، وتحويل الحرب الى مصدر وحيد للدخل، وحرمان الأجيال الصاعدة من إمكانية الحصول حتى على التعليم الابتدائي، تستطيع كلها ان تؤمن مستقبل هذا الشعب.

والآن، عندما ننظر الى أفغانستان وطاجاكستان، يمكن التأكيد بأن النزاعات الجارية

هناك، ونتائجها، قد أخّرت تطورهما كحد أدنى عشرات السنين في الوقت الذي تستعد فيه الحضارة العالمية لعبور العام ٢٠٠٠ متجهة الى القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك فان مبرري الحرب يحاولون اقناع مواطنيهم بأن هذا تضحية ضرورية، سيدخلون بعد تقديمها المستقبل الوضّاء.

فيمَ يكمن تهديد النزاعات الاقليمية، لرخاء مجتمعنا ولتقدم جمهوريتنا؟ للوهلة الأولى، يمكن ان يبدو كأن الصدامات الجارية عند حدود أوزبكستان، لا تمت بصلة الى الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في اطار دولتنا. **وليس أقصر نظراً، من الناحية السياسية والمدنية، الرأي الذي يزعم أن الأحداث المقلقة سوف تتطور بطريق معروف دون أن تمسنا، وأن الاستقرار سيستمر قائماً بذاته وان مستقبل البلاد مضمون تلقائياً.**

لكن، في هذا المنحى لا أستطيع إلا أن الاحظ بأن قلة من هؤلاء «المتفائلين»، تدرك حجم الجهود الضخمة التي تبذلها الدولة لتأمين السلم والنظام، ولمنع نقل النزاع وما يرافقه من عمليات سلبية إلى أراضينا. **ومن المفيد التذكير هنا بحقيقة معروفة جيداً، مفادها أن تجاهل المشاكل الحادة، بما في ذلك المشاكل الموجودة في محيطنا، سيؤدي إلى الأزمة، علماً أن الأزمة التي تخرج عن دائرة التحكّم بها، يمكن ان تتحول، بدورها، وفي سياق تطورها، إلى كارثة تدمّر كل شيء في طريقها، ولا تعترف بأية حدود، ولا بأية وقائع سياسية واقتصادية وعرقية.**

في ظل الأزمات الإقليمية القائمة، لا يعتبر تهديد أمن أوزبكستان فرضية، وانما أمراً ملحوظاً. ويتضح هذا، اذا ما نظرنا للنزاع الإقليمي ليس فقط كمجابهة مسلحة بين الأطراف في أطر محددة، بما في ذلك ما يرافقها من ضحايا بشرية عديدة في صفوف السكان المدنيين الآمنين، وانما أيضاً من وجهة نظر ذلك التأثير الذي تمارسه هذه المجابهة على كل جوانب حياة المجتمع المعين، وحياة الدول المجاورة.

لقد برهن بوضوح تاريخ الحضارة البشرية، وخصوصاً في ظروف العالم المعاصر الذي أصبح مترابطاً الى ابعد حد، **أن كل نزاع في أية دولة من الدول، لا يمكن ان يبقى لفترة طويلة محصوراً داخل حدود هذه الدولة.** فلأسباب عديدة سيتمدد هذا النزاع تلقائياً، وانه سيضع، عاجلاً أم آجلاً، جملة كاملة من المشاكل أمام الدول المجاورة، وما

يترتب عنها من نتائج، ويخل بالوضع في المنطقة. من وجهة النظر هذه، يؤدي تدويل النزاع عادة لتعميق الأزمة، طالما انه توجد، على الدوام، قوى خارجية تسعى لتحقيق أهداف مختلفة، وتطمح لتامين مصالحها الخاصة، في منطقة الازمة.

على هذا النحو، أرى من الخطأ النظر للنزاع الداخلي في بلد من البلدان، وترابط هذا البلد بالبلدان المجاورة له، كظاهرة من ظواهر مستقلة عن بعضها. فالأزمة العسكرية - السياسية في أفغانستان وعدم الاستقرار في طاجاكستان، لا يمكن الا ان تترك كلٌ منهما تأثيراً سلبياً على وضع الاستقرار الإقليمي في آسيا الوسطى عموماً، وعلى الأمن القومي لأوزبكستان خصوصاً.

وأظن أنْ ليس من الضروري التنظير العميق، أو الاستناد الى تاريخ النزاعات الإقليمية الأخرى، للتأكد من صحة الاستنتاج الذي استخلصناه من ظروفنا. وأنا مقتنع بقوة أن التفاقم الحاد الأخير للوضع خلال أيلول - تشرين الأول (سبتمبر - أوكتوبر) ١٩٩٦ في أفغانستان، قد أظهر خصوصية وأهمية وحدّة هذه المشكلة المتعددة الجوانب، التي ذكّرَتنا صداها بنفس الحرب، وأجْبَرَنا على التفكير بثمن السلام في جمهوريتنا ورخاء شعبنا. في هذا المنحى، من المنطقي متابعة الفكرة القائلة بأن أيّاً من دول آسيا الوسطى لا يمكن ان تشعر بأنها آمنة، أو أن تتقدم بثقة نحو المستقبل ما لم تحل النزاعات الإقليمية.

إن تعداد المخاطر التي تجلت حتى الآن والمخاطر الكامنة لاحقاً، واسع جداً.

أولاً - يتطلب اهتماماً خاصاً، نموذجُ تطوّرِ الوضع الذي يتم فيه نقل مقصود أو غير مقصود، للنشاط العسكري أو أي نشاط تخريبي آخر إلى أراضي الدول المحاذية، لأن النزاع الأفغاني والنزاع الطاجيكي، إلى حدٍّ كبير، قد بلغا طوراً يكتسبان فيه اشكالاً غير قابلة للرقابة. في هذه الظروف، ينبغي الالتفات إلى خصوصية توزع المجموعات السكانية الأساسية في المنطقة، التي تعيش بنسب مختلفة في كل جمهوريات آسيا الوسطى، والتي ترتبط فيما بينها بعرى روابط تاريخية عريقة في مختلف الحقول، وعلى مختلف المستويات (بما في ذلك علاقات القربى المتنوعة).

في ظل «الوضع العرقي» المعروف في كل دولة من دول المنطقة، لا يمكن لأي تفاقم للأزمات الا أن ينسف الوفاق الأهلي والاستقرار في البلدان المجاورة. ولا يمكن لمحاولات بعض القوى المخرّبة تفجير بُؤَر النزاع بشكل أقوى، ونقلها الى أراضي البلدان المجاورة،

لاعبة على المشاعر القومية، للأقليات العرقية المقيمة في البلدان المحاذية، الا أن تثير القلق.

ويشهد التاريخ المعاصر، بوضوح، بأن القوى الطامحة للَعب «الورقة القومية» لأهداف سياسية خاصة تراهن، قبل كل شيء، على الأمزجة الجاهزة لعواطف الناس وتوجيهها اللاحق نحو طريق العدوانية الصارخة، التي تلغي وجود أي عنصر من عناصر الحكمة السياسية والعقل السليم.

ثانياً ـ اكتسبت الأحداث في السنوات الأخيرة طابعاً مأساوياً، بسبب آخر أيضاً، هو إدخال عنصر الدين في النزاع الأفغاني الى جانب العنصر العرقي المعروف. وتجري عملية حادّة لتسييس الإسلام، وقد اتخذ اشكالاً راديكالية ـ متجسدة بالطموح المكشوف لانتزاع السلطة والاستعداد لتحقيق ذلك بقوة السلاح، ودعوة جميع المؤمنين بنفس العقيدة لتقديم المساعدة. إن هذه العملية، التي لا تمت بصِلَة للمُثل الانسانية ولمبادىء ديانتنا، تُحْدث، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تاثيراً سلبياً على الوضع الاجتماعي ـ السياسي في الأراضي الممتدة بين بواخشان الجبلية حتى بحر قزوين. وينبغي، هنا، الالتفات إلى عناصر وُجدت في دول المنطقة وما زالت، للأسف، موجودة، ذات اتجاهات متطرفة مستعدة لفرض السيناريو الأفغاني على شعوبها، مع العلم أن الأحداث في أفغانستان. قد أدت لنتائج سيكون لزاماً علينا وعلى أخلافنا ان نقيِّم مأساويتها.

ثالثاً ـ ان القوى الرافضة للحل في النزاع الافغاني، الذي تكمن في أساسه الطموحات العرقية ـ الطائفية لمختلف التجمعات الأفغانية لانتزاع السلطة، تستمر بالتأثير، سلباً، على كل المنطقة وباتخاذ أشكال ملموسة. ويتجلى هذا، بكل وضوح، في الاستفزازات المسلحة على الحدود الطاجاكية ـ الأفغانية، التي بالتفاعل مع المظاهر الأخرى للنشاط التخريبي المنطلق من أراضي الدولة الاسلامية الأفغانية، تنسف استقرار الوضع في طاجاكستان، وبالتالي في المنطقة كلها. في هذه الظروف يستخدم «المناضلون من أجل الإيمان» الشعارات الدينية من أجل تبرير أعمالهم ونواياهم، ويطمحون لفرض مُثل وقيم غريبة عن شعوبنا، وعن عالمهم الروحي، وزرع الفتن، وظلامية القرون الوسطى وحرماننا من المكانة المرموقة في بنية الحضارة العالمية.

وأخيراً، هناك تهديد كامن آخر يستحق اهتماماً خاصاً هو: ان استمرار النزاعات يعطي البعض امكانية إثارة مشاكل «الشعوب المقسمة». ويجري هنا، في الغالب، اختيار

مصطنع للحجج لصالح توحيد الطاجيك أو الأوزبك على طرفي الحدود مع أفغانستان، أو القبائل البوشتونية مثلاً. حتى إنه من المخيف تصوّر ما يمكن أن تؤدي إليه أية محاولة لاعادة ترسيم الحدود على أساس عرقي. ان إعادة اقتسام الأراضي في منطقتنا، يمكن ان تقدم للمجتمع الدولي كله نتيجة، يبدو في ضوئها النزاع في البوسنة والهرسك مجرد بداية كابوس.

وعموماً، تعتبر النزاعات الاقليمية المستمرة حاملة لكتلة واسعة من المشاكل للبلدان المحيطة (وأوزبكستان ليست استثناءً) ليس في اللحظة الراهنة الملموسة فحسب، بل يمكنها، لاحقاً، ان تفعل فعل «لغم موقوت» في حقول السياسة والعقيدة والعلاقات القومية والحقول الأخرى.

وتتخذ النزاعات الاقليمية شكلاً ملموساً في سياق تاثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى العلاقات الاقتصادية بين الدول. وهذه ليست مقولات مجردة وإنما تطال مصالح كل مواطن وعضو في المجتمع وتخضع لحسابات ملموسة.

١ ـ مثلاً، ان الحرب في افغانستان التي دمرت، تقريباً، اقتصاد البلاد، الذي لم يكن متطوراً بالأساس، تعتبر اليوم عائقاً أمام شق طرق المواصلات، التي من شأنها أن تسمح لدول آسيا الوسطى بالوصول لمرافىء «البحار الدافئة»، والانخراط في نظام العلاقات الاقتصادية القائم. وهذا، بدوره، يعرقل تطور الاقتصاديات القومية لأن التبادل التجاري الفعّال يحتاج، كما هو معروف، إلى طرق مواصلات قصيرة ومستقرة.

٢ ـ مشكلة اللاجئين المستعدين، في حالة تفاقم النزاع المسلح الذي لا يعترف بالحدود، للتدفُّق إلى أراضي الدول المجاورة. ويتغلغل عادة في صفوف اللاجئين أولئك الذين لا يفتِّشون عن الخبز والملجأ، وانما يدخلون الفوضى والاستياء الى نفوس الناس. وتمثل هذه المسألة بالنسبة للبلد المضيف، عدا جانبها الانساني، جانباً اقتصادياً إذ تبرز ضرورة البحث عن وسائل اضافية من الموازنة الخاصة بها، لإيواء النازحين، ولحل مشاكلهم المتعددة والملحة.

٣ ـ وعند التطرق للعوامل السلبية التي تواكب النزاعات الاقليمية المستمرة، في افغانستان وطاجاكستان، وتخفي في طياتها خطراً ليس قليلاً على الدول

المجاورة، لا يجوز إلا أن نتوقف عند بعض المشاكل، مثل المتاجرة بالمخدرات، والارهاب الدولي، وتهريب السلاح. وبات معروفاً انه، في ظل الخراب والفوضى السياسية، وامتهان الناس العاديين للأعمال العسكرية كأسلوب لتأمين حياتهم. تنظر المجموعات المتنازعة في أفغانستان، إلى إنتاج العقاقير المخدرة وتصريفها، على انه أفضل الوسائل للحصول على النقود، من أجل شراء الأسلحة، وللاغتناء الشخصي. وحسب التقديرات الدولية المختلفة، بما في ذلك تقديرات الأمم المتحدة، لم تتحول أفغانستان إلى أحد أكبر المنتجين للأفيون فحسب، وانما أيضاً إلى قاعدة لإعادة تصدير المخدرات، التي تمرُّ عبرها، وبمقادير ضخمة، إلى دول آسيا الوسطى ومنها إلى الغرب. وبالطبع، يستقر قسم منها في منطقتنا، مساعداً على نمو المظاهر الإجرامية، وعلى إفساد الشباب، والقضاء على عملية توالد الأمة، وغيرها من الموبقات.

٤ ـ لقد طرح عدم حل النزاعات الاقليمية في أفغانستان وطاجاكستان، أمام دول المنطقة، بما فيها أوزبكستان، مشاكل خطيرة وجديدة محفوفة بانتشار بعض الظواهر في الأراضي المحاذية لها، مثل الارهاب وتهريب الاسلحة، ويتعلق بحلها، الى حد كبير، مستوى ضمان الأمن القومي والاستقرار الداخلي. إن الأزَمات الشبيهة بأزْمَة الشرق الأوسط في المناطق المختلفة من العالم وبالأحداث المعروفة التي جرت على أراضي أسرة الجمهوريات المستقلة (الشيشان، ناغورني كاراباخ، أبخازيا) تسمح بتصور إمكانية محتملة، لنقل النشاط الإرهابي خارج الحدود الدولية لأفغانستان ولطاجاكستان، خصوصاً أن الحدود بين الجمهوريات الآسيوية الوسطى هي حدود شفافة؛ بينما تحولت حدود أفغانستان وأراضيها الى مستودعات أسلحة، لا تخضع للرقابة. وليس مستبعداً أن يكون المسلحون، الذين خضعوا للتدريب، أو شاركوا في حرب العصابات على أراضي أفغانستان، قد شاركوا في النزاعات المسلحة في العديد من دول العالم، في ما وراء القوقاز والشيشان وطاجاكستان وغيرها.

إن النزاعات الاقليمية في أفغانستان وطاجاكستان، والتي تولد تهديدات خارجية حقيقية لأمننا القومي، لا تساعد على تعزيز الاستقرار في آسيا الوسطى، وعلى المستوى العالمي. وهي تتضمن قدرة كبيرة، يمكن أن تؤدي لكارثة عالمية.

من الواضح أن كل انسان يفكر تفكيراً سليماً ليس في منطقة آسيا الوسطى فحسب، وإنما خارج حدودها أيضاً، يَعِي بأن التأجيج اللاحق للنزاعات الاقليمية لا يمكن إلا أن ينعكس ويؤثر على خيار بلدان هذه المنطقة: كيف؟ وبأي طريق سيسير تطورها الاجتماعي ـ السياسي؟ وكيف ستكون آفاق اصلاحات السوق والديموقراطية، التي تحدد مصير ملايين الناس على أعتاب القرن الحادي والعشرين وفي مطلعه؟

ان المحصّلة الرئيسية لنهاية مرحلة «الحرب الباردة»، هي انه تَسَنَّى للبشرية تَجَنُّب الحرب العالمية الثالثة. هل تكفينا جميعاً الحكمة والخبرة والإصرار المتوافرة لدينا، لحصر وشلّ نتائج النزاعات الاقليمية التي يدخل في عدادها النزاع في أفغانستان، والمجابهة في طاجاكستان؟

إن أوزبكستان، التي وَظَّفَت كل الامكانيات المتوفرة لديها بشكل عقلاني في إطار سياستها الحكومية، وفي إطار استخدام المؤسسات الدولية، قدّمت وستقدّم الدعم والمساعدة لكل الجهود، ولكل الخطوات العملية الهادفة للحل السلمي، ولدرء خطر انفجار النزاعات العسكرية ـ السياسية، في البلدان المجاورة لجمهوريتنا. هنا يكمن مغزى وجوهر أحد الاتجاهات الرئيسية، لكل استراتيجيتنا القومية.

التطرف الديني والأصولية

أصبحت نهاية القرن العشرين ـ قرن الاكتشافات العلمية المتألقة ونفاذ الانسان إلى أسرار الكون، قرن المعلومات والامكانات التقنية الهائلة ـ عصر انبعاث القيم الدينية، عصر العودة الى الروحانية الدينية الهادئة والصافية مهما بدا ذلك متناقضاً.

والاسلام كإحدى الديانات العالمية الكبرى ـ ليس استثناءً في هذا المجال. بالعكس، فقد وفّرت الأحداث التي شهدها العالم وليس العالم الاسلامي وحده خلال العقد الأخير امكانية الحديث عن «طفرة إسلامية» في المجتمع الدولي.

وقد حاول العديد من السياسيين والعلماء والصحفيين طرح فهمهم لأسباب ظاهرة نهاية القرن العشرين التي اكتسبت مختلف أنواع التسميات، «الانبعاث الاسلامي»، «تجدد الأسلمة» «ظاهرة الاسلام» الخ. ودون الخوض في مناقشة المصطلحات أردت أن أركّز الانتباه على أن ما يجري تحت شعار إحياء القيم الإسلامية متنوع، ومتعدد الجوانب، وحتى متناقض، ومتعدد الأقطاب.

إلى ذلك، من الواضح انه، إلى جانب الاهتمام الذي يوليه الرأي العام العالمي لهذه العمليات، نلاحظ، بوضوح، شعوراً بالحذر وأحياناً بالتخوف، متعلق بظاهرة ما يسمى بالتطرّف الديني والأصولية الدينية. وللأسف تراكمت في التاريخ المعاصر كمية من المعطيات، تشهد على أن هذه الظاهرات الاصولية تسبب نزاعات وتناقضات جدية، تهدد الاستقرار والأمن، ولذلك فهي تخيف البشرية. كما أنها تولّد تخوفاً وقلقاً لدينا، من منطلقات تعزيز سيادة أوزبكستان، وضمان أمنها.

وقبل الشروع بالتحليل المباشر للتهديدات الكامنة للمنطقة والتي مصدرها التطرف الديني والاصولية الدينية، **بودي أن ألفت الانتباه الى الدرجة العالية لحساسيّة مختلف المشاكل المتعلقة بالقناعات الدينية للناس، والتوصل الى فهمهم للفرق بين القيمة الروحية للدين وبين الطموحات المحدّدة البعيدة عن الدين، والأهداف العدوانية الأخرى التي تستخدم شعارات، وخصوصاً شعارات الانبعاث الاسلامي.**

ان مسألة وجود الدين منذ آلاف السنين، بما في ذلك الإسلام، تشهد على ان للدين جذوراً عميقة في الطبيعة الانسانية، وينفذ جملة من الوظائف. فالدين، كونه قبل كل شيء مجال الحياة الروحية للمجتمع والجماعة والفرد، استوعب وعكس القواعد البشرية العامة للأخلاق، وحوّلها الى قواعد سلوك إلزامية عامّة، ومارس تأثيراً جدياً وكبيراً على الثقافة، وساعد ويساعد على تذليل انعزال الانسان واغترابه عن باقي البشر.

والأهم من كل هذا هو أن الدين (ولدينا الأسس لتأكيد هذا الأمر على مثال الاسلام - ديانة آبائنا وأجدادنا) وعبر تعزيزه لايمان البشر وتطهيرهم وإعلائهم ومنحهم القوة لتذليل المحن الحياتية والمشاكل والإخفاقات، ساعد ويساعد على حفظ القيم، بل انه يعتبر الشكل الوحيد لحفظ القيم الروحية والانسانية العامة، ونقلها من جيل الى جيل. لهذا الأمر عينه، يعتبر الدين رفيقاً أميناً للانسان وجزءاً من حياته.

ونحن نعترف بالدور الرفيع للدين، ينبغي أن نلاحظ بأن الرؤية الدينية لم تكن أسلوب التفكير الوحيد، وأسلوب علاقة الانسان بالعالم المحيط به، وعلاقته الوحيدة بالبشر. فبالتوازي مع هذه الرؤية، ومتمتعاً بنفس الحق بالوجود، تطور ما اتفق على تسميته بالفكر الدنيوي والنمط الدنيوي للحياة.

وربما كان هذا التعايش نفسه غير السلمي دائماً، مع الأسف، لمختلف المقاربات لفهم مغزى الحياة، قد أمّن غنى وتنوع العالم الانساني وحياته الروحية، كونه حافزاً لتطورها، ذلك أن من شأن المجتمع المتكوّن من بشرٍ يفكرون بنفس الاسلوب، ان يتحول من مجتمع متنوع إلى مجتمع باهت.

في العالم المعاصر، الذي يعترف بقيمة الانسان ذاتها، وبأولويته وبشخصيته، تحول التناقض المذكور الى اعتراف بحق الانسان بحرية الفكر، بحريته في الدعوة لأية ديانة يريد، أو الا يدعو لأي منها. والانسان، لأسباب طبيعية، لا يستطيع أن يختار انتماءه العرقي والإثني، ولا يمكنه اختيار الأهل، بينما يمكنه وعليه أن يقوم بنفسه بخياره العقائدي والأخلاقي، بدون أي ضغط كان، وبدون أي عنف. وينبغي احترام هذا الخيار.

وكون الدين جزءاً من حياة المجتمع، تقاطع مع مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى ومارس عليها تأثيره وتعرض، بدوره، لتأثيرها. وليس مصادفة أن غالبية الديانات القائمة، قد تشكلت في مرحلة الانعطافات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، والأزمات.

وبذلك فقد دخل الدين في مراحل مختلفة من التاريخ البشري في تفاعل مع السياسة، وجرى، أحياناً، استخدامه لأهداف سياسية لم تكن دائماً بعيدة النظر.

وللأسف فقد عرف تاريخ البشرية أمثلة عديدة، استُخدم فيها المكوّن الديني للوعي - أي ايمان البشر - ليس كقوة مبدعة وخلاقة وانما كقوة تدمير وتعصّب، حيث إن أهم مواصفاته النوعية الاقتناع الأعمى بصحة معتقد صاحبها، فقط، وعدم احتمال الآخرين كلياً.

إن الأشخاص أو مجموعة الأشخاص المتعصبين دينياً، قادرون على التسبب بموجة واسعة من عدم الاستقرار في المجتمع، خصوصاً ان التعصب الجماعي يطمس الشعور بالمسؤولية الشخصية عن هذه الأعمال أو تلك، ويضفي على الحركة طابع «الشعبية».

ان الثقة بصحة الرأي المطلقة، وبامتلاك احتكار الحقيقة، تستطيع ان تصبح أساساً لولادة التطرف الديني، الذي يتميز بالنزوع لأعمال العنف والتطرف. ويمكن هنا ان يتم اختيار موضوع للتأثير، فرداً معيناً أو مجموعة اجتماعية، وفي أغلب الأحيان من ممثلي الطوائف الأخرى، أو حتى أبناء نفس الطائفة المرفوضين، من ممثلي هذه الديانة.

وللانصاف، ينبغي الاعتراف بأن «افرازات» التعصّب الديني ليست ناجمة عن التناقضات الدينية وحدها، بمقدار ما هي ناجمة عن عدم حل مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية. ان هذه المشاكل ذاتها، تولّد تعصّباً من نوع آخر، كالتعصب البولشفي، والتعصب القومي، والى ما هنالك.

والدين بحد ذاته ليس مدعواً لتقديم أية نصائح أو توجيهات لحل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية. أما دعوة الاصوليين الدينيين، بالعودة للظروف التي ولدت فيها الديانات القائمة، فمن المستبعد اعتبارها دعوة بنّاءة وواقعية.

لقد وجدت ظاهرة انتعاش العامل الديني في العالم، في العقود الأخيرة انعكاسها في المدى السوفياتي السابق. طبعاً، حتى في ظروف سيطرة النظام الاداري - التعسفي لم تخمد الحياة الدينية وانما اتخذت اشكالاً خاصة. لكن نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، أصبحا مرحلة انبعاث دور الدين، من جهة، ومرحلة تشكُّل مقدمات للنزاعات الدينية، من جهة أخرى.

إن أهمية هذه المشكلة، تتطلب الاهتمام بأسباب انتعاش العامل الاسلامي، بكل تنوعه في منطقتنا في مرحلة انتزاع الاستقلال الوطني وتعزيزه في دول المنطقة؛ وهذه الأسباب هي:

أولاً - انهيار القيم والتصورات العقائدية السابقة، وضرورة ملء الفراغ الذي نشأ لفترة معينة. فمن المعروف ان العقائد الشيوعية ساهمت، بانعدام روحانيّتها وتعصبها ووجهتها اللاقومية، في خلق المقدّمات للأصولية الدينية وللسلفية في المدى السوفياتي السابق، وليس في الإسلام فحسب، وانما أيضاً في البوذية والطوائف المسيحية - الارثوذوكسية والكاثوليكية والارمنية الغريغورية واللوثرية والبابتية، وغيرها.

وقد كان باستطاعتنا رؤية ذلك في أوزبكستان، حيث يتعايش أكثر من مئة شعب وأمّة، وحوالي خمس عشرة طائفة دينية.

كانت القيادة العليا للاتحاد السوفياتي وللحزب الشيوعي السوفياتي، ترى في الطوائف الدينية منافسة لها في الصراع من أجل السيطرة على عقول الشعوب، واتخذت خلال التاريخ السوفياتي كله، تدابير صارمة للانتقاص من حقوق الدين، ولإبادة ولإخضاع ما تبقّى من رجال الدين. وتعرض عشرات آلاف المؤمنين المسلمين للقمع والاضطهاد. ودمِّرت آلاف الجوامع ومئات المدارس، التي كانت أبنيتها تمثل قيمة هندسية وتاريخية لشعبنا، وللبشرية المتحضرة. ولم يكن لدى الكتلة الأساسية من المؤمنين، إمكانية الحصول على القرآن الكريم. وتحوّل الدين، بشكل مصطنع الى أحد جبهات الصراع الإيديولوجي المتوترة.

لهذه الأسباب لم يكن ممكناً وجود عدد كبير من المرشدين المسلمين المتعلمين في جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية السابقة، حيث منع التعليم الاسلامي. لكن في الوقت ذاته ازدهرت مختلف انواع الخرافات، وحتى الرجعية أحياناً، والتي يزعم حاملوها اليوم بامتلاك الحقيقة العليا، ويدّعون، عبر فرضها على جميع السكان، بحقّ التصرف بمصائر البشر.

ولا نريد لا اليوم، ولا في المستقبل، السماح في أوزبكستان لتجربة المرحلة السوفياتية المحزنة أن تستعاد، ولا لانواع التطرف الجديد، التي كنا شهوداً عليها في السنوات الأولى لاستقلالنا، أن تنمو وتزدهر.

ثـانـيـاً ـ نمو الوعي الذاتي القومي والبحث عن تحقيق الذات العرقية، الذي يعتبر، تقليدياً، التوجه الديني المحدد أحد عناصره المهمة.

ان الراي الذي صاغه بعض الخبراء الأوروبيين الغربيين حول دور الدين عموماً، والاسلام خصوصاً، في الجمهوريات المستقلة الجديدة في آسيا الوسطى مهم جداً. فوفقاً لتقديراتهم ـ علماً ان التقدير من الخارج هو أفضل من التقدير الخاص الداخلي ـ يمكن للاسلام ان يقوم بوظائف متناقضة، في مرحلة التحقيق الذاتي القومي:

فمن جهة، لا تحدد القيم والتقاليد الثقافية الاسلامية وتلك التركة الروحية الكبيرة التي ورثها الاسلام العالمي، الى حد كبير المساهمة التاريخية لتطور منطقتنا فحسب، وإنما تحدد أيضاً وجهها الجديد نوعياً والمتشكل في الوقت الراهن.

ومن جهة أخرى، فإنّ الاسلام مطلوب كأداة في الصراع السياسي من أجل السيطرة على عوامل التأثير على الوعي السياسي الجماهيري، وهو قادر على لعب دور الراية التي تتوحد في ظلها القوة، التي لا تسعى لتنفيذ أهداف محددة، وإنما تسترشد، فقط بهدف واحد، هو الصراع من أجل السلطة.

ثـالثـاً ـ لعل التغيرات الحادة في المجالات الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية، كانت هي السبب الرئيسي لنشاط العامل الاسلامي.

إن النواقص الحتمية المرافقة لعملية الاصلاح في المرحلة الانتقالية، والعملية الموضوعية للتمايز الطبقي بين السكان، والفروقات الطبيعية في مجال التملك، تدفع بقسم من السكان للبحث ليس عن مجال لتوظيف جهودهم ومعارفهم وقدراتهم الخاصة، لتأمين رخائهم الخاص، وإنما يدعون من منطلقات العقلية السوفياتية، للعودة الى المساواة الطوباوية والوهمية، وللصراع الكاذب ضد البذخ والاسراف بالتملك. في حين أنهم يدعون، فعلياً، لمساواة مصطنعة تساوي البشر وتجعل المجتمع عديم الشخصية. في هذه الظروف تطل برأسها الجاذبية الخدّاعة، لأفكار من نوع أفكار الوهابية.

ففي مراحل الركود والازمة، وانقسام المجتمع، تتجلى شعبوية الوهابية الأجنبية في الدعوة للعدالة، والمطالبة بالالتزام الحازم بالقواعد الأخلاقية ـ السلوكية للإسلام، وفي إعلان التخلي عن البذخ والطمع بالمال. وللأسف، فإن هذه الشعارات انتشرت ولقيت الدعم في بعض مناطق آسيا الوسطى، في الماضي القريب وفي أيامنا الحاضرة.

رابعاً ـ تعتبر اوزبكستان وجمهوريات آسيا الوسطى الاخرى جزءاً لا يتجزأ من العالم الاسلامي المتعدد الجوانب، والمعقد جداً. وليس سراً انه توجد في هذا العالم اعداد كبيرة من الحركات الرسمية وغير الرسمية التي تستخدم الاسلام لأهداف سياسية، منطلقة إما من مواقف الاعتراف بالفرادة الإسلامية، وإما من عدم احتمال الديانات الأخرى، أو أنها تستخدم الإسلام كأداة للتمسك بمصالحها القومية الضيقة.

إن الطموح لجذب جمهوريات آسيا الوسطى الجديدة، الى عداد الانصار والحلفاء السياسيين، وتعميم النفوذ عليها ليس مجرد هدف عقائدي لهذه القوى فحسب، وإنما أيضاً بات يكتسب شكل نشاطات ملموسة كلياً.

إن الأسباب الأساسية المذكورة لاشتداد قوة العامل الإسلامي تساعد في فهم عمليات انتعاش الحياة الدينية في أوزبكستان أيضاً. فاليوم تعمل في جمهوريتنا جمعيات تمثّل خمس عشرة طائفة دينية جزء منها حديث العهد في أوزبكستان. ان الدولة كونها دولة علمانية تلتزم في علاقاتها بهذه الجمعيات بالمبادىء التالية:

ـ علاقة الاحترام تجاه المشاعر الدينية للمؤمنين.

ـ الاعتراف بان القناعات الدينية هي قضية خاصة للمواطنين ولجمعياتهم.

ـ ضمان تكافؤ الفرص، وعدم السماح بملاحقة المواطنين لانهم يروجون لآراء ونظرات دينية، ولا لعدم ترويجهم لها.

ـ ضرورة إيجاد الحوار مع مختلف الجمعيات الدينية، لاستخدام إمكانياتها من أجل الانبعاث الروحي، وإقرار القيم الأخلاقية الإنسانية العامة.

ـ الاعتراف بعدم السماح باستخدام الدين، لأهداف هدّامة.

ويتوافق البند الأخير مع المادة الثامنة عشرة من الشرعة الدولية للحقوق المدنية والسياسية، التي لا تؤكّد حق كل إنسان بحرية الفكر والضمير فحسب، وإنما تقول أيضاً: «ان حرية التديّن أو الإيمان تخضع للقيود التي يحددها القانون، فقط، والضرورية لحفظ الأمن الاجتماعي والنظام والصحة والأخلاق، وكذلك لحفظ الحقوق والحريات الأساسية للأفراد الآخرين».

ان ما ذكر، يفصل بدقة كافية الدين، كجزء من العالم الروحي، والثقافة، عن محاولات استخدام «ورقة الدين» لأهداف سياسية محددة.

اننا نقف إلى جانب استمرار قيام الدين بدور تثقيف الناس بالقيم الروحية والأخلاقية والسلوكية العليا، وبالتراث الثقافي والتاريخي. لكننا لن نسمح أبداً بتحويل الشعارات الدينية، إلى راية صراع من أجل السلطة، ودافعاً للتدخل في السياسة والاقتصاد والقضاء؛ لأننا نرى في ذلك تهديداً جدّياً، لأمن ولاستقرار دولتنا.

فيمَ يتجسد التهديد من جانب الأصولية الإسلامية لأوزبكستان؟

أولاً ـ في المحاولات الجارية لنشر الأصولية الإسلامية بغية نسف ثقة المؤمنين المسلمين بالدولة ـ الإصلاحية، وتدمير الاستقرار والوفاق المدني والقومي والوطني كشروط أساسية للتحوّل نحو الأفضل. ويهدف الاصوليون الإسلاميون، لتشويه سمعة الديموقراطية، والدولة العلمانية، والمجتمع المتعدد القوميات والطوائف.

ثانياً ـ ينبغي ان نفهم بوضوح، وهذا موجه لشبابنا بالدرجة الأولى، أن اولئك الذين يسعون وراء الشعارات الشعبوية للأصوليين المغرية، والطنانة والمفتقرة للأرضية الصلبة، سيُصبحون أسرى الارادة الغريبة التي لن تتحكم بعقولهم فحسب وإنما ستتحكم، في نهاية المطاف، بمصائرهم. ويمكن ان يتمخّض هذا الخضوع لمثل هؤلاء الأشخاص عن مأساة شخصية. لكن النتيجة الأشد قساوة هي الخنوع والانطواء وعبودية الشخصية، والحد من حرية الفكر والنشاطات والمبادرة، ولكل ما من شأنه ان يجعل حركتنا باتجاه التقدم بدون معنى.

ثالثاً ـ في تحريض وافتعال المجابهة، بين سكان المناطق والفئات الاجتماعية على أساس معيار التدين «الحقيقي» والتدين «الكاذب»، وهو ما أدى لانقسام الأمة في الجزائر وأفغانستان.

رابعاً ـ في بقاء الحرب الأهلية المستمرة، عند الحدود الجنوبية لأوزبكستان في البلدان المجاورة، والتي تعيد إنتاج الأجيال الجديدة من الارهابيين والمحاربين، الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين حقيقيين، ومناضلين من أجل الدين، وهم المتعطشون لفرض تصوراتهم الغريبة على شعبنا.

خامساً ـ في خلق السمعة السيئة عن أوزبكستان بين البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، ولدى الرأي العام فيها، حيث يريدون تقديمنا هنا كملحدين، وهناك كأنصار سرّيين لأسلمة الدولة.

سادساً ـ في خلق مجابهة عالمية بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى، مما سينعكس سلباً على عمليات التكامل في المجتمع الدولي، ويبقي على تخلفه الجمهوريات المستقلة الجديدة. وربما الأغرب من ذلك، هو بث فكرة انتظار «تصادم الحضارات» على أساس المعيار الديني، بين الناس.

سابعاً ـ في إقرار فهم الدين، على مستوى الوعي الجماهيري، كوسيلة عامة لحل كل التناقضات الاقتصادية والسياسية والمشاكل الدولية.

وقد ظهرت مؤخراً في الصحافة العالمية أقوال مفادها أن القيادة في أوزبكستان لا تعتقد بوجود تهديد من جانب الأصولية، وإنما تهدد الغرب به من أجل تحقيق أهداف محددة.

ومعروف أيضاً، أنه اكتسبت شهرة وانتشاراً بين المحللين والدارسين للإسلام في الغرب، تلك النظرات الى الأصولية التي لا ترى فيها خطراً على المجتمع الدولي بل تراها موجهة بالأساس ضد دولها، وانه، ما إن تكسر هذه الأصولية البنى الحكومية القائمة وتشيد نموذجها حتى يصبح الإسلاميون أكثر استعداداً للحوار مع المجتمع الدولي. ويسبب ابتهاجاً واعجاباً لدى هؤلاء المحللين كون جزء كبير من الأصوليين، قد تلقّى تعليمه التقني والطبي في الجامعات والمعاهد الأوروبية والأميركية. هل ان هؤلاء المحللين يفهمون بعمق الوضع الحقيقي للشرق المسلم، الذي تعرض أكثر من مرة للانهيار وللتقسيم وللاذلال؟

ولأني لا أقاسم هذه المواقف الرأي، أعتقد أنه من الضروري لفت الانتباه الى جانب آخر من المشكلة.

عند التفكير بالتهديد من جانب الأصولية الاسلامية نحن مضطرون، باستمرار، للعودة ليس فقط للأسباب الإسلامية الداخلية فحسب، وانما أيضاً للأمور التي تشجعها. وهذه الأسباب معروفة بشكل جيد ـ انها الاستعمار، والاستعمار الجديد، وشوفينية الدولة الكبرى، وسياسة التحكم المعادية للإسلام في العلاقات الدولية، سياسة «فرق تسد».

وينبغي هنا اضافة التميز الاقتصادي، والتعالي، وعدم الرغبة بفهم المزايا الأكيدة للثقافة والحضارة الأخرى، وهي في الحالة الراهنة، الحضارة الإسلامية ذات الجذور العريقة، والتي تعتبر جزءاً من فلسفة الشرق.

غير ان محاولات استخدام أفكار تمايز الإسلام، لتكتيله وتجميعه بوجه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ومراكز القوة الأخرى في العالم المعاصر، هي محاولات بدون آفاق. فقد جرب هذا الطريق في الخمسينات والثمانينات من القرن الحالي، فهل من الضروري حمله معنا الى القرن الواحد والعشرين؟

إلى ذلك ينبغي على ممثلي البلدان المتطورة، أن يفهموا الم وصعوبة كسر العلاقات الاجتماعية التقليدية، ونمط الحياة والعقيدة القيّمة جداً عند المسلمين. وسيكون خطأ مأساوياً لكل تاريخ القرن الواحد والعشرين المقبل، إذا ما حاول أحدهم تصوير الإسلام ودولة الثقافة الاسلامية، على انها «امبراطورية شر» جديدة، ومنطقة خطر شاملة.

وتترك انطباعاً طيباً قراءة ما معناه، ان المتنورين في الغرب يقيّمون تقييماً عالياً أهمية الإسلام لازدهار حضارتهم خصوصاً والحضارة العالمية عموماً، وانهم يعتبرون بأن الوقت قد حان لمساعدة التقدم في المجتمع الروحي، حيث يعيش حوالي مليار نسمة.

ان القوى المؤثرة وذات السمعة الحسنة في العالم، التي تقف ضد الأصولية الدينية بكل أشكالها، تفهم دور وأهمية أوزبكستان في النضال من أجل الشروط العادية السلمية المفيدة للجميع، للتعايش بين مختلف الثقافات والحضارات، كما تفهم وتدعم بلدنا في طريقه الخاص بالاصلاح.

وهذا ما ينبغي ان يفهمه ويقدره مواطنونا وشبابنا. ان يتذكروا ويفهموا مسؤوليتهم أمام دولتهم وأمام المجتمع الدولي ككل.

التعصب القومي الامبراطوري
والعدوانية القومية

على عتبة القرن الواحد والعشرين، تبحث الدول المستقلة الجديدة عن حلول للصعوبات والمشاكل الداخلية والخارجية الكبيرة، بالاستناد الى مواردها وإمكاناتها الداخلية، والى خلق الاهتمام لدى المجتمع الدولي للمساهمة في حلها. ويتم هذا بالطبع، في ظل رغبة وطموح للتعاون مع تلك الدول المجاورة، التي تربطها بها وحدة وتعايش تاريخي عريق مفعم بالجوانب والاتجاهات الإنسانية والإعلامية والإقتصادية. وليس من حقنا هنا ان نبسِّط أي جانب من جوانب المشكلة المعقدة، التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ودون التوقف عند الصعوبات الموضوعية، والمسائل المعقدة، لتكوّن التعاون المتكافىء وذي المنفعة المتبادلة بين الدول المستقلة الجديدة، من المهم لفت الانتباه الى مجموعة من المشاكل المفتعلة، حسب رأيي. وأنا أنسبها إلى مشاكل ذات طابع ذاتي تمليها عدم رغبة بعض القوى، أو عجزها، عن فهم المسار الموضوعي لتطور العمليات التاريخية، والشعور المتجدد بقوة في وعيهم، بمهمة تاريخية خاصة بهم، وبتفوقهم على الآخرين.

نحن بعيدون كل البعد عن إجراء تعميمات ومقارنات تاريخية، والتعتيم على بعض الأمم والقوميات. لكن عدم مراعاة هذه الظاهرة، في الظروف المعاصرة لتشكل العلاقات الدولية الحضارية، كعامل معرقل لهذه العملية، هو أمر غير مقبول.

من الضروري إدراج تلك المشاكل التي يسببها تكرار التفكير والسلوك الأمبراطوري، في عداد المشاكل التي تتطلب اهتماماً، ليس من جانب الدول الفتية فحسب، وانما من جانب المشاركة الدولية أيضاً.

وجمهورية أوزبكستان، ليست معفية من تأثير هذه الظواهر، وتقدم سنوات التطور المستقل المنصرمة، أساساً للزعم باستمرار وجود التهديد الكامن لسيادة دولتنا واستقرارها، والذي يتجلى في الشعارات والتصريحات والتعليقات والأعمال الملموسة، التي تندرج في مرتبة عصبوية الدولة الكبرى، والعدوانية القومية.

غير أن هذا الأمر ليس ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، الذي يعجّ بأمثلة طموح بعض الدول الكبرى والشعوب العديدة، لبناء علاقاتها مع البلدان المحيطة بها من مواقع تفوقها الخاص، وتميزها. وقد أدت هذه المقاربة، مرات عديدة، الى صدامات وحروب ونزاعات دموية كبيرة؛ وولد انعدام الثقة، والشكوك في العلاقات المتبادلة بين الشعوب، التي جرى توارثها من جيل لجيل.

وبدا أن البشرية قد اكتسبت، عشية القرن الواحد والعشرين، ما يكفي من الحكمة لكي تتخلى، على أساس تجربتها التاريخية، عن أنماط التفكير والسلوك التي تكونت تاريخياً؛ ولكي تعترف، ليس بمسألة تنوع وتعدد جوانب المجتمع الدولي المعاصر الواضحة فحسب، وإنما بالتكافؤ الكلي بين عناصره كلها أيضاً، كشرط ضروري وطبيعي للتطور الناجح للحضارة العالمية ككل.

لكن استمرار النزعة القومية المتعصبة، ما زال قوياً جداً، لدرجة انه لا يمكن ألاّ نرى التهديد الذي يحمله، لأولئك الموجهة ضدهم فحسب، وانما لأولئك الذين يحملونه أيضاً.

إن التجربة التاريخية ذاتها، تفيد بأن أحسن الدوافع المحركة، ليست قادرة على تبرير أعمال اولئك السياسيين والأشخاص المندفعين لممارسة السياسة الكبرى، والذين يحاولون تنظيم ودعم رخاء شعوبهم، بالانتقاص وبالحدّ من حقوق الشعوب الأخرى. ومع ذلك، فإن محاولات التكرار للتجارب السابقة هذه ما زالت حية ومحسوسة؛ ولذلك ينبغي تذكرها، والحفاظ على اليقظة تجاهها.

كيف نفهم ظاهرة التعصب القومي الامبراطوري، والنزعة العدوانية القومية، وما هي مظاهرها؟

انطلاقاً من الممارسة التاريخية، يمكن وصف هذه الظاهرة بالهيمنة السياسية والفكرية والاقتصادية، من جانب قوى أو دول محددة، أو يمكن وصفها أيضاً بالطموح لهذه الهيمنة في العلاقات ما بين القوميات والدول والعلاقات الاقليمية.

ويتجلى هذا التعصب في سعي بعض الامم الكبيرة، لفرض سيطرتها الاستثنائية، ليس في إطار الامبراطورية المتعددة القوميات فحسب، وإنما في المدى الجيوسياسي المحيط بها أيضاً.

وتصبح، عادة، الدول الصغيرة بمساحتها، وذات القدرة الاقتصادية والسياسية الضعيفة، والتي تعاني من عدم استقرار داخلي، موضوع تطلعات ومطامع هذه القوى المتعصبة قومياً.

وتكمن الجذور العميقة للتعصب القومي الامبراطوري، في عدم الاستعداد للتفاعل مع الأمم والبلدان الأخرى، بأسلوب حضاري. وكانت الامبراطوريات العسكرية، التي كان اقتصادها يستغل الموارد الحيوية للأراضي المحتلة، بل وتعيش على حسابها، حاملة لهذه التعصب. وفي الوقت عينه، كانت تفرض عليها بشكل قاهر، فكرة مدمِّرة، عن عقدة نقص قومية وثقافية، لدى هذه الدول والشعوب الصغيرة.

ولم تسلم منطقتنا من هذا المصير وتحمّلت خلال زمن طويل، التأثير المميت للتعصب القومي والقومية العدائية. لقد عاشت أوزبكستان مرحلة معقدة من إبقائها، بالقوة، في إطار الامبراطورية الروسية، ومن ثم السوفياتية، مرحلة تعطى لها اليوم مختلف انواع التفسيرات والتأويلات المتناقضة.

من الواضح، أنه توجد أسس للقول بأن التعليقات المتعددة على الأحداث الجارية في آسيا الوسطى، إنما تتم تحت تأثير منطلقات ومبادىء سياسية وعقائدية محددة.

وفي عداد الآراء المنتشرة بهذا الخصوص، يمكن إبراز رأيين، غير أنهما لا يعكسان كل «الوصفات» المقدمة لآسيا الوسطى: ولكنهما مميزان لأصحابهما. فأصحاب الرأي الأول، يعتقدون وربما بشكل صادق بأن تطور المنطقة على شكل حكم ذاتي تركستاني في إطار الامبراطورية الروسية، قد تلقى الحوافز الضرورية من المتروبول. طالما أن روسيا القيصرية شجعت التطور البرجوازي للمنطقة، دون ان تكسر أو تخل بالتقاليد والمبادىء المحلية.

وتتعرض التجربة البلشفية في المنطقة، بما في ذلك ترسيم الحدود القومية لكل دولة. وقمع وتقييد الأشكال التقليدية للبناء الاجتماعي، والتخصيص المبالغ فيه للاقتصاد، الى نقد حاد من قبل أصحاب هذا الرأي. وهم يرون في ذلك الأسباب الرئيسية للتناقضات الراهنة، في منطقة آسيا الوسطى. ووفقاً لرأي هؤلاء، فإن روسيا ما بعد الشيوعية تصلح بشكل جيد، للقيام بدور إشاعة الاستقرار في المنطقة.

وحسب تقديرات أخرى، فان المشاكل المعقدة في المنطقة ناجمة عن ماضيها

الاستعماري الطويل، الذي حمل لها عناصر غريبة كلياً الى عقلية السكان المسلمين. وللخروج من الوضع القائم يقترح هؤلاء العودة الى الجذور القومية والتاريخية الخاصة، وهو ما يمكن تحقيقه في ظل التوجه الرئيسي لدول المنطقة، للتعاون مع البلدان الإسلامية المجاورة على أمل التكامل الوثيق معها لاحقاً.

توجد في وجهات النظر هذه سياسة وعواطف أكثر مما فيها من مقاربة علمية وموضوعية. وبمعزل عن كل مؤشرات المنطق الشكلي في الآراء المذكورة، فان أصحابها يمثلون مواقف متطرفة، هي، بالمناسبة، ناجمة عن محاولات تكرار تجربة التعصب القومي الامبراطوري والعدوانية القومية.

من المؤكد، انه لا يجوز تجاهل أن الامبراطوريات الكبرى، قد قامت، الى حد ما، عندما احتلت البلدان والشعوب الأخرى وأخضعتها لسيطرتها، بمهمة تنويرية هناك، حيث كانت تلك البلدان متأخرة عن التطور العالمي. ويؤكد أنصار هذا التقدير، عادة، على المساهمة التي قدمتها الامبراطوريات في تطوير البنية التحتية، وبعض قطاعات الانتاج، واعداد الملاكات الوطنية، وتعريف سكان البلدان التابعة على أنواع النشاط الجديدة، والثقافة العالمية.

انه لمن الصعب الا نوافق على هذا الزعم. لكن في سياق العلاقات المتبادلة بين الأمبراطوريات الكبرى، والشعوب الصغيرة، كان يوجد جانب آخر، فاقت أهميته السلبية بعدة مرات نتائج إدخال الحضارة من الخارج.

من هذه الجوانب السلبية قبل كل شيء، أن الجهود الموجهة لتطوير المستعمرات وشبه المستعمرات، كانت خاضعة للمصالح الراهنة والبعيدة للدول الكبرى ذاتها. ومن هذا المنطلق كانت مصالح البلدان والشعوب التابعة، تتمتّع باهمية ثانوية. فقد كان تطور البلدان التابعة خاضعاً، باستمرار، لتحديد جرعة ما من التطور من قبل المحتلّين، وكان يسير في وجهة محددة، ولا يخرج عن اطار المصالح الخاصة للامبراطورية. وبشكل خاص، فقد جرى تنفيذ العديد من المشاريع في آسيا الوسطى (التغيرات في مشاريع البنية التحتية، بناء الطرق وتطور مختلف أنواع وسائل المواصلات، واعداد الكوادر الوطنية لهذه الغايات) كل هذا، كان معداً لخدمة مصالح الامبراطورية؛ وفي هذه الحالة ضمان الوصول الى مصادر المواد الأولية، والطاقة الرخيصة.

ثـانيـاً ـ ان ما يسمى بالمهمة الحضارية للدول الكبرى، لم تولّد فقط وتعزّز نفسية التميز الخاصة المميتة والاستخفاف بالعالم المحيط، وإنما سببت ردة فعل مناسبة، خصوصاً إذا كانت هذه الحضارة تزرع بالقوة، وتترافق بانتقاص الكرامة الوطنية، وبالتقليل من أهمية القيم الروحية والثقافة القومية، وبالإبادة الجسدية لحامليها.

وأخيراً، العادة المتجذرة في الادارة والتلقين، والايمان بالعصمة عن الخطأ، يمكنها ان تؤدي لاتخاذ قرارات خاطئة استراتيجياً؛ يمكن ان تشكل نتائجها، مادة تفجير للأمبراطورية ذاتها. والمثال الواضح على ذلك، هو مصير الدولة الكبرى القيصرية، والسوفياتية.

وبالحديث عن الطاقة السلبية الكامنة في سيكولوجيا وسياسة الأشخاص المتعصبين قومياً، ينبغي لفت الانتباه الى جملة من التهديدات التي يسببها هؤلاء على المستوى العالمي.

لقد أثبتت الممارسة التاريخية، أكثر من مرة، ان التعصب القومي يشجع إقامة وتعزيز الأنظمة التسلطية، ويؤدي الى الديكتاتورية القاسية؛ لأنه يستحيل في ظروف أخرى غير هذه، الحفاظ على اخضاع، ليس البلدان والشعوب التابعة وحسب، وانما أيضاً شعوب هذه الديكتاتوريات؛ حيث ان جزءاً من سكانها، يناهض مثل هذا النهج السياسي.

إن الهلاك التاريخي للتعصب القومي، ناجم عن أن النزوع المفرط لاقامة الدولة الكبرى، خصوصاً والمستندة الى القناعة بالتفوق القومي الخاص، مبني على العنف؛ وهذا، بدوره، يسبب ضحايا وخسائر عديدة في الدول الحاملة للتعصب القومي الأمبراطوري والقومية العدوانية.

في هذا الخصوص، يمكن الزعم بأن التعصب القومي ينزل، في نهاية المطاف، ضربة بالدولة ذاتها، ويضعف أسسها الخاصة، وتقوي التناقضات الداخلية: وهو قادر على تقسيم المجتمع، مع كل ما يرافق ذلك من تبعات صعبة. وبمعزل عن المراحل التاريخية والظروف المختلفة، يمكن العثور على أمثلة من هذا النوع في مصائر الامبراطوريات الرومانية، والعثمانية، والألمانية، والروسية، والسوفياتية.

وفي الظروف المعاصرة، تبحث البلدان والشعوب الصغيرة التي تعاني من ضغط تهديدات التعصب القومي، مضطرة، عن قوة تواجه تطلعات الدولة الكبرى، من أجل ضمان

أمن وسيادة هذه البلدان والشعوب. وهذا كله لا يجعل، في نهاية المطاف، نظام العلاقات الدولية أكثر سلامة وصحة؛ ويمكن ان يؤدي لاشتداد التناقضات، بين مراكز القوى على الصعيد العالمي الشامل.

في ضوء ما ذكر، تعتبر معرفة مدى قوة عناصر التعصب القومي الامبراطوري، اليوم، تجاه بلدنا، والتهديدات الفعلية لامننا التي تنطوي عليها هذه الظاهرة، بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها، مسألة ملحّة لمواطني جمهوريتنا.

لقد أصبح عام ١٩٩١ نقطة بداية لمرحلة تاريخية جديدة، حصلت فيها الضحايا السابقة للنظام الشمولي، على تحرير قدرتها وامكاناتها من أجل الانبعاث الوطني ـ القومي. **وكان حتمياً ورمزياً ان تكون روسيا قد بدأت تفكيك الامبراطورية المتداعية والهرمة.** لهذا السبب فان روسيا الديموقراطية والسليمة اقتصادياً وسياسياً، والمزدهرة، ضرورية جداً لتعزيز استقلال كل الدول ذات السيادة الجديدة، بما في ذلك جمهورية أوزبكستان.

ومع خروج حزب الدولة الامبراطورية الكبرى من السلطة كان ينبغي ان يصبح التعصب القومي الامبراطوري من الماضي. غير ان الحياة ادخلت تعديلات جدية على هذه التوقعات.

فيم يتجلى اليوم النزوع لتسلط الدولة الكبرى، المختلط بالتعصب القومي؟

انه يتجلى قبل كل شيء، في أنه يلحظ في تصريحات وأعمال مجموعة معينة من السياسيين والخبراء، خيبة أمل واضحة بصدد الاعتقاد المتزايد اليوم في العالم، بأن الاتحاد السوفياتي السابق ليس موسكو فقط، ولا روسيا وحدها. من هنا ينبع التقبّل القسري والمؤلم أحياناً، لمسألة أن الجمهوريات الاتحادية السابقة لا تعبر فقط بوضوح عن مصالحها الوطنية القومية فحسب، وانما تمارس سياسة مستقلة، كلياً، موجهة لضمان هذه المصالح أيضاً.

ظهرت في الصحافة الروسية، في الآونة الأخيرة، تحليلات مسهبة وأنواع أخرى من المنشورات، يستشف منها، بالشكل وبالمضمون، ان الكتابة لا تعود لصحافي عادي، وانما لمخابرات ذات خبرة ولبعض السياسيين. ان هذه المنشورات والكتابات تعرض بشكل جيد، وتؤسس لاستنتاج، مفاده ان خطر التعصب القومي وتجلياته تجاه ما يسمى «العالم

الخارجي القريب» ـ أي تجاه الدول المستقلة الجديدة في المجال السوفياتي السابق ـ ليس مشكلة مختلقة وانما تهديداً خطراً بنفس الدرجة على روسيا وعلى جيرانها في آن.

وتتجاوز صراحة وتطلعات المتعصبين القوميين في بعض الكتابات، كل الحدود. ويكفي ايراد مطلع افتتاحية «الجريدة المستقلة الجديدة» ليوم ٢٦ آذار (مارس) ١٩٩٧، تحت العنوان النافر: «أسرة الدول المستقلة: بداية أو نهاية التاريخ؟».

في هذه المقالة المنشورة عشية لقاء قادة دول الأسرة في الثامن والعشرين من شهر آب (أغسطس) ١٩٨٧، عرضت «المقاربات الجديدة المبدئية للتوحد في المجال السوفياتي السابق»، المقترحة من هيئة التحرير. وللأسف يتضح من القراءة الأولى للمقالة، أو الخطاب كما يسميه المؤلفون، الذين لم يعلنوا اسماءهم، أن الحديث يجري، ليس عن المقاربات الجديدة للتكامل، وهو ما كان يمكن ان يكون مفهوماً وطبيعياً؛ بل بالعكس يتضمن الخطاب دعوة مباشرة للإخلال باستقرار الوضع في هذه الدول، ولإعادة النظر بالوضعية، وبالوقائع المتشكلة في المجال السوفياتي السابق، مما يعتبر امراً غير مسموح به من وجهة نظر القانون الدولي، والقواعد الأخلاقية الطبيعية لاحترام استقلال وسيادة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. وهذا كله، يقدم، حسب رأي واضعي المقالة، من أجل ضمان أمن روسيا. والحفاظ على وضعيتها كدولة كبرى مسيطرة ضمن حدود الاتحاد السوفياتي السابق.

فهم يعتبرون، مثلاً، ان «اكبر خطأ هو موافقة روسيا على هكذا منطق للتكامل الذي تحول فيه الجمهوريات السوفياتية السابقة، من مرحلة أشباه تكوينات الدول الى دول حقيقية مع كل المواصفات الضرورية لذلك، ثم تبدأ بعد ذلك بتنفيذ التكامل الاقتصادي، وبعد هذا فقط، تبدأ عملية التكامل العسكري والسياسي، وإقامة الاتحاد المتجدّد فعلياً للدول السيدة والحرة».

ولتصحيح هذا الخطأ، يقترح أصحاب المقالة «... انخراط روسيا الحاسم في عملية بناء الدولة في الجمهوريات السوفياتية السابقة، من أجل استخدام كل وسائل الضغط الاقتصادية والعسكرية والعرقية ـ السكانية، وغيرها، للحؤول دون توحد السلطة السياسية حول القوى المعادية لروسيا، وللتكامل. ان الأعمال النشيطة (بما في ذلك الاخلال بالوضع في هذه المنطقة) قادرة على إيقاف هذه العملية البطيئة، لكن الحتمية في

ظل السياسة الراهنة للسلطات الروسية، أي عملية ابتعاد هذه الدول عن روسيا...».

ويرون أيضاً ان «تبديل الأولويات، سيعطي روسيا حجة لمراجعة كل مجموعة الاتفاقيات القائمة حول تخطيط حدود الجمهوريات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولتجاهل وحدة الأراضي، بالنسبة للبعض، وطرح مسألة اعادة تقسيم هذا المدى على أساس حق الأمم بتقرير المصير».

وما يخيف أصحاب المقالة، بشكل خاص، هو تقوية التكامل بين بلدان آسيا الوسطى؛ ويرون في ذلك «تهديداً مزعوماً من الجنوب». وهم مقتنعون بأن تكامل البلدان الآسيوية الوسطى «... ينسف مصالح الاقتصاد الروسي في المنطقة، بينما لا يبقي نهج اخضاع اقتصاديات الدول السوفياتية السابقة للدول المتطورة في الغرب والجنوب، مكاناً لروسيا». ومن هذه المنطلقات، يقدمون نصيحة: «ينبغي على روسيا أن تركز جهودها على زعزعة الحلف المتشكل (أسرة جمهوريات آسيا الوسطى) وتقسيمه، وتقوية المنافسة داخل المنطقة».

ويقترحون لتحقيق هذه الأهداف، كل الأساليب والطرق الممكنة، للتأثير بدأ «...سياسة الترهيب (تنظيم أو التهديد بتنظيم تصدير خامات هذه الدول، وكذلك فرض الشروط القاسية، لإعادة جدولة ديونها الخارجية لروسيا) والترغيب (تقديم مساعدة عسكرية واقتصادية ومالية، على شكل قروض ومساعدات وتسهيلات والخ)» وصولاً للتهديد «بإخراج الجيوش (من طاجاكستان) والمطالب الحدودية ...». ويأخذون بالاعتبار تبعية آسيا الوسطى، للبنية التحتية للمواصلات الروسية، مما «يجعل الدول الجديدة في المنطقة معرّضة لشبح الحصار الاقتصادي، وبالدرجة الأولى لحصار الغذاء والطاقة».

ويريد كاتبو المقالة ان يلعبوا، بفظاظة، دور حماة مصالح السكان الناطقين بالروسية في المنطقة: «نحن ملزمون بدعم ليس مواطنينا، الذين شاء القدر ان يكونوا خارج حدود روسيا، وليس بارادتهم، فقط، وإنما كل الناطقين بالروسية في آسيا الوسطى. ومن أجل مساعدة الروس والحركات الناطقة بالروسية (خاصة القوزاق كأكثر أجزاء السكان أصولية، واستنفاراً في الخارج) وكذلك القوى المعارضة المحبذة للتعامل مع روسيا في آسيا الوسطى: ينبغي تشغيل طاقة اللوبي للمؤسسات والبنى الحكومية والخاصة، في روسيا الاتحادية».

وباستخدام أساليب الضغط، يعتبرون «أن روسيا تستطيع الحصول على تنازلات كبيرة من آسيا الوسطى، بل وربما، على تغيير كامل «للوجه السياسي» للمنطقة، بوجه أكثر استجابة لمصالح روسيا القومية». وفضلاً عن ذلك، فهم مقتنعون بأنه «من الضروري الاستمرار بالضغط، من أجل اعادة توجيه تدريجية للأنظمة السياسية في آسيا الوسطى، باتجاه روسيا كمركز رئيسي ووحيد للقوة، في المدى السوفياتي السابق».

ان أحد الأسباب الأساسية لظاهر مثل هذه التطلعات، هو الماضي الامبراطوري والتفكير التسلطي، اللذان يصعب على بعض السياسيين تخطّيهما. ويبدو انه من الصعب جداً عليهم، أن يتقبلوا الواقع التاريخي لنشوء الدول ذات السيادة، التي تحدد مستقبلها ومصيرها بنفسها.

لقد حان الوقت للفهم، أن لدى كل بلد مستقل اليوم تاريخه وخصائصه وطريق تطوره، وسيكون لديه في المستقبل مكانته اللائقة في المجتمع الدولي.

وأنا واثق، من أن الوقت والتاريخ يعملان لصالحنا، لتعزيز استقلالنا وسيادتنا. ولن يتمكنوا من ايقاف حياتنا، واعادة عجلة التاريخ الى الوراء. ومع ذلك فقد حكم علينا ان نعيش في جوار ودي وحسن، نتقاسم المشاكل المشتركة، ونحلّها، كما هو متعارف على ذلك في العالم المتحضر والديموقراطي.

ما هي تعليلات التطلّعات التسلطية، التي لم يتغير مضمونها، على الرغم من أشكالها الحديثة بقوة؟

قبل كل شيء، هناك نهوض أفكار التعصب القومي الروسي، وانبعاث التميز القومي الروسي، واقامة الحقل الجيوسياسي القوي، حول الدولة المدعية لعب دور أحد الأقطاب العالمية.

وأخيراً، هناك انتهاز الفرص الوقح، لاستغلال صعوبات الانتقال لعلاقات السوق، التي تلاحظ في كل المجال السوفياتي السابق. ويستخدم أنصار هذا النهج منطقاً بسيطاً، غير انه مغرض وليس بريئاً، ووفقاً لهذا المنطق، فإن سبب الصعوبات الراهنة مرتبط بانهيار الاتحاد السوفياتي، وبالتالي فإنّ إحياء الاتحاد، واقامة «العائلة الصدوقة الموحدة للشعوب»، يسمحان بحل هذه الصعوبات، بشكل فعال.

كما يوجد صدى آخر للتعصب القومي الامبراطوري. ويصادر حاملو هذا الصدى الحق بتقدير من من دول «الخارج القريب»، يستحق الدعوة للتعاون. وأحياناً كثيرة، يمكن ان نسمع كيف تصدر عن دوائر فكرية روسية محترمة، أقوال متعالية حول طفيلية الجمهوريات السوفياتية السابقة، والتي تحلم الآن بالعيش على حساب موسكو، حسب مزاعم هذه الدوائر.

وعندما نتحدث عن التهديد، من جانب التعصب القومي الامبراطوري والعدوانية القومية، فإننا نقصد:

أولاً - خطر المجابهة العالمية، والمجابهة بين الدول والأعراق والقوميات؛

ثانياً - خطر التصدي لتحقيق سيادتنا الدولية - الحقوقية والكيانية الداخلية.

ثالثاً - خطر محاولات الحد من العلاقات الاقتصادية الخارجية، لأوزبكستان، وفرض طابعها اللامتكافىء؛

رابعاً - خطر الضغط الاعلامي والفكري، على سكان بلدنا، وخطر الطموح لتشويه صورة أوزبكستان، أمام الرأي العام العالمي.

خامساً - خطر زرع انعدام الثقة بين القوميات، وتفاقم العلاقات فيما بينها، اذا ما أخذنا بالاعتبار ان التعصب القومي الامبراطوري والعدوانية القومية، مترافقان دائماً.

سادساً - خطر فرض اساليب تعامل استعمارية جديدة وامبراطورية جديدة، وعرقلة اقامة التعاون المتكافىء، والقائم على المنفعة المتبادلة في جميع الحقول.

اننا نقول بصراحة، إن القيادة الحكومية الروسية قد توصلت عموماً لتفهم ضرورة التكافؤ الحقوقي في أسرة الدول المستقلة. ونحن ندعم رأي بوريس يلتسن بان «اعادة توحيد الاتحاد السوفياتي، ستنقلب مأساة». إن الالتزام بهذا الموقف، هو المبدأ الرئيسي لعلاقاتنا الدولية. ان نظرة القيادة الروسية هذه، لاقامة العلاقات المتكافئة، وذات المنفعة المتبادلة بين دول أسرة الدول المستقلة، يعتبر اليوم وسيشكل في المستقبل أساساً وقاعدة للعلاقات المتبادلة، بين روسيا وأوزبكستان.

ونحن نتناول بالنقد التعصب القومي الامبراطوري، والعداونية القومية، نعلن اننا في أوزبكستان ندعم تطوير علاقات الشراكة الحقيقية، والمتكافئة والجديدة، نوعياً، على

أراضـي الاتحـاد السـوفيـاتي السـابق ومع روسـيـا، بـالدرجة الأولى. إذ تربطنا بـهذا البلد وبشعبه العظيم عرى صداقة عريقة وأخوة وتعاضد.

ان التخلي عن التفكير الامبراطوري في روسيا، وابداء الاستعداد لمثل هذا التعاون مع أوزبكستان، يتيح، الى حد كبير، لجارنا العظيم إمكانيات جذابة كبيرة.

وقبل كل شيء، بودي أن أركّز على حقيقة واضحة، وهي ان العمل مع شريك قوي مستقل، أقل كلفة وأكثر اماناً من «إعالة أخ صغير»، أو «من الاحتفاظ بحليف صغير». بكلام آخر، من المفضل إقامة علاقة أو تعاون مع شريك قوي ومستقر، لا مَع حليف ضعيف.

ثـانيـاً ـ ان علاقة الاحترام المتكافئة القائمة على المراعاة المتبادلة للمصالح ولتوازنها، سيولد ردة فعل مناسبة، ليس من جانب القيادة السياسية لبلدنا فحسب، وانما من جانب الشعب كله. إن مشاعر شعبنا الطيبة وعلاقته، ربما كانتا أكبر رأسمال يمكن للسياسيين الروس ان يربحوه في هذه المنطقة. **وبالعكس، ينبغي أن يشكل النزاع في الشيشان مثلاً واضحاً وتذكيراً، بما يمكن ان يؤدي اليه اختصار مشاعر الشعب بغالبيته العظمى بكلمة واحدة ـ الكراهية.**

وأخيراً، من المهم الفهم أن تكوّن دول مستقلة، ومستقرة بكفاية في المنطقة، وقادرة على تنفيذ دور يخفف الصدمات الاقليمية يتناسب، الى حد بعيد، مع المصالح الجيوسياسية لروسيا، وبأقل كلفة لها. ان المنطقة المستقرة ذات الاقتصاد المستقر والقوي، ليست تحدّياً لروسيا أو لأي دولة أخرى. بل بالعكس إنها آفاق اقتصادية وغير اقتصادية كبيرة؛ وأكثر من ذلك، إنها ضمانة لكي لا تكون هذه المنطقة أبداً مسرحاً لتصادم الحضارات، وإنما ستشكل نموذجاً لتداخلها ولاغتنائها المتبادل. ان جمهورية أوزبكستان مستعدة كلياً، لتنفيذ هذه المهمة التاريخية والنبيلة.

ومما يبعث على الأمل، أن في روسيا أعداداً متزايدة من الناس والسياسيين ذوي التفكير السليم، الذين يتفقون معنا على هكذا أفق ومستقبل، في العلاقات المتبادلة بين بلداننا، ويتفهمون أنه ينبغي بناء المستقبل على أساس مراعاة المصالح المتبادلة، والتعاون المتكافىء، ذي المنفعة المتبادلة فقط.

التناقضات العرقية والقومية

من المعروف، أنّ الدول المعاصرة تنقسم الى نمطين: الدولة المتعددة العروق، والدولة ذات العرق الواحد. وجرى احصاء ١٦٠٠ مجموعة عرقية تعيش على كرتنا الأرضية، وتتمتع بقيمها الروحية والثقافية الخاصة الفريدة.

وفي هذا التنوع يكمن الغنى الحقيقي للعالم، وامكانية تبادل القيم والاغتناء المتبادل.

لكن، هنا تتجذر إحدى أكبر المشاكل الصعبة في العالم المعاصر - أي أنّ الغالبية العظمى من الشعوب (الاثنوس) تفتقر لبنيتها الكيانية القومية، خصوصاً أنه باستطاعتنا العثور على حوالي مئتي دولة فقط على خارطة العالم.

وينبغي أن يشكّل هذا الأمر، أحد التحذيرات للمجتمع الدولي، إذ إنّ نموّ الوعي بالذات العرقية، سوف يحدّد الى فترة طويلة دينامية التطوّر السياسي للعالم المعاصر.

لذلك، فإن العلاقات المتبادلة بين أمة إساسية منحت دولها إسمها، وبين أقلياتها العرقية التي تعيش في بلدان متعدّدة القوميات واللغات، هي من أهم الشروط المحددة للاستقرار السياسي الداخلي وللأمن القومي.

وكما يتبين من التجربة العالمية، فإنّ استقرار الوضع السياسي الداخلي والأمن القومي، وحيوية التطور الاجتماعي - الاقتصادي، تتعلق مباشرة بالوفاء السياسي لممثلي القوميات الصغيرة البسيطة، التي تعيش في الدولة متعدّدة القوميات.

وتعجّ التجربة التاريخية بأمثلة التأثير المبدع والمحفز، لعامل تعدّد العروق على الوضع السياسي - الاقتصادي للدول، التي يسودها تناغم تقليدي في العلاقات المتبادلة بين القوميات وبين العروق. وعلى الرغم من وجود مشاكل عرقية محدّدة، فإن عامل تعدّد العروق، لم يتحول الى عقبة على طريق تقدمها الاجتماعي - الاقتصادي فقط، وإنما، ساعد على تسريع هذا التقدم. لقد أصبح تداخل وتفاعل القوميات والثقافات مصدراً خيِّراً للاغتناء الروحي - الذهني للشعوب التي تعيش فيها. على هذا النحو، تحوّلَ عامل تعددية

العروق في هذه البلدان، الى رافعة مؤثّرة لتسريع التحولات الديموقراطية والتقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي، وبناء المجتمع المدني.

وفي الوقت ذاته، نجد في تاريخ البشرية أمثلة ليست قليلة ذات طابع مناقض لما ذكرنا آنفاً؛ حيث أدى غياب التناغم في العلاقات بين القوميات، وفي الدول المتعددة الإثنيات الى كوارث اجتماعية ـ سياسية، أعادت شعوباً وبلداناً برمّتها سنوات عديدة للوراء. وتحول تعدّد العروق الى عامل تدمير رئيسي، للاستقرار السياسي الداخلي، وللأمن القومي، ليس في بعض الدول فحسب، وإنما في مناطق كاملة أيضاً.

ويصبح واضحاً، أن العلاقات بين العروق والقوميات في الدولة متعدّدة القوميات، هي أحد العوامل الفاعلة التي يتشكّل على أساسها مفهوم الأمن القومي ذاته.

ان الأهمية والالحاحية لتنغيم العلاقات بين العروق وبين القوميّات تكتسب بُعدها الأقصى في مرحلة التكوّن القومي للدول المستقلة الجديدة، في المجال السوفياتي السابق. وهي تعود ببداياتها وجذورها، الى أعماق التاريخ، وتعكس عمق الروح الانسانية، ويكون التوصّل الى حلّها صعباً ومؤلماً. ويتردّد صدى نتائج إبقاء هذه المشاكل من دون حل، عبر القرون.

إن هذه المسألة، التي تتطلب مقاربة دقيقة وحسّاسة لحلّها، تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لأوزبكستان، التي تنتمي لعداد الدول المتعدّدة العروق. فبالاضافة الى الأمة الأساسية أي الأوزباك، يعيش فيها ممثلو مئة قومية؛ لكل منها، ثقافته وتقاليده. وتفوق نسبتها ٢٠٪ من سكان البلد.

ماذا تمثل العوامل العرقية والقومية في سياق التفاعل الاجتماعي؟ ما هي درجة تهديدها للأمن في ظروفنا الخاصة؟ ما هي السياسة العرقية التي ينبغي ممارستها للحفاظ على الاستقرار في أوزبكستان، وفي منطقة آسيا الوسطى عموماً؟

لقد قطعت العروق الجذرية (الأساسية) التي تشكّل الجزء الأساسي من سكان منطقة آسيا الوسطى، طريقاً معقّدة وخاصة في تشكلها كأمة، كانت جذورها قد أرسيت في الماضي. وبغضّ النظر عن بعض الظواهر المتنوعة في هذا المجال تجري عملية لا عودة عنها في تشكل الدول القومية ذات السكان متعددي القوميات.

إنّ تعددية قوميات سكان أوزبكستان، وبالتوافق التام مع نموّ الوعي القومي الذاتي والانبعاث الروحي للشعب الأوزبكي تشكّلُ دفعة قوية لتجديد المجتمع وجعله ديموقراطياً؛ وتخلق الظروف الملائمة لتكامل واندماج الجمهورية في المجتمع الدولي.

وليس سراً، أنّ كلّ ما هو قومي كان في الاتحاد السوفياتي عائقاً رئيسياً أمام تحقيق الهدف المهم للعقيدة الشيوعية، أي إضفاء طابع أممي على السكان، وتحقيق أفكار «المركز»، لتشكيل وحدة اجتماعية خاصة هي «الشعب السوفياتي».

وعندما طرحوا هذه النظرية، فإنّ المنظرين والسياسيين الشيوعيين استبدلوا عن وعي، كما يبدو، العمليات الطبيعية لنمو الوعي القومي الذاتي للناس بقومية مسيّسة عدوانية. وبذلك سعوا لالهاء الناس عن الحاجات المتزايدة، موضوعياً (المرتبطة بأسباب موضوعية) للوعي القومي الذاتي. وعبر اتّهام الناس التقدميين والمخلصين لشعبهم في الجمهوريات الاتحادية، وفي الأقاليم القومية بالتعصّب القومي؛ وعبر تعريضهم للقمع. وقد التزم المركز بمواقف الأممية الإلزامية، مُنْهياً الخصائص القومية، وحاول تسريع عملية تكوين وحدة بشرية متعددة القوميات، تستجيب لمصالحه الأمبراطورية. هذه العملية المصطنعة «لتقريب الشعوب والأمم» ساعدت على ظهور تجليات مقاومة واضحة وخفيّة في المجتمع، وهو ما اتّفق على تسميته «التعصّب القومي».

أمّا في الواقع فان ما كان قائماً، هو الطموح الطبيعي للحفاظ على القيم القومية العميقة، والخصال والخصائص الذاتية وتقاليد الناس، والحاجة الموضوعية والمبررة كلياً للحفاظ الذاتي على الأمل، كعنصر وكذات، في التطوّر الاجتماعي والروحي والتاريخي. ذلك ان أية أمة، مهما كانت صغيرة، هي ثروة للبشرية، وأن زوال أية وحدة قومية بخصائصها اللغوية ـ الثقافية وغيرها من الخصائص، يؤدّي لإفقار الثروة الثقافية والنمو البشري على الأرض، كما يؤدّي لإفقار إمكانيات الشخصية البشرية. لذلك فإنّ الحفاظ على كلّ وحدة إثنيّة، ينبغي أن يكون هدفاً مهماً للبشر الذين يكوّنونها.

هذه المهمّة هي بالدرجة الأولى، مهمّة كلّ دولة تدخل في اطارها هذه المجموعات العرقية.

الى ذلك، فان طموح أمة من الامم لتحقيق حاجاتها ومصالحها، لا ينبغي أن يتم

على حساب الانتقاص من تطلّعات أمّة أخرى، أو على حساب مصالح ممثّلي الشعوب الأخرى. ومن الضروري إلغاء كل أرضية لبروز العلاقة الفوقية والمستخفّة لممثّلي أمة من الأمم، تجاه ممثّلي الأمم الأخرى.

وبهذا الصدد، أود أن أشير الى أنّ التناقضات التي تبرز من جرّاء عدم تطابق مصالح وحاجات المجموعات الإثنية والأمم المتفاعلة، يمكن أن تكوّن عوامل قوية للمظاهر المتطرفة «للقومية». وتوجد ضرورة للتأكيد، بأن «القومية»، كونها مسيسة، يمكنْ ان تأخذ وجهة سلبية قوية، وأن تصبح تهديداً قوياً، بما فيه الكفاية، للأمن الوطني والقومي والاقليمي والعالمي.

في الظروف المعقّدة الراهنة للمرحلة الانتقالية ينبغي مراعاة مجموعة من الوقائع عند حل مشكلة بناء المجتمع المدني، القائم على انبعاث الوعي القومي الذاتي: والسلام والوفاق ما بين القوميات؛ وهذه الوقائع هي

الأولى: أن وجود تناقضات غير تناحرية في العلاقات بين القوميات، هو ظاهرة فعلية لمرحلة تكوّن الدول المستقلة الجديدة. وسوف تتقارب المصالح والحاجات القومية لاحقاً، مع مصالح المجتمع المدني الديموقراطي.

الثانية: لا يجوز السماح للتناقضات القائمة بالتحول الى نزاعات ما بين القوميات ذات نتائج مأساوية، تهدّد أمن الشعوب والدول.

الثالثة: من الضروري مراعاة الوضع الاجتماعي ـ السياسي المتكوّن، وحتمية وضرورة تعايش الأمم، وتطلعاتها ورغباتها المشتركة؛ مما ينبغي أن يعبُّر عنه، بالسياسة العرقية، الهادفة الملائمة للدولة، وتشكيل الرأي العام.

هل توجد تهديدات للعلاقات ما بين القوميات في أوزبكستان وفي آسيا الوسطى؟

إذا ما قيّمنا الوضع بصورة موضوعية، نجد أنه توجد أرضيّة لبروز النزاعات. وهذه الأرضية تستند الى نتائج تلك السياسة التي مارستها الأمبراطورية الروسية، وتابع ممارستها الاتحاد السوفياتي، لاقامة حدود إدارية ـ جغرافية للجمهوريات في آسيا الوسطى.

لقد ساد تركستان، تاريخياً، وجود مختلط للقبائل والشعوب، ناجم عن الطابع

الغوطي (الواحات) للضيع، وعن نمط الحياة التنقّلي للناس (الرحّل) ومرتبط، ارتباطاً وثيقاً، بوحدة اللغة والثقافة. وقد ساعد التقارب العرقي ـ الثقافي والديني للشعوب القاطنة في هذه المنطقة، على تشكّل الخارطة العرقية المتنوّعة.

إنّ سياسة التهجير الهادفة لروسيا القيصرية، ثم للدولة السوفياتية، ساعدت على تشكّل تركيب أوسع، متعدّد الاثنيات، لسكان منطقة آسيا الوسطى.

ويعيش اليوم في جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية السابقة، اكثر من ١٠٠ أمة، وقومية. وقد جاء ممثلو حوالي عشرين قومية كمستوطنين منفيين الى المنطقة، بنتيجة الاضطهاد الستاليني.

يشكّل الوضع العرقي ـ السكاني، عاملاً من عوامل تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة. فقد جرت تغييرات في هذا الوضع في آسيا الوسطى، بشكل دائم. وقد تركت تأثيرها على هذه التغيّرات في أوقات مختلفة، عوامل عدّة مثل الاستعمار، والتصنيع في العشرينات والثلاثينات والنفي وإعادة توطين الشعوب بالقوة وتنشيط عمليات تشييد المدن وغيرها.

وقد ورثت الدول المستقلة الجديدة كل هذا. لذلك، فإنّ مشاكل التفاعل القومي والعرقي تتمتع بأهمية، استراتيجية وتتطلب انتباهاً خاصاً، عند اقامة العلاقات بين الدول في المنطقة.

وتتطلّب اليوم، الأهمية المتزايدة للعوامل الإثنية والقوميّة في سياق الحفاظ على الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى، مراعاة جملة من المسائل المهمة المبدئية، وأهمها، حسب رأينا:

الأولى: الاعتراف بالحدود الدولية القائمة، وينبغي أن تصبح حصانتها مبدأ دستورياً في السياسة الخارجية لكل دولة؛ وشرطاً أساسياً لضمان السيادة، وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي.

الثانية: اتّخاذ تطوّر الوعي القومي الذاتي لشعوب المنطقة بعد عام ١٩٩١ طابَع عملية تقدّمية لا رجوع عنها. وتشكّلَ الكثير من هذه الشعوب، نهائياً، كأمم، ممّا يعتبر العنصر الأكثر جوهرية في سياق العلاقات، ما بين القوميات.

الثالثة: بروز التقارب الجغرافي والعرقي ـ الثقافي والاجتماعي ـ الديني للشعوب التي تقطن المنطقة، كعنصر إيجابي في الحوار بين القوميات، وفي التفاعل السياسي الخارجي والتجاري ـ الاقتصادي بين الدول.

الرابعة: أنّ السياسة العرقية التي تمارسها أوزبكستان في أطر حركة «تركستان ـ بيتنا المشترك» تعتبر، بوجهتها وبمضمونها، عملية إنسانية بناءة، لأنها تهدف لتحقيق الوفاق ما بين القوميات في المنطقة. وبدون شك، تستجيب هذه السياسة، كلّياً، للمصالح الحكومية الاستراتيجية والقومية، لجميع الدول في آسيا الوسطى. كما ان تركستان، تعني منذ القدم ليس فقط الشعوب ذات المنشأ التركي، وإنّما كلّ سكان هذه المنطقة.

الخامسة: كما ينبغي أن تتطور العمليات التكاملية في المنطقة بالاستناد الى التوفيق الأمثل للمصالح الحكومية والقومية لكل الشعوب، ولكل السكان المتعدّدي القوميات.

إلى ذلك، ينبغي قطع الطريق على محاولات وضع شعب من شعوب آسيا الوسطى بمواجهة الآخر؛ وترويج الخرافات عن وجود تفوّق قومي مزعوم. ومثل هذه الأعمال يمارسها بعض السياسيين عديمو المسؤولية، وقصيرو النظر والمتعالون في داخل المنطقة وخارجها. ومهما كانت الدوافع التي تتلطّى خلفها هذه المحاولات، فهي تستطيع فقط أن تنسف السلم الأهلي والوفاق القومي في المنطقة. وتشهد الأحداث المأساوية في يوغسلافيا السابقة، وفي ناغورني كاراباخ، والبلدان المتعدّدة القوميات الأخرى الى ما يمكن ان تؤدّي هذه المحاولات. وللأسف، توجد عندنا تجربة مرّة خاصة أيضاً، عندما كاد وجود بعض المجموعات المتطرّفة ان يؤدّي للصدام وللمجابهة بين الناس، على أساس قومي. ولحسن الحظ كانت الحكمة والتفكير السليم والانسانية والطيبة المميزة للشعب الأوزبكي، أعلى من المصالح الضيقة؛ وشكّلت حاجزاً قوّياً، بوجه بروز التطرّف.

ومن الواضح، أنّ بعض الفروقات في مضمون ووتائر الإصلاحات الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية المنفّذة في دول آسيا الوسطى، تستطيع، أيضاً، ان تؤثر على العلاقات المتبادلة بين الأمم والقوميات. ويتطلب هذا، ممارسة سياسة عرقية متّزنة بما فيه الكفاية. وما يدعو على الارتياح، هو أن جميع دول المنطقة وضعت التزامات متبادلة لضمان حقوق المواطنين، بمعزل عن قوميتهم؛ وكذلك لخلق الظروف الملائمة لتطوير الثقافة القومية، للشعوب القاطنة في هذه البلدان.

إن البنية المتعدّدة القوميات في أوزبكستان تحدّد تنوّعها الثقافي، والطاقة التقدمية

الغنية. وتفسر هذه الطاقة من وجهة نظرنا بما يلي:

أولاً - بتأثير الشروط الطبيعية - المناخية في المنطقة، وتأثير التجربة التاريخية - الثقافية على نمط حياة السكان الذين يقطنونها.

ثانياً - قرب المنطقة من حدود الدول المجاورة، ممّا يساعد على تداخل وتفاعل الثقافات، وعلى اعتماد تعددية اللغات، خصوصاً أنّ السكان يتكلّمون عدّة لغات بحُرِّية.

ثالثاً - بالأشكال المتكوّنة، تاريخياً، لتنظيم العلاقات الاجتماعية والعائلية والحدودية وغيرها.

رابعاً - طاقة التحمّل تجاه ممثلي القوميات الأخرى، المميزة للشعوب الأصيلة في آسيا الوسطى. وهذا الشعور الانساني عند الأوزبيك، مثلاً، متطور، لدرجة ان طاقة التحمل القومي - الروحي أصبح صفة ملازمة لثقافتهم ولعقليتهم.

والشهادة الواضحة على ظهور غنى الروح والطيبة الإنسانية والتعاطف مع مصيبة الغريب، وحسن الضيافة المميزة للشعب الاوزبكي، كانت تلك العلاقة والدفء والاهتمام التي أحيط بها افراد وعائلات وشعوب بأكملها، وجدت نفسها خلال أعوام المحن الصعبة - الحروب، والاضطهاد الستاليني - على أراضي أوزبكستان.

وقلّما تصادف في التاريخ مثل هذه الأمثلة لبروز المشاعر النبيلة الرفيعة والخصائص الأخلاقية لدى شعب بأكمله؛ عندما كان خلال سنوات النكبات يحرم نفسه وأطفاله من كل ما هو ضروري ويتقاسمه مع أناس لا يعرفهم بتاتاً، لكنهم محتاجون للمساعدة، وعندما حصل عشرات الأطفال الأيتام من مختلف القوميات على أهلٍ جدد، وعلى عطف الأب والأم في عائلات، هي بالأساس عائلات متعدّدة الأطفال.

وتفتخر أوزبكستان، أن تاريخها فاض ويفيض بهذه الأمثلة. وتفتخر، بأنه لا وجود في ذاكرة شعبنا التاريخية لأيّ صفحات عارٍ لظهور العداء للساميّة، وللعنصرية، وللأشكال الأخرى لعلاقات التعالي، وعدم الاحترام تجاه الأمم الأخرى، وتجاه الشعب الآخر.

وعلى أساس تقييم مسار الاصلاحات الديموقراطية والسياسية، عموماً، يمكن القول إنّ أوزبكستان تحقّق مقاربة خاصة. إن نموذجنا لبناء الدولة يستند الى فكرة الحفاظ على بنية المجتمع المتعدّدة القوميات، المتشكّلة تاريخياً على أراضينا، وتعزيزها،

واستخدام هذا العامل لتنفيذ المهمّات الهادفة النهائية، لاقامة الدولة الديموقراطية، دولة القانون والمجتمع المدني.

واليوم، تولد الحركات القومية والاجتماعية الأخرى بما في ذلك الحركات الشبابية والثقافية والدينية من جديد. فالانتقال من وهم السنوات الأولى للاستقلال، الى الواقع الفعلي، والى التقييم السليم للوضع الاقتصادي والسياسي، يجبر هذه الحركات على اعادة النظر الجذرية بالمطالب والشروط ذات الطابع الجذري والتحذيري، والتخلّي عنها، وعلى التكيّف فكرياً وتنظيمياً، متجاوزة المصالح الشعبوية والسياسية الضيقة.

إنّ القاعدة التشريعية الحضارية التي تحلّ كلّ مشاكل مساواة المواطنين في أوزبكستان، تساعد في الحفاظ على الوفاق بين القوميات في مجتمعنا، الذي يمكن وصفه بتركيبه ومضمونه، أنه «وحدة تنوع» شعوب الجمهورية.

ويشار في دستور الجمهورية إلى أن «شعب أوزبكستان يتشكل من مواطني جمهورية أوزبكستان بغض النظر عن انتمائهم القومي». ويعطي قانون جمهورية أوزبكستان، في «ضمانات الحقوق الانتخابية» حقاً انتخابياً متساوياً لكل مواطني جمهورية أوزبكستان «بمعزل عن المنشأ، الوضع الاجتماعي والتملكي، الانتماء العرقي والقومي، وبمعزل عن الجنس، والتعليم، واللغة، العلاقة بالدين، ونوع وطابع العمل».

ان النظرية الحكومية لحماية حقوق الأقليات الاثنية التي تقطن أوزبكستان، تبرز بوضوح في دستور الجمهورية، حيث يقول إنّ «جمهورية أوزبكستان تؤمّن علاقة احترام تجاه لغات وعادات وتقاليد الأمم والقوميات التي تعيش على أراضيها، وتؤمن توفير الشروط لتطورها».

وبهذا الصدد أود ان أشير الى أن عمليات النهضة القومية، لا تتم بين الأوزبك وحدهم. **فعمليات التوحّد المستندة الى المبادىء العرقية ـ الثقافية، تسير بنشاط بين ممثلي القوميات الأخرى القاطنة في أوزبكستان أيضاً.**

وحتى في العام ١٩٨٩، بدأت تتشكل منظمات اجتماعية، كمراكز قومية ـ ثقافية. واليوم يوجد في أوزبكستان اكثر من ثمانين منظمة. وهي تؤدّي دوراً ايجابياً في عملية إعادة البناء السياسية والاقتصادية والثقافية ـ الروحية للمجتمع، المتعدّد القوميات في أوزبكستان. **وعندما نتكلم عن وحدة الشعب وعن تماسكه وهدوئه، فاننا نؤكد أن هذا هو ثروتنا التي لا تقدر بثمن.**

ان مجتمعنا يطمح للتوصل الى علاقات متبادلة بين القوميات، تُشعر كل إنسان يعيش على أراضينا بأنه حرٌ ومتساوٍ مع الآخرين.

إنّ وحدة أية أمة بما في ذلك أوزبكستان، تفترض علاقات متبادلة وثيقة مع شقيقاتها العرقية، التي تعيش في الدول المستقلة الاخرى، بما في ذلك بلدان آسيا الوسطى.

وتؤكد الاحصاءات، أن كثيراً من الأوزبكيين يعيشون اليوم خارج حدود أوزبكستان. وهم يشكلون ٢٤،٤٪ من سكان طاجاكستان، ١٣،٨٪ في قيرغيزيا، ٩٪ في تركمانيا، ٢،٥٪ في كازاخستان. لهذا السبب، فإنّ أوزبكستان تعتبر نصيرة للعلاقات المتبادلة المتنوعة بين الجمهوريات ذات السيادة في آسيا الوسطى، ونصيرة للأمن الراسخ في المنطقة. وسوف تساعد النتائج الايجابية للتكامل على الحوار بين القوميات وتساعد على تثبيت الأمن الاقليمي.

وعندما نطرح نظرية العلاقات المتبادلة، في أساس فكرة «تركستان ـ بيتنا المشترك» فإننا نريد تطبيع التفاعلات الانسانية في المنطقة، وفي دولها المختلفة.

وأخيراً، نتساءل ـ ما هي المبادىء الاساسية التي ينبغي ان تسترشد بها أوزبكستان في تنفيذ سياستها القومية، لكي لا تسمح بنشوء النزاعات المهدّدة للأمن القومي والاقليمي، في سياق العلاقات ما بين القوميات؟

أولاً ـ ينبغي أن تُبنى السياسة الإثنية للدولة على قاعدة أولوية حماية حقوق الفرد، كما لا ينبغي الانتقاص من حقوق الأقليات القومية.

ثانياً ـ ينبغي أن يُبنى النهج العرقي الاستراتيجي، على أساس الطرق التي تحل التناقضات القومية، بأسلوب بنّاء.

ثالثاً ـ أنّ التقدم الاقتصادي لمجتمعنا، المستند لعلاقات السوق في ظل تأمين آلية قوية للحماية الاجتماعية للناس، يستجيب لمصالح كلّ القوميات التي تقطن أراضي جمهوريتنا، ويوجِدُ قاعدة صلبة لتحقيق قدرات وموهبة كل انسان، ولتطوير ورفع رخاء كلّ عائلة.

على هذا النحو، يفترض التعدّد العرقي لكلّ دولة، وجود عملية تدريجية لتطوّر العلاقات ما بين العروق، تستند الى المضمون الطبيعي للتفاعل بينها. وهذا يتطلب ضرورة إجراء التحليل الاجتماعي الدائم لهذه العمليات من أجل منع حصول النزاعات ما بين العروق، وما بين القوميات، التي تستطيع إذا ما ظهرت، ان تولّد تهديداً لأمن الدولة، والأمن الاقليمي.

الرشوة والجريمة

كان يترافق في تاريخ كل دولة الانتقال الى حالة اجتماعية جديدة، مع ظاهرات كريهة مثل الرشوة والجريمة. علماً أنّ نمو الجريمة لا يعتبر مجرّد عائق على طريق الاصلاحات فقط، وإنّما وفي ظل ظروف معينة، يحمل تهديداً مباشراً لتحقيق الأهداف المرسومة في المرحلة الانتقالية.

وجمهورية أوزبكستان، ليست مختلفة عن كلّ دول آسيا الوسطى. فمشاكل مكافحة الرشوة والجريمة، تولّد لدينا اهتماماً ليس مجرداً أبداً. طبعاً يمكن إيراد الرأي المنتشر والمعروف، حول أنّ المرحلة المعقّدة للانتقال من الشمولية الى الديموقراطية وعلاقات السوق تعني، بالجوهر، كسر البنى السياسية والاقتصادية والثقافية الاساسية، ممّا يمارس تأثيراً سلبياً على القواعد الأخلاقية والسلوكية، ويترافق، حتماً، مع نموّ الجريمة والرشوة. لكن، يبدو أن هذه الصيغة وحدها غير كافية، لكي نفهم، بعمق، التهديد الذي تشكّله هذه الظواهر على أمن واستقرار دولتنا، وفي نهاية المطاف، على استقلالها الطريّ العود.

ومهما بدا الأمر محزناً، فالجريمة كانت موجودة في جميع البلدان وفي جميع الأزمان. لكن خطورتها في المرحلة الانتقالية، تخرج بعيداً عن جانبها الجنائي. فجوهر الاصلاحات التي تنفّذ في الدول المستقلة الجديدة، يتحدّد في الواقع، الى حدّ كبير، بأنه إجراء عملية اعادة توزيع للملكية. ويتلخّص معنى إعادة التوزيع هذه، في أن ثروة الشعب التي صودرت من قبل النظام القديم في الدولة، ينبغي أن تعود الى اولئك الذين أنتجوها، ويضاعفونها بعملهم.

ويحدّد كل بلد، بشكل مستقل، أشكال هذه العملية ووتائرها، ويطمح لحمايتها من التأثير المدمّر لعالم الجريمة. ولا يجري الحديث هنا، عن جرائم من نوع النهب والقرصنة والقتل والتعسف بحق الأفراد فقط. ففي المرحلة الانتقالية، تمثل خطراً كبيراً جداً، فئة ما يسمى بالجرائم الاقتصادية، التي تنفذ في ظروف تشكيل الآليّات الاقتصادية الجديدة، بالاستفادة من كون الكتلة الأساسية من السكان، قد بدأت لتوّها تتعلّم العيش في ظروف السوق وتطّلع على قوانينها الموضوعية.

إنّ المساهمة النشيطة والخفية للعناصر الإجرامية، في عملية تشكيل النظام الجديد للعلاقات الاقتصادية، تولّد وضعاً فاسداً في المجتمع؛ وهي قادرة على التسبّب بتشكيل نمط خاص من اقتصاد السوق الإجرامي، الذي لن يكون ملائماً لا للبلد، ولا للمجتمع الدولي.

فالاقتصاد الجنائي، أو كما يسمّونه أحياناً اقتصاد «الظل» نما كظاهرة، وتطوّرَ في ظروف خرق التشريعات في مجال الإنتاج، حيث اقتصر نشاط المؤسسات الاقتصادية الحكومية على الارشادات والأوامر بالناهية. وقد اتخذت هذه الظاهرة في الحقبة السوفياتية أشكالاً مضخّمة ومشوّهة، ثمّ ورثتها أوزبكستان لاحقاً.

إنّ وجود اقتصاد «الظل» الجنائي، يولّد جريمة منظّمة، يدخل في دائرة نفوذها المفتّتة، ممثّلو بنى السلطة الحكومية على مختلف المستويات. **وتظهر الرشوة التي تترافق، قبل كل شيء، باستخدام إمكانيات الخدمات الحكومية لدعم أو تقديم مساعدة مباشرة للبنى الاجرامية المنظمة. وهذا يعتبر تهديداً مباشراً لأمن المجتمع واستقراره من جرّاء النتائج السلبية التي تحملها الجريمة والرشوة للمجتمع.**

إنّ كلّ مواطن شريف في بلدنا، وكلّ من يعزّ عليه مستقبله وسمعته، ينبغي أن يتذكر هذا التهديد. وكل من يريد أن تتوفر الشروط المستقرة للعمل الشريف، ولتوظيف جهوده وطاقته ومخيّلته المبدعة، وكلّ من يحلم بأن تتوفّر لأولاده ولأقاربه إمكانية الاستفادة الكاملة، في المستقبل، من نتائج علاقات السوق الحضارية في المجتمع الديموقراطي المدني؛ ينبغي ان يفهم، جيداً، مدى خطورة النتائج التي يمكن أن تؤدّي إليها الجريمة والرشوة، إذا لم يجْر التصدّي لهما في الوقت المناسب.

ان التجربة التاريخية والممارسة المعاصرة، بما في ذلك في بعض الدول المستقلّة الجديدة، تسمح بالحصول على تصوّر واضح عن تهديدات الامن التي تحملها الرشوة والجريمة.

أولاً - في المجال السياسي، تعتبر الرشوة تعبيراً عن مقاومة الإصلاحات المنفّذة، تتوحّد فيه مصالح النظام الاداري - التعسفي، الذي استنفذ ذاته ومصالح اقتصاد «الظل» الطامحة لعرقلة تطوّر العلاقات الاقتصادية الجديدة، لأنها ترى فيها تهديداً كامناً لوجودها. وبوضعهم أهداف الاغتناء الشخصي، ومصالح العشيرة فوق مصالح الدولة،

يلحق الموظفون المرتشون ضرراً لا يعوَّض بالنهج السياسي والاقتصادي للبلاد، وبالغالبية العظمى من السكان. عدا ذلك، وفي المرحلة الانتقالية التي يتمّ فيها إرساء أسس العلاقات الاقتصادية الجديدة وتشكل نظام سياسي جديد، نوعياً، تستطيع الرشوة عبر تأثيراتها أن توقف هذه العملية.

ثانياً - إنّ الانغماس في الجريمة والرشوة، ينسف الأسس الدستورية للدولة ويؤدي لخروقات جدية في مجال حقوق وحريات المواطنين. ويؤدّي المبدأ الفارغ، الذي بموجبه توضع القوانين والتوجيهات من أجل تجاوزها والتهرب منها، الى فقدان المجتمع للقدرة على دعم النظام الحقوقي والاجتماعي البديهي. وعن أي استقرار وأمن يمكن الحديث اذا ما تحكّمت المجموعات الاجرامية والعصابات بالاقتصاد؛ بينما يتدافع الناس في الشارع خوفاً من الغرباء؟

ثالثاً - ان الجريمة والرشوة تقوّضان الأسس الأخلاقية للمجتمع وتربكان الموقف المدني لأعضائه، وتوجدان المقدمات لتشكيل العلاقة السلبية تجاه الاصلاحات المنفذة، وتشوّهان سمعة فكرة الاصلاح ذاتها، وتسبّبان حنيناً بما في ذلك «لليد القوية للمركز الجبار».

وفي ظل وجود النواقص الحتمية في المرحلة الانتقالية، يمكن ان يتشكل ويتعزز في وعي الجيل الصاعد، موقف لا أخلاقي يكون بموجبه الأسلوب الأساسي لبلوغ مستوى معيشة رفيع، مرتبطاً بالنشاط المخالف للقانون. كما أن الطموح للربح السهل، الذي يبقى خارج انتباه المجتمع والرقابة الحقوقية، يفسد الناس، وخصوصاً الشبيبة التي تدخل معترك الحياة. فأي شيء يمكن ان يكون أشد إهلاكاً للمجتمع وللدولة، من الافساد الاخلاقي للجيل وخسارته؟

رابعاً - ومعروف للجميع، الزعم الشائع حول أن «النقود تتوق للسلطة». لكن اذا كانت هذه النقود قد جمعت بأساليب مجرمة، فيمكن ساعتئذ تصوّر الأساليب التي سيدير بها أصحاب هذه النقود الدولة، اذا ما وصلوا الى مؤسسات السلطة.

إن طريقة تغلغل العناصر المجرمة الى السلطة معروفة جيداً، ومجرَّبة في العديد من البلدان. في البداية تتم إقامة العلاقات وتعزيزها في بنية السلطة، من أجل الحفاظ على المصادر القذرة للدخل، ثمّ على السلطة، من أجل ضمان استخدامها.

إنّ اضفاء طابع الاجرام على أجهزة السلطة، هو أحد التهديدات الجدية للمجتمع النامي. إنّ اندماج البنى الاجرامية، مع موظفي الأجهزة الحكومية، وتغلغلها في فروع السلطة المختلفة، يقوّي في الرأي العام الشعور بانعدام الحماية للمواطنين، ويشوّه سمعة الدولة بأعينهم، حيث يتسع انعدام الثقافة بها في الداخل والخارج.

خامساً - وينبغي التصوّر بوضوح، أنّ أولئك الذين جمعوا ثروة من عمل أثيم، مستعدون للقيام بأيّ عمل لتجنّب العقوبات، ولحماية رأسمالهم الإجرامي. وتخوّفاً من الجزاء العادل، يكون هؤلاء مستعدين لكلّ شيء، بما في ذلك الإخلال بالوضع، وتنظيم مشاغبات جماهيرية. وليس هناك أسلوب أكثر ملاءمة من تأجيج المشاعر وتهييج الجماهير، والتلطّي خلفها. أمّا شعار هؤلاء الناس، فهو «من بعدي الطوفان» - أي الأنانية المفرطة واللامبالاة، تجاه أبناء بلدهم.

سادساً - توجد أمثلة ليست قليلة، بما في ذلك عندنا، تشهد على طموح الأشخاص، الذين اغتنوا بأسلوب إجرامي و«بيضوا النقود القذرة»، للانخراط في العمل السياسي، على شكل مبعدين عائدين ومدافعين عن حقوق الانسان، بل وحتى على شكل محاربين من أجل الديموقراطية.

هل توجد حاجة للتذكير، بأنهم يُنزلون عبر هذه الأعمال أفدح الأضرار بالمثل النبيلة للبشرية، مثل العدالة والديموقراطية، ويلقون ظلاً على شعبهم وبلدهم. وإلى حد بعيد، فإنهم غير مبالين بمصير شعبهم، وبلدهم وبمُثل الاستقلال والحرية.

وسلوك مثل هؤلاء الأشخاص هو سلسلة من التصرّفات المجرمة. **في البداية يجمعون الرأسمال عن طريق خداع شعبهم، ثم يكتسبون رأس المال السياسي بخداع الرأي العام، وبالمتاجرة بقيم الديموقراطية والعدالة. وليس سرّاً، أن مثل هؤلاء الأشخاص على استعداد دائم لتقديم الخدمات لتلك القوى الخارجية، التي تطمح لممارسة التأثير على الوضع في الجمهورية، من أجل مصالحها الخاصة.** لذلك يبرز تساؤل منطقي، الى أيّ نوع من أنواع الخداع، سيلجأون في المرة القادمة؟

سابعاً - إنّ نشاط المرتشين في ظروف تحقيق مهمات أساسية لأوزبكستان، مثل الانخراط والتكامل النشيط في العلاقات الاقتصادية الدولية، والنشاط الهادف لجذب الاستثمارات، ورجال الأعمال الأجانب، لعملية التحوّلات الاقتصادية، لا يبعد الشرفاء من

أبناء بلدنا عن قطاع الأعمال فقط، وإنّما ينسف الثقة بها، ويخيف الشركاء الأجانب.

وبالمحصّلة يخسر البلد مصدراً مهماً جداً للتوظيفات وللتكنولوجيا وللخبرة، وتُفقد إمكانية التكامل في الجزء «النظيف» والسليم من النظام الاقتصادي العالمي. ويصبح البلد محطّ اهتمام ومصالح ونشاط البنى الإجرامية الخفيّة الدولية.

ولا يقل خطراً عن كلّ هذا، أنه **في عالم الجريمة المعاصرة التي تكتسب طابعاً منظّماً واحترافياً بشكل متزايد، تُلاحَظ ميول لتوحيد البيئة الاجرامية واحتكار الأسواق الاستهلاكية، من جانب المجموعات الاجرامية، وتشريع الرساميل المكتسبة، بشكل غير قانوني، عبر البنى الاقتصادية والتجارية.**

تُتّخذ في أوزبكستان، من دون شك، تدابير للكشف عن أسباب الجريمة، وتُنزل أشد العقوبات بالمرتشين الذين يتم ضبطهم. وسوف تكون الجريمة الداخلية محط اهتمام متزايد من جانب الدولة. ومن أجل منع اتساع الجريمة والاستباحة من جانب الموظفين المرتشين، أدخلت جملة من التدابير الطويلة المدى، التي تحدّد استراتيجية مكافحتنا للجريمة.

ما هي الاتجاهات الأساسية في هذه الاستراتيجية التي تحتاج للتفهم والدعم من جانب كل مجتمعنا؟

قبل كل شيء، من الضروري استخدام تدابير ذات طابع اقتصادي. فمنطق مكافحة الجريمة والرشوة، يتطلب تحرّكاً متواصلاً على طريق تحرير العلاقات الاقتصادية، وتأمين حرية حقيقية للقطاع الخاص، وتصفية كل العوائق البيروقراطية المتبقية على طريقه.

ومن أجل مجابهة الجريمة الداخلية، والرشوة، ينبغي وضع برنامج لتحديث كل النظام الحقوقي والقضائي في أوزبكستان، يكون هدفه الوصول الى سيادة القانون المطلقة، والحماية الأكيدة لحقوق المواطنين. ومن جانب آخر، توجد حاجة ملحّة لرفع مستوى التربية الحقوقية للبلد وللشباب خصوصاً، إلى مستوى جديد، نوعياً.

ان الوقاية الفضلى من ذلك التآكل في المجتمع الذي تسببه الجريمة والرشوة، هي المناعة الداخلية للمخلّين بالقوانين، والاخلاق العالية لمواطنينا. **ان التربية الأخلاقية في العائلة والمدرسة والجماعة العاملة والحي، وقوة الراي العام، ووسائل الاعلام الجماهيري، وسمعة الدولة: كل هذا، ينبغي أن يكون موجّهاً لتشكيل رفض راسخ، لدى مواطنينا، لكل الأعمال المصحوبة بخرق القانون.**

أخيراً، من المهم جداً، إيجاد مناخ عام من الإدانة للجريمة والرشوة، بغية عدم القبول بهما أبداً. وأكثر ما يخافه عالم الجريمة والرشوة هو أصداء أعماله. لذلك من حقنا التوقع بأن وسائل الاعلام والصحافة سوف تقدم، في سياق عملية تحريرها اللاحق، مساهمة كبيرة في برنامج مكافحة الجريمة.

وعند تحليل ظاهرة معقدة مثل الجريمة ينبغي الالتفات لجانب آخر من هذه المعضلة. ولفهمها، نعبّر عنها بجملة واحدة: العالم الاجرامي الجنائي لا يعرف حدوداً.

ونصادف في التجربة العالمية أمثلة كافية، حول كيف أنّ شبح الربح السهل والضخم، يؤدي لتوحيد العناصر المجرمة من مختلف البلدان، ولظهور التجمّعات الإجرامية الدوليّة؛ كما بات معروفاً جداً، حقل نشاطها المستخدم في كل مكان، والذي تكتسب منه النقود القذرة.

إنتاج المخدرات والمتاجرة بها: إنّ امكانيات الحصول على الربح الكبير، التي يوفرها هذا العمل الاجرامي، تجبر المساهمين فيه على القيام بكل شيء دون أن يحسبوا حساباً لقواعد القانون الدولي، وللتشريعات الوطنية، ولا لتلك النتائج المهلكة التي يسبّبها «الموت الأبيض».

تهريب الأسلحة: هذا «النوع من الاعمال» يدرّ أيضاً مداخيل كبيرة على من يحاول اصطياد الأسماك في المياه العكرة، للنزاعات الاقليمية والحروب المحلية. وهل من المفيد التذكير مرة أخرى، أن استمرار المجابهة المسلّحة وابقاء التوتّر يشكل أفضل الشروط، لأصحاب هذا النوع من الأعمال، من أجل توسيع السوق السوداء للأسلحة؟

إنّ تهريب الأسلحة يرافق، بل واحياناً يسبّب ظاهرة إجرامية هي الارهاب الدولي. ويبدو أنه لن يحين، قريباً، الوقت الذي سيزول فيه كلّياً، الراغبون بالاغتناء على حساب دم الآخرين. وهل من المفيد الحديث، بأن النقود الموظّفة لاراقة الدماء وللعمل السياسي القذر، تشكل أيضاً لهذا النوع «من رجال الأعمال» أفضل دافع لتشجيع النزاعات في مختلف بقاع الأرض، حيث يمكن تشغيل واستخدام رجال العصابات الدولية؟

وأخيراً، هناك نوع آخر من الجرائم الدولية الذي تطور بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، خصوصاً، وهو مرتبط بطموح بعض الأنظمة والمنظمات للوصول الى مصادر الطاقة والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. **إنه لمن المرعب تصوّر النتائج الناجمة عن**

الوقوع المحتمل للتكنولوجيا المخصّصة لانتاج اسلحة الدمار الشامل، بأيدي المهووسين السياسيين، وحتى المجرمين.

ان كل أنواع الجريمة الدولية تشكل تهديداً حقيقياً ليس لبلد ما من البلدان فقط، وإنما تضع الحفاظ على الامن العالمي في دائرة الشك. ونحن نفهم جيداً في أوزبكستان، بأنّ منطقة آسيا الوسطى، تشكل - من زاوية النظر هذه - نقطة جذابة للمنظمات الإرهابية الدولية. فالمنطقة تقع عند تقاطع طرق المواصلات الدولية ولا يستطيع أحد أن يضمن توقّف تجّار المخدّرات عن الاستفادة من هذا العامل. وتستمرّ في المنطقة النزاعات الدموية، وتتراكم فيها كمية من الاسلحة، ممّا يزيد شهّية مهرّبي الاسلحة، أولئك الذين ينظرون إليها كحقل لتدريب الإرهابيين الدوليّين. وتتركّز في المنطقة موارد ضخمة، بما في ذلك تلك التي تتمتع بطابع تدميري. كما توجد أنواع إنتاج ذات مستوًى تكنولوجي رفيع، بما في ذلك التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج؛ ممّا يزيد، بالتاكيد، الاهتمام بهذه المنطقة ليس من جانب رجال الأعمال المحلّيين الشرفاء، وإنّما أيضاً من جانب المنظمات الإرهابية أيضاً.

على هذا النحو، تعتبر الجريمة والرشوة مصدراً حقيقياً لتهديد أمننا والأمن الدولي. من هنا، فإنّ مسائل مكافحة هذه الظاهرة ليست مطروحة علينا وحدنا. لهذا، فإننا نعتبر الجريمة موضوعاً مقلقاً لكلّ المجتمع الدولي؛ وعليه، فإنّ شعب أوزبكستان السيّدة الحرّة وقيادتها، مستعدان للتعاون مع المجتمع الدولي بنشاط، ويَعْتَبران هذا الامر مساهمة في قضية تنقية العالم وضمان أمنه.

النزعة المحلية والعلاقات العشائرية

حسب التعريفات المتوافرة في القواميس، تعتبر العشيرة ظاهرة مميّزة للمجتمعات الاقطاعية. إنها وحدة بشرية قائمة على علاقات القربى والدم. وكانت العشيرة تسمى باسم زعيمها الذي كان نموذجاً لأعضاء العشيرة، وممثلاً لمصالحها خارج حدود العالم المغلق للجماعة القبلية. والعشيرة ذاتها كانت تدافع عن أعضائها، وتقدم لهم الحماية والدعم.

ومع مرور الزمن تغيرت التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية وكذلك العلاقات بين البشر تغيرت، ولكنها لم تختف. ويمكن اليوم ان تصادف في المجتمع المعاصر، وظواهره الثقافية الاجتماعية، الآثار الواضحة للماضي المنصرم. وهذا ما ينطبق على العشائر.

ومن الصعب ان نجد في العالم المعاصر، مجتمعاً مقسّماً الى عشائر بالمعنى التقليدي للكلمة. لكن هذا التقسيم، يمكن أن يُصادف بأشكال محوَّرة، «متعصرنة». ولم تعد أواصر علاقة قرابة الدم قوية في كثير من بلدان العالم. لكن بدل هذه العلاقة، حلت أواصر وحدة أخرى ـ بما في ذلك وحدة جغرافية (قروية) ومناطقية. وبرز تساؤل مفاده، ما هو الأمر السيء في أن يتساعد أبناء منطقة ما، استقروا خارج حدودها في مناطق أخرى؟

وتبدو المساعدة المتبادلة بين البشر المرتبطين ببعضهم، بهذه الدرجة أو تلك من القرابة، مسألة طبيعية بشكل كامل. لكن عندما تتشكَّل على أساس مبدأ القرابة أو المبدأ العرقي والمناطقي في الأطر الحكومية أو البنى الأخرى، تكوينات (في أغلب الأحيان تكوينات غير رسمية) تحركها المصالح الضيقة للمجموعة، والتي تطرح، بالدرجة الأولى، هذه المصالح ذاتها، على حساب القضية المشتركة العامة، وعلى حساب المصالح الحكومية والشعبية العامة؛ وعندما تطمح هذه التكوينات، لتعيين أعضائها في التراتبية الحكومية، وتراتبية السلطة، من أجل تحقيق أهدافها الخاصة: ساعتئذٍ، يصبح ذلك خطيراً. وعند ذلك يمكن الحديث عن النزعة المحلية والعشائرية، كتهديد حقيقي لاستقرار المجتمع وأمنه.

وحتى الآن لا يتوافر تحليل عميق جدي لهذه الظواهر. وهي ليست مميّزة للبلدان المتخلّفة في تطورها فقط، أو التي تعيش مرحلة انتقالية معقّدة. والبلدان المتطورة صناعياً تعاني أيضاً من هذه الظواهر. والنزعة المحلية والعشائرية، تنتمي الى أنماط التفكير العرقية ـ المناطقية الضيقة ـ حيث تقلُّص التنوّع، وتعقيد العالم، وترابطه الى حدود منطقة واحدة، أو عرقية واحدة، أو عائلة متراصّة واحدة.

فيم تكمن حيوية هذه الظواهر، وتجدُّد إنتاجها المستمر في الظروف المعاصرة، وكيف تظهر في ظروف منطقتنا؟

إن تشكُّل المجموعات العشائرية ـ المحلية في البنى الحكومية، يجري على أساس المعيار الاثني. وهدف العشيرة، هو تعيين أعضائها في مراتب الهرمية الحكومية. أما المؤشّر المميّز للعشيرة، فهو وحده مكان ولادة أعضائه. ومن المهم الأخذ بالاعتبار: ان ليس وحدة الأعمال، ولا المصالح الروحية ولا حتى الرؤية، وإنما وحدة مكان الولادة، هي المؤشر المميّز للعشيرة.

إن الوعي الذاتي المناطقي، أي إدراك الناس الذاتي عبر المكان الذي ولدوا وترعرعوا فيه فقط، هو، من حيث المبدأ، القاعدة العرقية ـ الاجتماعية للنزعة المحلية وللنزعة العشائرية. ومن الواضح، أنه توجد أسس كافية للحديث عن وجود غلبة للوعي الذاتي المناطقي، على الوعي القومي في بعض مناطق آسيا الوسطى.

وتجدر الاشارة، إلى ان هذا الوضع مميّز، الى حد كبير، للشعوب التي تعيش عملية توحيد عرقي في سياق تشكُّل المؤشّرات والمزايا الجوهرية، لشكل الوحدة العرقية الأعلى، أي الأمة.

ويبيّن تحليل الوضع العرقي ـ الاجتماعي في بعض البلدان انه توجد اليوم لوحة متنوّعة الألوان في المجال الاثني، حيث تبرز داخل الشعب الواحد، مجموعات متفرقة يختلف بعضها عن البعض الآخر، ليس باللهجة فحسب، وانما أيضاً بمؤشّرات التنظيم الاقتصادي للمجتمع، وبمؤشّرات الثقافة. وبالتالي، تبقى الظروف الموضوعية لبروز النزعة المحلية والعشائرية، موجودة.

لم تتمتّع آسيا الوسطى، تاريخياً، بتقاليد بناء دولة، حسب المعيار القومي. فكل الدول التي كانت قائمة قبل الاستعمار الروسي، ارتكزت بشكل رئيسي على المبادىء الحيوية أو المناطقية (خانية بوخارى، كوكاند، هيفينسك). ومعروف، أنه قبل تكوّن الخانيات الأخيرة،

التي تشكلت محل الدول والامبراطوريات المركزية، التي كانت قائمة؛ كانت تعيش في هذه الأراضي قبائل متنقلة، وقبائل ثابتة عديدة.

إن تشتُّت شعب ما، وتوزّعه بين الخانيّات (Khanats) المختلفة، وكذلك الحروب التدميرية، عززت وحافظت الى وقت طويل حتى المرحلة السوفياتية، على التشتت الإقطاعي.

إنّ إقامة السلطة السوفياتية في المنطقة مع طموحها «للأممية»، وتسوية مختلف الفروقات القومية لم تؤد لاختفاء التمايز بين المجموعات العرقية، أو داخل الشعب الواحد؛ وإنما اكتسب حافزاً لافراز التجلّيات الجديدة.

ان اشتراكية الدولة نفسها، ذات الاقتصاد الموجّه بصرامة، والملكية الاجتماعية، والتوزيع المركزي للخيرات، أصبحت تربة خصبة لوجود وانتشار سريع وعميق للنزعة المحلية، وللعلاقات العشائرية.

لقد اكتسبت العشائر والنزعة المحلّية في الاتحاد السوفياتي بعداً آخر. فجمود وتعسّف الاقتصاد المخطط مركزياً والملكية الاجتماعية، أصبحا تربة خصبة لانتشار هذه العلاقات العشائرية والمحلية. وقد لعب الاداريون من مختلف المستويات، دور موزّع الخيرات المادية، وغيرها. وقد سعت السلطات المحلية، وقيادات القطاعات والمشاريع والتجارة، للحصول على رضاهم.

أما كلمة السر، الكلمة المقدّسة التي تفتح الطريق لهذا الموظف أو ذاك فكانت توصية إنسان قريب، أو انسان يعرفه من أجهزة السلطة: أحد أقاربه، أو صديقه أو ابن منطقته. اما الاداري ذاته، فانه يحتاج للحفاظ على سلطته وتعزيزها، الى محيط من البشر موثوق به، ومخلص له. وأصبح مبدأ الاخلاص الشخصي، المعيار الرئيسي لسياسة التوظيف، وتعيين الملاكات. وتردّدت كلمات إحدى الشخصيات في الأدب الروسي، لفكرة رئيسية شائعة: «كيف يمكن ألاّ نساعد الانسان القريب؟».

ان هكذا نظام للعلاقات، حيث تعلو مصالح مجموعة محدَّدة من البشر، أو مصالح بعض المناطق على المصالح العامة؛ هو نظام راسخ وخطير بشكل جدي. ويؤدي ذلك لنمو التوتر الاجتماعي في المجتمع، ويخفي في طيّاته تهديداً للدولة ـ واستقرارها ووحدتها وقدرتها على التقدم. وفي الفترة السوفياتية لسيادة الأفكار الوهمية، جرت أكثر من مرة، نزاعات على أرضية تصادم المصالح العشائرية. وكانت تحلّ عادة، باستخدام آلة القمع القوية؛ أما آلة الدعاية، فكانت تبقي كل ما يجري، خلف ستارة السكوت.

ويكمن الطموح للتخلص من هذا النوع من التراث المعيب، في أساس احدى المهمات الاستراتيجّية الرئيسية لدولتنا. ومع انتزاع الاستقلال، ظهرت وصُلبت المقدمات الضرورية لذلك. لهذا السبب، نضطر على أعلى مستويات السلطة، للاشارة الى ضرورة وضع الحد لعوامل النزعة المحلية والفئوية المعيقة لقضيتنا المشتركة، وللتأكيد على وجود أمة أوزبكية واحدة في العالم؛ وأنه لا وجود لفروقات قومية بين الخوارزم والفرغان والسورخاندارين، فكلهم أوزبكيون.

ويكمن أشد الأخطاء خطراً، في المبالغة بالفروقات المناطقية الى الحد المطلق. فليس الوعي الذاتي المناطقي ما يحدِّد الهوية القومية للفرد: على الانسان ان يشعر، قبل كل شيء، بأنه مواطن أوزبكي؛ وبعد ذلك يؤكد انتماءه لخوارزم أو سمرقند أو لفرغانا. وهذا لا ينتقص من قيمة وأهمية «الوطن الصغير» لكل واحد منا، أي للحي والمنطقة والاقليم، حيث ولد الانسان وترعرع؛ ولا ينتقص من نمط حياة وقيم هذا الوطن الصغير. لكن، ينبغي التذكر بأن الوطنية المحلية، ونزعتها العدوانية، يعرقلان توحيد الامة، ويؤدّيان حتماً الى النزعة الانفصالية والى الانعزال الثقافي، ويسبّبان جملة من التهديدات، لاستقرار الدولة والمجتمع، ولأمنهما.

فيمَ يكمن خطر هذه الظواهر؟ وما هي النتائج السلبية التي يمكن ان تسبّبها؟ وهذه كلها ليست أسئلة فارغة فيما يتعلّق باستقلالنا الفتي، وهي أسئلة يتعلق مصير أبناء وطننا بالاجابة عنها.

قبل كل شيء، يمكن لاشتداد الميول المحلية، ان يؤدّي للانعزال الذاتي للمناطق وإضعاف وانهيار نظام العلاقات الاقتصادية المتشكّلة؛ وبالتالي، الى ضياع السمعة الاقتصادية للمنطقة. ولا يمكن إلا أن ينزل الضرر بالاقتصاد الوطني العام. وغالباً ما يترافق هذا، مع ظهور القوى الرافضة للحلول ونموها، داخل الدولة.

إن المناطق ذات النزعة الانفصالية، تشكّل خطراً حقيقياً على وحدة الدولة. فالعشيرة أو المنطقة الساعية لتأمين هيمنتها ولتحقيق أهدافها الأنانية يمكن ان تصبح تربة خصبة لإنشاء تكوينات مختلفة تطمح لتأدية دور المعارضة السياسية عموماً، في اطار الدولة كلّها. كما أن الصراع من أجل السلطة بين هذه المجموعات، الذي يتخذ أشكالاً متطرفة، يحمل تهديداً مباشراً لوحدة أراضي الدولة، ولوجودها ككل.

إن المنظمات السياسية، بما في ذلك تلك، ذات الطابع الاعتراضي، ينبغي ان تتطور داخل المجتمع، في الاطار الوطني العام. وهذا يشكل ضمانة، ليضع اعضاء هذه المنظمات وقادتها في مقدمة اهتماماتهم، مصالح الدولة والشعب كله، قبل كل شيء، وليس مصالح ذلك الجزء من الشعب، الذي تنتمي إليه المنظمة على أساس منشئها.

وهناك تهديد كامن آخر، من جانب النزعة المحلية والانقسامية، يتلخّص في ان التناقضات المحلية والعشائرية، تستطيع في ظروف منطقتنا ان تتطور الى نزاعات ما بين القوميات وما بين الاثنيات، أو ان تتسبّب في نزاعات مماثلة.

وكما ذكرنا آنفاً، يمكن ان نصادف ممثلي الشعوب الأصلية في آسيا الوسطى في جميع الدول الخمس في المنطقة. ويتكون سكان بلداننا بشكل أساسي من نفس المجموعات الاثنية (الأوزبك، الكازاخ، الطاجيك، القرغيز، التركمان، كاراكالباكي، أويغوري وغيرها)؛ وما يتغير فقط هو النسبة. وفي كل جمهورية، توجد أماكن سكن للأفراد من الأقليات: مناطق أوزبكية في كازاخستان، وفي جنوب اقليم أوشسك في قيرغيريا، واقليم لينيناباد في طاجاكستان، وفي اقليم داشاوزك في تركمانيا؛ كما توجد تجمعات كازاخية في اقاليم طشقند وجيزاكس؛ وتوجد أقاليم روسية في شمال كازاخستان وغيرها.

في المرحلة المعقّدة للاصلاح الجذري للمجتمع، يمكن للأقليات التي تسكنه ان تشعر بانتقاص من حقوقها، أو بعدم الثقة بمستقبلها في هذا البلد. واذا تكوّنت هذه المشاعر في ظل تنامي النزعة المحلية والصراع العشائري، وكنتيجة له، فإن التمييز العرقي في المجال الاقتصادي والسياسي، يزداد، بحدة، ويزداد معه خطر تفاقم التوتر ما بين القوميات وما بين العروق وصولاً إلى انفجار العنف الخارج عن دائرة الرقابة والتحكّم به. ويقدم تاريخ السنوات الأخيرة، أمثلة عديدة على النزاعات والمآسي الناشئة على هذا الاساس، في المجال السوفياتي السابق.

وبالحديث عن التهديدات التي تسبّبها النزعة المحلية، والصراع العشائري، من الضروري الالتفات إلى أن هذه الظواهر هي ظواهر مهدّمة بحد ذاتها؛ لكن التاريخ يعرف سوابق استخدمت فيها القوى الخارجية هذه الوسائل، لتحقيق أهدافها ومصالحها المُغرضة في الدول التي لم يكن قد صلُبَ عودها بعد، والضعيفة من جراء العديد من الأسباب.

لكن التاريخ نفسه، يؤكد أنّ زعماء العشائر والمعبّرين عن المصالح المحلية، الطامحين للاستفادة من القوى الخارجية لأهدافهم الخاصة، يصبحون، في نهاية المطاف، أسرى ارادة هذه القوى الخارجية ذاتها، وضحية؛ وتكون هذه القوى على استعداد لتقديمها، لتبرير أعمالها التي لا تكون دائماً لائقة.

ان ما يساعد على عدم السماح بتحوّل النزعة المحلية والعشائرية، من عوامل خطر كامنة الى مصدر حقيقي للتهديدات؛ ليس مجرد فهم أهمية وتعقيد هذه المشكلة فحسب، وانما التصوّر الواضح لضرورة ما ينبغي أن يتخذ من تدابير، ويُنفّذ من أعمال، لمنع ظهور كتلة حاسمة من الخطر، والضغط على هذا الأساس.

وينبغي أن يكون في أساس عمل السياسيين الحاليين والمقبلين المبدأ الذي يرفع أولوية القيم الانسانية العامة، والمصالح القومية العامة لأوزبكستان، وأولوية القوانين الحكومية العامة على كل أراضيها. وينبغي أن تصبح الوحدة المدركة لمصالح الجماعة (رجال أعمال، مثقفين، مزارعين) على المستوى الوطني العام، أساس التوحيد المنظّم للأفراد داخل المجتمع، لا الانتماء القبلي أو المناطقي أو العرقي.

ومن الضروري دائماً، مراعاة توازن مصالح كل المناطق وكل المجموعات الاثنية والاجتماعية. كما ينبغي ان تصبح الآلية الحقوقية، للتعبير، ولتحقيق المصالح، عائقاً أمام ظهور وتطوّر الأمزجة المحلية، وصراع العشائر.

وينبغي ان تضمن سياسة التوظيف، ومجال التوزيع الحكومي الذي ما زال موجوداً في المرحلة الانتقالية، وكذلك السياسة الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية للدولة، تكافؤ فرصٍ لجميع المناطق ولجميع الأقليات الاجتماعية والقومية، للوصول الى الموارد الحكومية والاستفادة منها.

ومن الضروري منح استقلالية كبيرة للسلطات المحلية. فمعرفة خصوصية المحلّة والمنطقة، تسمح لقادتها على الأرض بتحريك وتشغيل الطاقة المادية والبشرية، وبتصحيح تنفيذ الاصلاحات، انطلاقاً من الخصوصيات الاقتصادية والديموغرافية المحلية، وغيرها. ان القاء جزء من المسؤولية عن تنفيذ الاصلاحات، على كاهل السلطات المحلّية، يشجع مبادرتها، ويجذب الموارد المحلية للعمل.

في الوقت ذاته، ينبغي ان يترافق منح الوحدات الاقتصادية والأجهزة المحلية للادارة،

استقلالاً اقتصادياً أكبر، مع رفع المسؤولية الشخصية لقادتها، مما يسمح بزيادة الموازنة المحلية، وبايجاد الطرق الأكثر ملاءمة، لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

لكن الشرط الأساسي لاعتماد هذا المنحى المناطقي، ينبغي أن يكون الاعتراف الأكيد بأولوية المصالح الوطنية العامة.

وبالتأكيد، فان الشرط البالغ الاهمية لضمان الاستقلال الوطني، وسيادة واستقرار أوزبكستان، ودرء خطر النزعة المحلية والعشائرية، هو التعميق المطّرد للاصلاحات الديموقراطية، وتعزيز أولوية سيادة القيم الإنسانية العامة في وعي الناس والمجتمع كله، والعمل الدؤوب والمضني، اذا اردتم، والنضال، ضد محاولات اللجوء إلى الانعزال العرقي والقومي.

وينبغي جعل التطور الروحي وتثقيف الأمة والشعب هدفاً من أهداف السياسة الحكومية. ومن الضروري ضمان الجمع الجدلي، في وعي الناس، بين الشعور بالعزّة القومية، واحترام تاريخ وثقافة ومزايا الأمم الأخرى. كما ينبغي خلق وتعزيز الشعور، في وعي المجتمع، بالمشاركة وبالمسؤولية عن كل ما يجري في العالم المعاصر.

ومن المهم تربية الشباب المعاصر والأجيال القادمة، على فهم وإدراك تاريخ الدولة والشعب، ومعرفة هذا التاريخ، والدراسة العميقة لمنجزات التاريخ والثقافة العالميين.

وهذا كله، يعتبر شروطاً ضرورية لكي نتمكن من التطلع، بثقة، الى مستقبلنا، ولنكون مطمئنّين على مصير أولادنا ورخائهم.

المشاكل البيئية

عند دراسة التهديدات الكامنة لأمننا القومي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشكلة الأمن البيئي وحماية الطبيعة. وينبغي الاعتراف بصراحة بأن هذه المشكلة لم تكن محط عناية واهتمام خلال السنوات الطويلة، وفي ظل النظام التسلطي ـ الاداري. من حيث المبدأ كانت هذه المشكلة موضوع بحث لبعض العلماء ـ المتحمّسين، وصرخة ضمير الناس المهتمين والمتألمين تجاه مستقبل بلدهم، وتجاه الحفاظ على ثرواتها الطبيعية.

لكن دعواتهم لإيقاظ الضمير وللواجب المدني، وأخيراً للعقل، اصطدمت، اذا صحّ القول، باللامبالاة المستهترة للموظفين الحزبيين ولموظفي المجالس البيروقراطيين. وهذا ليس مستغرباً. فكل جوهر النظام الاقتصادي الاشتراكي القائم على الاستخدام البربري التوسعي للموارد الطبيعية، المرتبط بالنفقات والخسائر الكبيرة، كان بعيداً كل البعد عن علاقة الحرص على الثروة الضخمة التي يملكها البلد. وبالعكس، فقد كان هذا عبارة عن الورقة الرئيسية في السباق الاقتصادي بين النظامين، وأساس القدرة التصديرية للاقتصاد.

لقد جرى الاعتماد بشكل رئيسي على العوامل التوسيعية في تطوير الاقتصاد. وبالطبع، فلم يكن بالإمكان الحديث، في هذه الظروف، عن الحفاظ على أية قواعد تنظم الاستخدام العقلاني للمواد الأولية، والضامنة لحماية الطبيعة والبيئة. وقد خصص للمشاريع المعدة لحماية الطبيعة مبالغ زهيدة، لم تكن كافية لتغطية نسبة واحد من ألف، من الضرر الذي أنزل بالطبيعة.

وقد قُطعت الغابات بأسلوب بربري وبدون تبرير. وجرى استخراج موارد الخامات المعدنية بكميات هائلة لا تتناسب مع الحاجة الفعلية لها، وبقي القسم الأساسي منها مكدساً على شكل بقايا إنتاج غير مصنعة. وشيدت المشاريع الصناعية الضخمة بنشاط، دون ان تزود بمحطات تنقية حامية للطبيعة. وبالمحصّلة، لوّثت كل النفايات والبقايا الصناعية المجالات الهوائية والارضية والمائية. وأدى تنفيذ مشاريع الطاقة الكهربائية الضخمة العاملة بالطاقة المائية، وبناء شبكات المواصلات (سكك الحديد ـ بايكال ـ آمور وتوركسيب،

طرق السيارات، وأنظمة نقل الغاز والنفط، وأنظمة الري) ليس الى استنفاد الموارد الطبيعية فحسب، وإنما لابادة المناطق السكنية، وللاخلال بالتوازن البيئي، ولتغيير المناخ وظروف حياة البشر وعملهم، أيضاً.

وتفاقمت هذه المشكلة اكثر فاكثر في السنوات الأخيرة. فنتيجة الانتقال الفوضوي والعفوي لاقتصاد السوق في بعض بلدان أسرة الدول المستقلة، وفقدان القدرة على ادارة ومراقبة استخدام موارد الخامات المعدنية والطبيعية، أصبحت هذه الموارد تستخرج بشكل بربري، وتبذَّر وتصدَّر بأسعار متدنية؛ وتحوّلت الى مصدر للحصول على الربح المفرط لما يسمى بالمجموعات «الجديدة» وللفئات المرتشية. ومن أجل مصالحها الجشعة تضحّي هذه المجموعات بالأمن البيئي وبصحة وبرخاء الاجيال الحيّة اليوم والأجيال القادمة. ويصار بوقاحة إلى نهب وتدمير ليس فقط القيم المادية الضخمة والثروة البشرية الفريدة فحسب، وانما يجري انزال ضرر كبير بالبيئة المحيطة بنا، من حيث الإخلال بالمناخ، والأهم، يتم تشويه الشروط الطبيعية لحياة وعمل أكثر من جيل من البشر، أيضاً.

لقد أصبحت البشرية وسكان بلدنا، على مشارف القرن الواحد والعشرين، تواجه تهديداً بيئياً شاملاً. ان عدم ملاحظة هذا الأمر، والاحجام عن القيام بعمل ما، يعني الحكم على البشر بالموت. وللأسف فان الكثيرين مازالوا يتعاطون مع هذه المشكلة على نحو غير مسؤول.

لقد خرجت مشكلة الأمن البيئي، منذ زمن، عن الأطر القومية والاقليمية، وأصبحت مشكلة شاملة للبشرية. فالطبيعة والانسان يتفاعلان بقوانين محددة يؤدي خرقها الى كوارث بيئية غير قابلة للعلاج.

وقد وُعِيت هذه القضية بشكل متأخر، في مطلع السبعينات، عندما طرحت هذه المشكلة بشكل حاد في النماذج الغربية الأولى للتطور الشامل، مما كان له اثر «القنبلة المنفجرة». وقد شعرت البشرية فعلياً بمدى التهديد الذي تواجهه، وخطورة النتيجة التي سبّبها تأثير نشاط الانسان وتطوره على البيئة.

لقد أدى النشاط الاقتصادي المكثّف للانسان، الذي لم يراعِ امكانيات الطبيعة وتطورها، وكما يشار في احد اعمال نادي روما «الطريق الى القرن الواحد والعشرين»، لنشوء كل أنواع التصادم على الأرض: تعرية التربة، زوال الغابات، نقص موارد الأسماك،

الأمطار الحامضية، تلوّث الفضاء، ثقب طبقة الأوزون وغيرها. وحسب تقديرات الاختصاصيين، سوف لن تتعدى مساحة الغابات في العام ٢٠٠٠ سدس مساحة اليابسة بينما كانت تشغل في الخمسينات ربعها. وتتلوّث بشكل كارثي مياه المحيطات، وتتقلّص قدرتها الانتاجية بحدة. كما أدت عملية تسريع بناء المدن الى تحوّل التجمعات السكنية الكبيرة، إلى بؤر تلوّث كبيرة؛ وتزايدت الأمطار الحامضية التي تتضمن ثاني أوكسيد الكبريت، وأوكسيد الآزوت. وكنتيجة لهذا كلّه، ينمو في العالم عدد من الأوبئة والأمراض المتعددة، الناجمة عن تردي البيئة.

في الوقت الراهن، وبالارتباط بالتطور السريع للتقدم العلمي والتقني في كل العالم، تُجذب أكثر فأكثر، موارد طبيعية الى الدورة الاقتصادية. وبالمقابل، يتطلب النمو السنوي لسكان العالم الى إنتاج أكبر من المواد الغذائية والمحروقات والثياب، وغيرها. وهذا ناجم عن التقلّص المطّرد لمساحات الغابات، وزحف الصحراء، وتدمير التربة، واستنفاذ طبقة الأوزون الموجودة في طبقات الجو العليا، وارتفاع متوسط حرارة الهواء المحيط بالأرض... الخ.

ان الخطر الأكبر على بيئة الحياة البشرية، ينبع من السباق المتواصل للتسلّح، ومن انتاج وتخزين وتجريب السلاح النووي والكيميائي، وأنواع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

واليوم، على أعتاب القرن الواحد والعشرين، وفي ظل التقدّم العلمي والتقني السريع وتغيّرات البنية الجيوسياسية للعالم، تكتسب مشاكل تنظيم التأثير الذي يمارسه الانسان على الغلاف الحيوي من الأرض، وإضفاء التناغم على التفاعل بين التقدم الاجتماعي والحفاظ على بيئة طبيعية ملائمة للحياة، وبلوغ التوازن في العلاقات المتبادلة بين «الإنسان والطبيعة»؛ أهمية بالغة.

لقد اعترف المجتمع البشري، منذ زمن، بقداسة وبحصانة حقوق الانسان ليس بالحياة فحسب، وانما بالشروط الطبيعية للبيئة، الضرورية لنمط حياة سليم وطبيعي.

يندرج الأمن البيئي، من حيث وضعه الراهن وأهميته بالنسبة لحاضر ومستقبل البشرية، في عداد المشاكل الأكثر أهمية. ومن شأن الحلّ البنّاء لهذه المشاكل، أن يحدد، الى حد كبير، ظروف ونوعية حياة الجيل الحالي، والأجيال القادمة من البشر؛ وأن يؤمن تطوّراً تكنولوجياً لقطاعات الاقتصاد الانتاجية، غير مضرٍّ بيئياً. وكما هو معروف، فان

تردّي وضع الطبيعة، لا يتم دفعة واحدة أو مباشرة؛ فهذه العملية تتم خلال وقت طويل؛ أي أن الخطر البيئي، يتراكم تدريجياً.

لقد أصبحت المشكلة البيئية واحدة من المشاكل الاجتماعية الشاملة الحادة في العالم المعاصر. ويطال حلّها مصالح كل الشعوب، وبه يتعلق الى حد كبير، حاضر ومستقبل الحضارة.

لا يقتصر، في المرحلة الراهنة للتطور، حلّ العديد من مشاكل تفاعل الانسان مع الطبيعة على مستوى بلد واحد؛ بل من الضروري حلها على المستوى العالمي. ومن الواضح، ان كثيراً من مشاكل حماية البيئة الطبيعية من التأثير الضار للنشاط الاقتصادي للانسان، يتمتّع بطابع شامل؛ ولذلك يمكن أن تحل، على أساس التعاون الدولي.

المشكلة البيئية، مشكلة قائمة وملحّة في كل بلدان العالم ومناطقه، في كل زوايا الكرة الأرضية وبقاعها، لكنها تختلف بدرجة حدّتها.

وبكل مرارة، يمكن القول إنّ منطقة خطيرة جداً من مناطق الكوارث البيئية، قد تكوّنت في منطقة آسيا الوسطى. وتعقيد الوضع، لا يكمن فقط في كونه، يتضمن محصلّة تجاهل هذه المشكلة خلال عدة عقود، وانما أيضاً في كون كافة جوانب حياة الانسان ونشاطه في المنطقة معرّضة للخطر البيئي. ولدينا تجربة مرة في تقديم البرهان على ان الطبيعة لا تحتمل التعامل الخشن معها. وهي لا تغفر هذا الأمر. فالمبدأ الايديولوجي الاشتراكي الخاطىء الذي يقول بأن الانسان هو سيد الطبيعة قد انقلب، وفي آسيا الوسطى خصوصاً، مأساة لحياة البشر ولشعوب وأمم برمّتها، ووضعها على حافة الاضمحلال، وزوال أساس الجنس البشري فيها. والمؤسف، ان هذه العمليات لم تترك اوزبكستان جانباً، حيث تكوّن، وفقاً لتقديرات الاختصاصيين، وضع معقد للغاية، وخطير. فيمَ يكمن هذا الوضع؟

أولاً – يتزايد، باستمرار، تهديد تقليص مساحة الأرض وتركيبها النوعي المتدني. وفي ظروف آسيا الوسطى، تعتبر الأرض هبة لا تقدر بثمن. إنها، بالمعنى الحرفي للكلمة، تُطعم البشر وتكسيهم وتشكل الأساس المادي لرخاء حياة العديد من العائلات، وليس فقط المرتبطة مباشرة بالزراعة، وانما تعني سكان الجمهورية كلّهم، حيث ان كل القطاعات مرتبطة، بهذا الشكل أو ذاك، بالأرض وتستفيد، بكرم، من ثمارها. وفي الوقت ذاته ليست الأرض مجرد ثروة كبيرة، وانما هي عامل يتعلق به مستقبل البلاد، أيضاً. ويتجلى هذا

بقوة في أوزبكستان، خصوصاً، حيث يشتد، سنة بعد سنة، الضغط الاقتصادي والسكاني على الأرض.

إن خصوصية الجمهورية، تكمن في ان من أصل كل مساحتها البالغة ٤٤٧,٤ ألف هكتار مربع يوجد عشرة بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة. بينما تشكل الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية الجزء الأساسي من مساحة أوزبكستان ـ أي كراكومي، قيزيل كوم، أوستورت وغيرها. ويعتبر الضغط السكاني اليوم مرتفعاً جداً على الأراضي خصوصاً تلك الأراضي، ذات الوظيفة الزراعية. ومن بين بلدان آسيا الوسطى تعتبر أوزبكستان الأولى في كثافة السكان التي تبلغ ٥١,٤ نسمة في الكلم المربع الواحد، بينما في كازاخستان هي ٦,١ نسمة، في قيرغيزيا ٢٢,٧، في تركمانيا ٩,٤. وتبلغ حصة الفرد من الأراضي المزروعة في أوزبكستان ٠,١٧ هكتار، بينما في كازاخستان ١,٥٤، في قيرغيزيا ٠,٢٦، في اوكرانيا ٠,٥٩، وفي روسيا ٠,٦٧ هكتار؛ مع الأخذ بالاعتبار، أن نصف السكان يعيشون في الريف، يمكن القول بأنه لا يوجد لدينا في الريف فائض نسبي وانما فائض مطلق للموارد البشرية.

واذا أخذنا بالاعتبار النمو الرفيع، نسبياً، للسكان وعمليات تسريع بناء المدن، وتخصيص الأراضي الخصبة لبناء المدن، وبناء المساكن وانشاء المشاريع الجديدة، وشبكة وسائل المواصلات، فإن مشكلة تأمين الأراضي في السنوات القادمة عشية القرن الواحد والعشرين، يمكن أن تتفاقم أكثر.

وما يعمّق هذه المشكلة، هو أنه الى جانب الدرجة العالية من التصحّر الطبيعي تجري عملية تصحّر بشري عارمة في نهاية القرن العشرين، أي الناجمة عن النشاط الانساني. في هذه الحالة يترافق تردّي البيئة الطبيعية بتعرية التربة، وبزيادة ملوحة الأرض، وانخفاض توفر المياه على سطح الأرض وفي جوفها، وبالظواهر الأخرى.

ويؤثر سلباً على انتاجية التربة، التعرية الناجمة عن الهواء والمياه من جراء التدابير الضعيفة المتخذة سابقاً ضد التعرية. فقد نفذت هذه التدابير بوتائر متدنية جداً وبنوعية رديئة، وجرى في نهاية الثمانينات، عملياً، التوقف عن تنفيذها. ويوجد في الجمهورية أكثر من مليوني هكتار، أي نصف المساحة المروية عرضة لخطر التقلص.

وأصبحت الدرجة العالية لزيادة ملوحة الأرض مشكلة بيئية كبيرة في

أوزبكستان. وقد أدى لذلك، الاستخدام الكثيف لهذه الاراضي، حيث جرى ادخال المساحات الواسعة، بما في ذلك تلك الأراضي المالحة وغير الصالحة للاستعمال، حيّز العمل. وارتفعت خلال السنوات الخمسين المنصرمة مساحة الأراضي المروية من ٢.٤٦ مليون هكتار الى ٤.٢٨ مليون. وخلال ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ فقط، جرى استصلاح حوالي مليون هكتار من الأراضي. وحتى العام ١٩٩٠ ارتفعت مساحة الأراضي المرويّة بالمقارنة مع عام ١٩٨٥ مرة ونصف.

شغلت زراعة القطن في بنية الأراضي المزروعة ٧٥٪ تقريباً حتى وقت قريب (١٩٩٠). ولم يكن في أي بلد من بلدان العالم هذا الاحتكار في زراعة القطن مما أدّى لاستنفاد قدرة الأرض، وتدني خصوبة التربة، وخصائصها المائية والفيزيائية، وارتفاع عمليات انكماش وتعرية التربة.

لقد تجاوز مستوى استخدام الأسمدة المعدنية غير العضوية (بما في ذلك herdicide et peticide) المعدلات المحتملة. وتلوّثت الأتربة، والأنهار، والبحيرات، ومياه الشرب، والمياه الجوفية. وعدا ذلك، لم تراعَ، خلال استغلال الأراضي الجديدة، التكنولوجيا الضرورية؛ ولوحظ ري غير مراقب في جميع الأمكنة لزراعة القطن، مما زاد من رطوبة التربة وارتفاع ملوحتها.

وأصبح تلويث التربة، بمختلف أنواع النفايات الصناعية والمنزلية تهديداً حقيقياً. فالخرق الفظّ لقواعد تخزين واستخدام ونقل مختلف أنواع الأدوية الزراعية الكيمياوية، والمواد المضرّة والأسمدة المعدنية والمواد الصناعية، ومواد البناء، يؤدّي لتلوث الاراضي، ويحدّ من إمكانية استخدامها المنتج.

ويترافق الاستخراج الكثيف للخامات المعدنية، وغالباً في ظل سلاسل تكنولوجية غير عصرية لتصنيعها، بتراكم مقادير كبيرة من الأنقاض والرماد، وخَبَث المعادن وغيرها من المواد الأخرى، التي لا تعطل الأراضي المفيدة للزراعة فحسب، وإنما أصبحت أيضاً مصادر لتلوّث التربة والمياه السطحية والجوفية، والهواء. ان اعادة تصنيع وتاهيل النفايات السامة، لم توضع بعد موضع العمل في الجمهورية.

ويوجد في أوزبكستان اكثر من ٢٣٠ حقلاً لتفريغ النفايات المنزلية الصلبة في المدن والريف، يتراكم فيها حوالي ٣٠ مليون متر مكعب من القمامة. وهذه المستوعبات منظمة

بشكل عفوي، وبدون دراسة مركّبة للشروط الجغرافية والجيولوجية وغيرها. كما أنّ تخفيف ضرر النفايات المنزلية الصلبة ودفنها ما زال بدائياً. وقد برز الوضع الأكثر تعقيداً في الاستفادة من النفايات المنزلية، وازالة ضررها في المدن الكبرى للجمهورية. ولم تحل بعد في الجمهورية مسألة اعادة تصنيع النفايات المنزلية. والمصنع الاختباري الوحيد في طشقند للنفايات المنزلية، لم يبدأ بالعمل قبل سنة ١٩٩١.

ويمثل التلوث الاشعاعي خطراً كبيراً. فعلى طول ضفتي نهر مايلو ـ سو (قيرغيزيا) جرى طمر نفايات اعادة تصنيع خامات الاورانيوم ما بين ١٩٤٧ و١٩٦٧، ويوجد حتى اليوم ٢٣ حوضاً لطمر النفايات التي تتطلب تعزيز عوائق الحماية، وتنفيذ أعمال لتدعيم المنحدرات، في المناطق المهددة بخطر انزلاق الأرض.

ويعتبر حوض طمر النفايات في إقليم نافوي بؤرة خطرة للتلوث البيئي، حيث يوجد رمل إشعاعي قابل للانتقال عبر الهواء، مشكِّلاً تهديداً فعلياً.

لذلك فان تطهير الأراضي وتنفيذ مجموعة واسعة من التدابير لتخفيف تلوث الأتربة، مهمّة ملِحَّة من أجل حماية الطبيعة في أوزبكستان. والحديث يجري، قبل كل شيء، عن التحسين الجذري لاستخدام الموارد الطبيعية.

ثانياً ـ ومن زاوية نظر الأمن البيئي في أوزبكستان، يولّد النقص الحاد، وتلوّث موارد المياه (بما في ذلك السطحية والجوفية) قلقاً كبيراً. فالأنهار والقنوات وخزانات المياه في الجمهورية، تتعرض لتأثيرات نشاط الانسان عليها.

فالمياه في المناطق القاحلة، هي هبة طبيعية لا تقدّر بثمن. والحياة كلها مرتبطة بالمياه. وحيث تنتهي المياه، تنتهي الحياة. لكن موارد المياه في آسيا الوسطى، محدودة جداً. والشرايين المائية الرئيسية فيها، هي: نهر آموداريا وتبلغ طاقته السنوية ٧٨ كلم مكعب في السنة، ونهر سيرداريا وتبلغ طاقته السنوية ٣٦ كلم مكعب.

وتستخدم في الوقت الراهن كل موارد المياه لبحر آرال في الاقتصاد الوطني.

وبما أن المجرى النهري، يتشكل أساساً في جبال قيرغيزيا وطاجاكستان، وبما أن الجزء الاساسي من المياه المستخدمة للري، موجودة في جميع دول آسيا الوسطى، فإن مشكلة الادارة المشتركة، والمنسقة للموارد المائية المحدودة لحوض الآرال، تتطلب حلاً

يكون في مصلحة كل دول المنطقة، مع مراعاة المتطلبات البيئية وتأمين وصول المياه الى دلتا الانهار ولبحر الآرال لإيجاد الظروف الملائمة للحياة هناك.

أما المشكلة المهمة الاخرى في المنطقة، فترتبط بضرورة تنفيذ مجموعة من مشاريع تخزين المياه والاقتصاد في استخدامها بما في ذلك ايجاد الرابط الوثيق بين نظام وحجم شبكة الري، وبين تقنية الري، لتخفيف خسارة المياه الى الحد الأدنى. ومن الضروري لاحقاً تنظيم تصريف مياه خزانات التجميع، وإيقاف تصريف المياه المستخدمة في الأنهار، وفي السدود بشكل كامل.

وتعتبر نوعية الموارد المائية، مشكلة من المشاكل الهامة. فمنذ الستينات وبالارتباط مع استصلاح الأراضي الجديدة الواسع، ومع التطور التوسعي للصناعة، ولمجمعات تربية الحيوانات، وبناء المدن، وبناء أنظمة تجميع المياه المستخدمة في آسيا الوسطى، وسحب لمياه الأنهار بأحجام متزايدة للري، ساءت نوعية المياه في الأحواض النهرية بشكل تصاعدي.

ويؤدي تلّوث المياه النهرية الى تردي الوضع البيئي ـ الوقائي والصحي والوبائي، خصوصاً في المناطق السفلى من مجاري الأنهار. من جهة ثانية، يزيد وجود الأملاح في تركيب المياه النهرية ملوحة الأتربة، في دلتا نهر آموداريا وسيرداريا وزاراخشان وغيرها من الأنهار، مما يستدعي القيام بأعمال تحسين إضافية، وتنظيف منشآت تخزين المياه.

تكتسب مسالة تامين مياه الشرب الجيدة أهمية خاصة لاوزبكستان ولجيرانها. وعلى الرغم من ان مؤشر شمول شبكة مياه الشرب للمناطق السكنية، قد ارتفع في الجمهورية خلال السنوات الخمس المنصرمة مرة ونصف، تبقى، مع ذلك، هذه المعضلة قائمة وملحّة؛ خصوصاً اذا أخذنا بعين الاعتبار، أن تلوّث مصادر مياه الشرب يعتبر سبباً لزيادة الامراض في الجمهورية عموماً، وفي محيط بحر آرال بشكل خاص.

ثالثاً ـ وأصبحت مشكلة اضمحلال بحر آرال مشكلة بيئية شديدة الحدة، بل يمكن القول إنها كارثة وطنية. وتعود مشكلة بحر آرال بجذورها الى الماضي البعيد. لكنها اكتسبت أبعاداً خطيرة في السنوات الأخيرة. فالبناء المكثف لأنظمة الري في كل أراضي آسيا الوسطى، الى جانب تأمين المياه للعديد من المناطق السكنية والمشاريع الصناعية أصبحا سبب كارثة شاملة، هي موت بحر آرال. وقد سمعنا من فترة ليست بعيدة أصوات أبواق النصر، بمناسبة انتزاع الأراضي المروية الجديدة من الصحراء والسهوب، ناسين

بأن هذه المياه صودرت من بحر آرال. واليوم يعتبر محيط بحر آرال، منطقة كارثة بيئية.

وتعتبر أزمة آرال، إحدى أكبر الكوارث البيئية والانسانية في تاريخ البشرية، حيث يعاني منها حوالي ٣٥ مليون انسان، يقطنون في حوض البحر.

وخلال ٢٠ ـ ٢٥ سنة كنا شهوداً على اضمحلال احد اكبر مجمعات المياه المغلقة في العالم. ولم يعرف التاريخ حالة اختفى فيها، أمام عيون جيل واحد، بحر بكامله.

بلغ مستوى بحر آرال ما بين ١٩١١ و١٩٦٢ عند النقطة القصوى ٥٣,٤م، وبلغ حجم المياه ١٠٦٤ كلم مكعب في مساحة بلغت ٦٦ ألف كلم مربع، وشكّلت نسبة المعادن في المياه ١ ـ ١١ غراماً في الليتر الواحد. وكان للبحر أهمية كبيرة في مجال النقل، وصيد الأسماك والمناخ. وقد تكون هذا البحر من انسياب انهار سيرداريا وآموداريا بمعدل ٥٦ كلم مكعب من المياه سنوياً.

وتدنى مستوى المياه حتى العام ١٩٩٤ الى نقطة ٣٢,٥ متراً، وأصبح حجمه أقل من ٤٠٠ كلم مكعب، وتقلّصت المساحة الى ٣٢,٥ الف كلم مربع، وارتفعت نسبة المعادن في المياه إلى الضعفين.

وبنتيجة انخفاض مستوى آرال عشرين متراً، لم يبق بحراً واحداً، وانما بقايا بحيرتين. وتراجعت ضفافه مسافة ٦٠ ـ ٨٠ كلم. وتتشوه، بقوّة، دلتا نهري آموداريا وسيرداريا. وجفّ القعر في مساحة تزيد عن ٤ مليون هكتار. وحصلنا محل البحر على صحراء رملية مالحة اصطناعية. كما ترفع الرياح من قعر البحر الجاف الملح والغبار، وتحملها لمئات الكيلومترات.

وكانت عواصف الغبار، قد لُحظت في قعر آرال الجاف، نتيجة أبحاث فضائية في العام ١٩٧٥. ومنذ مطلع الثمانينات كانت تدوم هذه العواصف، لمدة تسعين يوماً في السنة. وتبلغ زوابع الغبار مسافة طولها ٤٠٠ كلم وعرضها ٤٠ كلم، ويبلغ شعاع تأثيرها حتى ٣٠٠ كلم. ووفقاً لتقديرات الاختصاصيين، يتصاعد الى الفضاء، كل عام، ما يتراوح بين ١٥ و٧٥ مليون طن من الغبار.

كل هذا، تسبَّب بتغيرات في مناخ محيط بحر آرال. ولم يعد هذا البحر منذ العام ١٩٨٣ مجالاً لصيد الأسماك. وبعيداً عن شاطئه الحالي يمكن رؤية البقايا المهترئة والصدئة من اسطول صيد الأسماك، والقرى السكنية لصيادي الأسماك المهجورة. واختفت خلجان

بوزكول، ألتينكول، كاراتما؛ واندمج باليابسة أرخبيل اكبتكين. وتزول المراعي، وتتكوّن المستنقعات. وتسبّب النقص في المياه، وتردّي نوعيتها، في تدهور وضع الاتربة وغطائها من النباتات، والتغيّر في مجموعة النباتات، ومجموعة الحيوانات الخاصة بهذه المنطقة، وتدنّي فعالية الزراعة المروية.

ويُصنَّف جفاف بحر آرال وما نجم عنه من تدهور في البيئة الطبيعية في محيط البحر، على انه كارثة اقتصادية. ولا تقتصر نتائج هذه الكارثة على ظهور زوابع الغبار المالحة، وتصحُّر أراضٍ واسعة، ليس في محيط البحر وانما في أماكن بعيدة عنه؛ كما لا تقتصر على تغيّر المناخ، والمشهد الطبيعي.

وكان بالإمكان التحكم بكارثة آرال وادارتها في مطلع السبعينات، وفي أسوأ الأحوال في مطلع الثمانينات، عندما لم يكن انخفاض مستوى البحر كبيراً. اما اليوم، فقد أصبحت ادارة هذه المشكلة معقّدة جداً، وسوف تتعقّد هذه العملية اكثر لاحقاً، وربما أصبحت مستعصية على الحلّ.

وبرز في هذه المنطقة، بالارتباط بجفاف بحر آرال، مجموعة معقدة من المشاكل البيئية والاجتماعية ـ الاقتصادية والسكانية، له، من حيث المنشأ ومستوى النتائج، طابع دولي شامل.

ان كارثة بحر آرال البيئية، وتصحّر المنطقة هما أمران مؤلمان لجميع الشعوب القاطنة في حوضه.

وتتطلب أبعاد وتعقيدات المشاكل المرتبطة بالموارد المائية مقاربة مركّبة ومتعددة القطاعات، وتطويراً لتعاون دول المنطقة مع المجتمع الدولي.

وشكّل لقاء قادة دول آسيا الوسطى في مدينة كيتريل ـ أوردا في آذار (مارس) ١٩٩٣ الحافز لحل هذه المشاكل، حيث وُقّعت اتفاقية حول الأعمال المشتركة لحل أزمة بحر آرال. وأُنشئ في هذا اللقاء مجلس حكومي من ممثلي الدول المذكورة لحل مشاكل بحر آرال، وجهاز عامل هو اللجنة التنفيذية، وأُنشئ صندوق دولي لانقاذ هذا البحر. وفي اللقاء الثاني لقادة هذه الدول الذي انعقد في مدينة نوكوس في كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٩٤، أقرّ «برنامج الأعمال الملموسة لتحسين الوضع البيئي في حوض بحر آرال خلال ثلاث ـ خمس سنوات، مع الأخذ بالاعتبار التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للمنطقة». وفي

اللقاء الثالث في داشخافوز في اذار (مارس) ١٩٩٤، استُمع لتقرير المجلس الحكومي، حول تنفيذ هذا البرنامج.

وفي شهر شباط (فبراير) من عام ١٩٩٧ جرى، في لقاء دول آسيا الوسطى الخمس، وبمشاركة ممثلي الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى المنعقد في ألمانيا، اتخاذ قرار حول تطوير البُنى التنظيمية، لحل مشاكل آرال (شُكلت هيئة فاعلة للصندوق الدولي لانقاذ بحر آرال وأُنشئت على قاعدة هذا الصندوق لجنة تنفيذية نشيطة).

وتفهُماً منها لحدة مشكلة آرال، ولضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لانقاذه، اقرّت حكومات جمهوريات آسيا الوسطى بحضور اختصاصيّي الرأي العام العلمي للمنطقة والمنظمات الدولية في العشرين من شهر ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٩٥ في مدينة نوكوس **إعلان دول آسيا الوسطى والمنظمات الدولية، حول مشاكل تطوير حوض بحر آرال.** ويقضي هذا الاعلان، بالالتزام الصارم بمبدأ التطور المستقر مركّزاً على حل المشاكل المهمة التالية:

- الانتقال الى نظام زراعي وحرجي، اكثر توازناً، ومُبرّر علمياً.

- رفع فعالية الري، بواسطة طرق اقتصادية، لاستخدام الموارد المائية والتكنولوجيا العصرية في الري، وفي حماية المحيط.

- تحديث نظام الادارة المركّبة للموارد المائية في المنطقة.

ومن الضروري، في نهاية المطاف، وضع وتنفيذ استراتيجية بعيدة المدى، وبرنامجاً لحل أزمة آرال على أساس مبادىء التطور المستقر، وعدم السماح بانخفاض مستوى المعيشة للناس القاطنين في هذه المنطقة، وتأمين حياة لائقة للأجيال القادمة.

رابعاً - ويعتبر تلوث الهواء أيضاً تهديداً آخر، للأمن البيئي في الجمهورية.

فحسب تقديرات الاختصاصيين يُنفث سنوياً في فضاء الجمهورية حوالي ٤ مليون طن من المواد الضارّة. نصفها يتشكل من أوكسيد الكربون،٥ ١٪ من الهايدروكربور، ١٤٪ ثاني أوكسيد الكبريت، ٩٪ من حامض الآزوت، ٨٪ من المواد الصلبة، ٤٪ من المواد العالية الضرر.

ان ارتفاع تركُز الكربون في الجو، يؤدي لارتفاع متوسط حرارة الهواء، من جراء تشكُل أثر ما يشبه الغرفة الزجاجية، تحت ضوء الشمس.

وتعاني جمهورية اوزبكستان، الواقعة في منطقة قاحلة، من وجود مصادر تلويث الجو بالغبار، مثل صحراء قره كوم وقيزيل كوم، حيث تشهد عواصف غبار متعددة. وظهر في العقود الأخيرة، وبالارتباط بجفاف بحر آرال، مصدر آخر لنقل الغبار المالح.

وتَشكَّل وضع بيئي معقّد في اقليم سورخانداريا من أوزبكستان، من جراء انشاء معمل لانتاج الألمنيوم في جمهورية طاجاكستان المجاورة في مطلع الثمانينات، حيث يقذف في الهواء كميات كبيرة من فلور الهيدروجين، وأوكسيد الكربون، وغاز الكبريت وحامض الآزوت. وتنتشر قاذورات المصنع، الواقع في أعالي الحدود بين طاجاكستان واوزبكستان بواسطة الرياح الجبلية ـ السهلية بعيداً عن موقعه، الى أراضي الجمهورية المحاذية لطاجاكستان: ساريِاسيّا، أوزون، ديناو والتينساي.

وأخذة بالاعتبار لأهمية عامل تهديد الأمن البيئي، لأوزبكستان ولكل منطقة آسيا الوسطى، تولي الحكومة والدولة اهتماماً كبيراً لمسائل حماية البيئة والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية. وأقرت تدابير تشريعية موجّهة لضمان حماية البيئة الطبيعية. ويصار إلى تشجيع المشاريع الوطنية لحماية الطبيعة في جمهورية أوزبكستان، بالتعاون المتعدد الجوانب الواسع مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية. وقد عُقد الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي تنظم الجوانب المختلفة لحماية البيئة، والاستخدام العقلاني للطبيعة.

وتعتبر أوزبكستان عضواً كامل الحقوق في المجلس البيئي لأسرة الدول المستقلة، الذي أُنشئ على أساس الاتفاقية الموقعة من قادة هذه الدول في الثامن من شهر شباط (فبراير) سنة ١٩٩٢. ويستهدف التعاون بين بلدان أسرة الدول المستقلة في اطار المجلس البيئي قيام الدول ـ الاعضاء، بأعمال منسقة مشتركة، في مجال حماية البيئة.

وقد وضع في الوقت الراهن، برنامج حكومي لحماية البيئة في أوزبكستان، وللاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية حتى العام ٢٠٠٥. ونظم كل النشاط في هذا المجال على أساس هذا البرنامج، والذي حددت فيه طرق تصحيح الوضع الايكولوجي في الجمهورية، وتذليل التوتر البيئي في المدن الكبرى، والتجمعات السكنية الكبيرة.

إن الاتجاهات الأساسية لتعزيز الأمن البيئي في الوقت الراهن هي التالية:

١ ـ ايقاف تلوث البيئة الهوائية والمائية، بالمواد المضرة أو غير الملائمة لحياة الانسان

ولنشاطه، من طريق وضع وإدخال تكنولوجيا مناسبة، ورقابة صارمة على استخدام المواد الكيمياوية السامة المستخدمة في القطاعات الزراعية والحرجية، التي تسبب خروقات عميقة في العمليات الطبيعية.

وسيكتسب أهمية خاصة إدخال التكنولوجيا المقتصدة للمياه، في ري المزروعات المختلفة، خصوصاً زراعة القطن. وينبغي تنظيم تصريف المياه الآسنة، وإيقاف صب المياه المستعملة في الأنهار، وأحواض المياه.

وينبغي رفع مستوى محاسبة المسؤولين في المشاريع الصناعية عن رمي النفايات السامة والملوّثة في الفضاء ومستوعبات المياه وفي التربة، وذلك باستخدام ضريبة خاصة وادخال نظام معدات تنظيف وتنقية فعالة وعصرية، للاستخدام المركّب للمواد الأولية، وصولاً للحصول على منتوج جاهز.

٢ ـ الاستخدام العقلاني لكل أنواع الموارد الطبيعية، مع ضمان التجديد الموسَّع الطبيعي لإنتاج الموارد القابلة للتجديد، والاستهلاك المحسوب بدقة للموارد غير القابلة للتجديد.

ومن القضايا الملحّة في الجمهورية، الاستخدام العقلاني للمعادن الطبيعية المفيدة، لانه أحد العوامل الرئيسية لحماية البيئة. فخلال استخراج وتصنيع المعادن الطبيعية المفيدة، نلاحظ خسارة كبيرة، بما في ذلك الاستخدام غير الكامل للخامات الأوّلية. من هنا تبرز مهمة ملحّة تتمثل في التحضير الكامل والعقلاني لمناجم المعادن المفيدة، على أساس استبدال المعدّات القديمة، وادخال التكنولوجيا الجديدة، وإعادة ترميم بعض المصانع والمشاغل. ويكون للتوسيع الدائم في إعادة تصنيع نفايات وبقايا الصناعة الاستخراجية، وفي إعادة تأهيل الأراضي التي اتلفتها، أهمية كبيرة بالنسبة لحماية الطبيعة.

٣ ـ التحويل الهادف والمعلّل علمياً للظروف الطبيعية في المساحات الواسعة (تنظيم منسوب مياه الأنهار وفروعها، مشاريع التجفيف والري)، الذي يضمن استخداماً مركّباً وفعالاً للموارد الطبيعية.

٤ ـ الحفاظ على الأساس الوراثي الطبيعي (fond genetique) للطبيعة الحية، كقاعدة انطلاق لزراعة أنواع جديدة من النباتات ولتربية فصائل جديدة من الحيوانات.

٥ - إيجاد الظروف الملائمة لحياة السكان في المدن والتجمعات السكنية الأخرى، من طريق إدخال تنظيم مُدُني معلّل علمياً؛ وتخطيط مناطقي منهجي، من شأنهما أن يقضيا على النتائج السلبية للتمدّن المعاصر.

٦ - لفت انتباه الرأي العام العالمي الى المشاكل البيئية للمنطقة، انطلاقاً من أن الكوارث البيئية لا حدود لها. لقد أصبحت مشكلة الآرال، بالفعل، مشكلة عالمية شاملة، تنعكس نتائجها اليوم على اختلال التوازن البيولوجي، وعلى الأساس الوراثي للسكان في مساحات واسعة.

ان جذب الموارد، وإمكانيات واستثمارات المؤسسات الدولية لحل هذه المشاكل، هو مهمة ذات أهمية أولى.

ان تنفيذ هذه التدابير الفعّالة وغيرها لحماية البيئة، يسمح في المستقبل القريب باجتثاث جذور العديد من العيوب والهفوات في مجال البيئة، التي ورثتها الجمهورية الفتية من النظام السابق، وبتصفية التهديد المحدق بالأزمة البيئية ذات الابعاد العالمية، وبتوفير الشروط الضرورية والبيئية لحياة نظيفة بيئياً، لسكان الجمهورية، من حيث توالد الأجيال الصاعدة السليمة وتطوّرها.

الفصل الثاني

شروط الاستقرار

وضمانات التقدم

انبعاث القيم الروحية والوعي القومي

لا يستطيع أي مجتمع أن يتصوُّر مستقبله بدون تطوير وتعزيز القدرة والقيم الروحية والاخلاقية في وعي الناس.

لقد شكلت قيم الشعب الثقافية، وتركته الروحية، خلال آلاف السنين، مصدراً قوياً للروحانية لدى شعوب الشرق؛ وعلى الرغم من الضغط الإيديولوجي القاسي خلال فترة طويلة من الزمن، فقد تسنى لأوزبكستان أن تحافظ على قيمها الثقافية والتاريخية والتقاليد الأصيلة، التي توارثتها، بحرص، من جيل لجيل.

ومنذ الأيام الأولى لاستقلالنا، كان انبعاث التركة الروحية والثقافية الكبيرة، التي لا تُقَدَّر بثمن، والتي انتجها أجدادنا عبر العصور، مهمةً بالغة الاهمية رُفِعت الى مصاف السياسة الحكومية.

ونحن نعتبر انبعاث القيم الروحية، عملية نمو طبيعية للوعي القومي، وعودة الشعب الى منابعه الروحية، والى جذوره.

ومع اكتساب استقلاله السياسي وحريته، أصبح شعبنا سيداً فعلياً لمصيره، ومبدعاً لتاريخه، وحاملاً للثقافة القومية الأصيلة.

لكن ينبغي تأكيد أن استعادة التقاليد والقيم الدينية المقدسة والروحية، وفهمنا لذاتنا قد جرى في ظروف معقدة، ظروف انهيار النظام الامبراطوري القديم، وتكوّنَ العلاقات الاجتماعية الجديدة.

فبعد تَبَعِيَّة كلية استمرت أكثر من قرن من الزمن، سارت هذه العملية في البداية بشكل طبيعي، كنوع من «نفي النفي». غير أننا أخذنا بعين الاعتبار أن النفي البسيط لقيم النظام السابق، يتضمن خطر ظهور التطرف السياسي والثقافي المفتقر إلى البرنامج الخلاق. الى جانب ذلك يمكن ان تؤدي العودة العفوية، الى قيم وتقاليد نمط الحياة القديم إلى بروز

نقيض آخر، وإلى عدم تَقَبُّل العصر الراهن، ورفْضِ ضرورة تحديث المجتمع.

وعلى وَهْج هذا الرفض ذاته، ظهر خطر بروز المعارضة المتطرفة، التي كان يمكن لها أن تصبح معارَضةً للروحانية. أما طموحاتها وتطلعاتها السياسية، فهي خليط من القومية الصارخة، وعدم قبول الدين، والكره الشاذ لكل من هو «ليس منا». ولم يكن لمجتمعنا ألاّ يرى في الظواهر المتطرفة الملموسة في تلك الأيام، مدى عدوانية ردة الفعل هذه، ومدى خطورة المنحى التدميري، والكره لكل ما لم يكن يتلاءم مع أطر فهم واستيعاب بعض المجموعات المسيَّسة المتطرفة.

لقد أملى وعينا لخطر تطور الأحداث على هذا النمط، ضرورة تملُّك مقاربة معدَّة بدقة، وتوازن وصياغة، لتنفيذ جملة من البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية المتكاملة، والموجهة بهدف رَفْع الطابع الإيجابي والخلاّق للانبعاث الروحي. واستندت هذه البرامج، قبل كل شيء، إلى الزامية المقاربة التفاضُلية، تجاه التركة المنبعثة، واختيار العادات والتقاليد المهمة، من الناحية الاخلاقية، التي من شأنها أن تُغني القيم الانسانية العامة، وأن تستجيب لمتطلبات اشاعة الديموقراطية في مجتمعنا،وتجديده.

إلى ذلك، ففي الظروف الطارئة لتلك الفترة، اكتسب التصدّي لبروز انفعالات، قد تتخطى الحد الضعيف والهش، لتتحول بعده الى مجابهة بين الإثنيات، اكتسبت أهمية كبيرة.

وقد كان هذا الخطر قائماً بوضوح في تلك الأيام، وأنا ما زلت مقتنعاً حتى اليوم بأن الدعوة للتعقل، وللإرادة والصبر والإنسانية المميزة لشعبنا، هي وحدها التي ساعدتنا على تجاوز هذه الكارثة، التي يصعب تقدير نتائجها.

في سياق انبعاث الوعي القومي ونموّه، في انبعاث ونمو العزة القومية، يشغل الإحياء الموضوعي للذاكرة التاريخية لشعبنا وبلدنا وأراضي دولتنا، مكانة هامة استثنائية.

ويتحول التاريخ الى مربٍّ حقيقي للأمة. فمآثر أجدادنا العظام وبطولاتهم، توقظ الذاكرة التاريخية، وتشكل وعياً مدنياً جديداً، وتصبح مصدراً للتربية والاقتداء الاخلاقي. وقد عرفت آسيا الوسطى كثيراً من الرجال الأفذاذ، الذين جمعوا في شخصياتهم، العقل السياسي، والمروءة الأخلاقية، والرؤية الدينية، والتعليم الشمولي.

ومن أجدادنا العظماء: الإمام البُخاري، التِّرمِذي، النقشبندي وحاجي أحمد يسّأوي، الخوارزمي، البيروني، ابن سينا، الأمير تيمور، أولوغ بك، بابور وغيرهم. وقد قدموا مساهمة عظيمة في تطوير ثقافتنا الوطنية، وأصبحوا عنوان فخرٍ لشعبنا. ان هذه الأسماء، بمساهمة أصحابها الفذة في تطوير الحضارة العالمية، معروفة اليوم في العالم كله.

إن التجربة التاريخية والتقاليد المتوارثة، ينبغي ان تُصبِحا القيم التي على أساسها سوف تتربى الأجيال الجديدة. وليس صدفة ان تصبح ثقافتنا مركزاً جاذباً لكل البشرية: فسمرقند، بخارى، وخيوا - هي محجات، ليس للعلماء ومُقدِّري الفن فحسب، وانما لكل سكان الأرض الذين يهتمون بالتاريخ وقيمه.

وبفضل جهود العلماء الأوزبك، فتحت من جديد صفحات مهمة من تاريخنا، وقبل كل شيء من حقبة التيموريديين، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ومن المهم التذكر بان مهمات «اعادة الاعتبار» لماضينا قد انجزت عموماً؛ اما المهمة الرئيسية الآن، فهي الانتقال الى التحليل التاريخي الموضوعي وغير المنحاز.

وبودي الحديث بشكل خاص عن الاحتفال بذكرى الأمير تيمور. فكم مرة تساءلنا، ونحن نقرأ أو نسمع عن «تيمور - الفاتح»، و«تيمور - المدمر»: «كيف كان ممكناً أن تزدهر الثقافة والاقتصاد في عهده بأرضنا؟». وبعد استعادة الاستقلال فقط، تمكّنا من إعادة الاعتبار والاحترام لجدِّنا العظيم. وقد دَعَمَنا في طموحنا هذا جيرانُنا في آسيا الوسطى والمجتمع الثقافي الدولي، وهذا ليس مصادفة، فشخصية تيمور ليست ثروتنا وحدنا نحن المتحدرين من سلالته فحسب؛ وإنما هو ثروة لكل شعوب المنطقة، ولكل البشرية المتحضِّرة.

إن القوّة العرقية والثقافية والدينية التي يتحلى بها شعبنا، هي مصدر آخَر لا يَنْضُب للانبعاث الروحي. فقد كانت آسيا الوسطى، خلال آلاف السنين، مركز لقاء وتعايش لمختلف الديانات والثقافات وأنماط الحياة. فالتسامح العرقي والانفتاح، أصبحا قواعد طبيعية وضرورية للبقاء والتطوّر. وحتى أولئك الذين احتلوا هذه الأراضي لم ينحنوا أمام ثقافة شعوب آسيا الوسطى فحسب، وإنما اقتبسوا منها التقاليد وعناصر بناء الدولة، القائم في هذه الأرض.

ففي هذه الأرض ذاتها، تحقق الاغتناء المتبادل للثقافات العالمية خلال العديد من

القرون. لقد تعايشت الشعوب الرحل، خلال عقود، مع القبائل الإيرانية الحَضَرية مع الأتراك والمسلمين مع المسيحيين واليهود. وخلال العقدين المنصرمين، عندما لُطِّخت الدول، التي تعتبر ذاتها «متحضرة» و«مثقفة»، بالمجازر الجماعية والملاحقات الدينية، بقيت أرض أوزبكستان مكاناً للتوحُّد السلمي للشعوب والثقافات، وملجأً للشعوب المضطهدة.

وبفضل الإصلاح والتجديد لحياتنا ظهرت طاقات من الثقافة الروحية غيّرت، بحدة، السايكولوجيا الشعبية باتجاه الوطنية والعزة القومية والانفتاح على العالم كله. وهذا هو المؤشر الأول على قوة روح الشعب الواضح الذي بلغ، من الاصالة، أنه لا يخاف التكامل وانما يسعى إليه ويطمح أن يكون جزءاً عضوياً من المجتمع الدولي.

إن النتيجة البالغة الأهمية، للسنوات الخمس من الاستقلال، هي إرساء أُسُس «البيت المشترك» لكل الشعوب، وتَشكُّل وحدة بشرية جديدة متعددة الأعراق؛ ليُصبح الجوهر الإنساني العام للثقافة الاوزبكية، وانبعاث القيم الأخلاقية والوعي القومي، محْور هذه الوحدة البشرية.

ويعتبر انبعاث روح الشعب الأوزبكي، وتَشكُّل المُثل الاخلاقية للأمة، ظاهرةً يرتبط بها القومي بالانساني العام ارتباطاً وثيقاً. وبحفاظها على أصالتها، تكتسب الشعوب القاطنة في أوزبكستان عقلية موحَّدة، وفلسفة سلوك مشتركة. من هنا ينبع المحور الاخلاقي الموحِّد، الذي كان خلال سنوات الاستقلال مصدر الوفاق القومي.

وعلى الرغم من انتمائه التاريخي إلى عائلة الشعوب التركية، فقد رفض شعبنا بحزم مُغْرِيات الدعوة لتجميع العرق التركي في دولة واحدة (Panturquisme)، ورفَضَ الفكرة القومية المتعصبة «الطورانية العظمى». فالطورانية، بالنسبة إلينا، رمز للوحدة الثقافية، وليس للوحدة السياسية المبالغ فيها، للشعوب الناطقة باللغة التركية في المنطقة. يضاف إلى ذلك أن الجذور الثقافية والتاريخية والانتروبولوجية، تُوَحِّدنا مع الشعب الطاجيكي،توحُّداً يمنحنا الحق الكامل بأن نعتبر ثقافتنا، إلى حد بعيد، تركيباً فريداً، للثقافة التركية والثقافة الفارسية. ولأن أوزبكستان تَحُوز ثروة كهذه، فقد أمكن لها، بل صار عليها، أن تبادر لتحقيق التكامل الثقافي بين بلدان آسيا الوسطى. ولأنها تتمتع بدرجة عالية من التمدن والتصنيع، والكفاية بالملاكات العلمية والتقنية، من جهة، وبأصولية عميقة في نمط الحياة، فهي مؤهَّلة أن تؤدي دور الوسيط في الحوار بين الشرق والغرب، وأنْ تكون رمزاً للصلة الروحية للعديد من الحضارات.

كان الانبعاث الروحي ـ الديني لأسس المجتمع، وثقافة الإسلام، التي راكمت الخبرة الطويلة للتكون الاخلاقي لشعبنا، خطوة مهمة على طريق تقرير المصير، واكتساب الذاكرة التاريخية والوحدة الثقافية ـ التاريخية. ويجري الآن ترميم المساجد القديمة وبناء مساجد جديدة ،وتوسيع شبكة المؤسسات التعليمية، وطباعة الأدبيات الدينية.

لقد برهن انبعاث تقاليد الإسلام الوطنية وثقافته، صحة رفض «استيراد» الإسلام من الخارج، وتسييس الإسلام وأسلمة السياسة. وجَسَّدَت الثقافة الإسلامية لما وراء النهر في ذاتها روح التسامح العرقي والانفتاح. وليس مصادفة ان مَثَّلَها المنعكس في أعمال الفارابي وابن سينا كان «المدينة الفاضلة» ـ أي مجتمع الناس الموحِّدين، ليس على الأسس الدينية فحسب، وانما على الأسس الثقافية والاخلاقية أيضاً. إن حرية الديانة المُثْبتة في دستورنا، لم تُبَدِّد المخاوف عن «الأسلمة» الشمولية المحتملة لأوزبكستان، فحسب، بل ساعدت على انبعاث التطور الطبيعي للتيارات الدينية الأخرى. وفضلاً عن ذلك، يتطلب وعي الأصالة الروحية لإسلام آسيا الوسطى، دراسة معمقة للثقافة السابقة للثقافة الإسلامية، كجزء من ثروتنا الثقافية.

وينبغي أن يشمل الانبعاث الروحي علاقة الانسان بالأرض وثرواتها. ففي المنطقة، التي كانت فيها الزراعة على مر العصور تقوم على الريّ، تعتبر علاقة الحرص على الأرض والماء مهمة أخلاقية، لا تقل أهمية عن علاقة الحرص تجاه نتاج الحضارة. وكانت الأرض والهواء والماء والنار (الشمس) موضع احترام، في آسيا الوسطى، لدى ديانات أجدادنا جميعها، من الزرداشتية حتى الإسلام.

إن ما يؤسفنا أنّ الضرر الكبير أصاب، في القرن الأخير، الأمن البيئي للمنطقة، وجرى تجاهل أدب استخدام الطبيعة التقليدي لأجدادنا، الذي يمنع تدنيس الثروات المائية وثروات الأرض وتبذيرها.

وينبغي أن نُبْرِز، بشكل خاص، ضرورة دراسة تقاليد الاستفادة العقلانية من الأرض، وضرورة تعميمها، تلك التقاليد التي تعود للثقافة السابقة لإسلام شعوب آسيا الوسطى؛ وليس مصادفة ان تصبح أرضنا، وطن الزرداشتية التي دعت الناس للمحافظة على نظافة الأنهار، وخصوبة التربة. أما التعاليم الأخرى، البوذية والمانوية، فقد دعت إلى أن نتعامل مع الطبيعة تعاملاً صبوراً وحريصاً يمثل إحدى الطرق المهمة المؤدية الى المجتمع الأمثل. وليس مصادفة ان نجد أفكار تناغم العلاقات المتبادلة بين الانسان والطبيعة، في

تعاليم صوفية لآسيا الوسطى أيضاً، التي قدمت مساهمة كبيرة في النهضة الإسلامية لما وراء النهر.

لقد تمكن الهولنديون، خلال تنفيذهم لنموذج التعامل العقلاني ـ الخلاق مع الطبيعة، من انتزاع أراض خصبة من البحار. ويقدم لنا هذا المثل أهمية رمزية، مع انه ينبغي لنا، في الحالة المرتبطة ببحر آرال، أن ننتزع البحر من اليابسة وليس اليابسة من البحر.

وهناك مصدر قوي آخر للقيم الروحية، **هو الآداب التقليدية للعائلة وللقرابة**، وهي آداب تقضي باحترام الكبار في السن، والمساعدة المتبادلة والاهتمام بالأطفال من مبادئه الأساسية. والمؤسف أن هذه القيم أيضاً قد شُوِّهت في المرحلة السوفياتية. فبمنعه للعمل الاقتصادي الخاص، وبقمعه للخبرات الحرفية، بحجة مكافحة «العلاقات العائلية» في العائلات والقبائل، ساعد النظام السوفياتي على فقدان العائلات والعشائر لقواعدها الحرفية والاقتصادية التقليدية. وبالمحصلة، بدأت هذه الخبرات والقواعد الاخلاقية الممنوعة، تتخذ أشكالاً اجتماعية عشائرية ومحسوبية مشوّهة. وأصبحت المساعدة العائلية المتبادلة، تتخذ شكل الاتكالية والحمائية المعرقلة، لتطور المجتمع.

إن انبعاث قيم العائلة وعلاقات القربى، ينبغي الاّ يعني تأبيد العلاقات العائلية والقرابة القديمة، وإنما إمكانية تحرير كل عائلة اقتصادياً وثقافياً ومهنياً.

إن انبعاث القيم الروحية يعني **تكيّفها، أيضاً مع قيم العالم المعاصر، وحضارة المعلوماتية**.

ونحن ننسب الى القيم الايجابية التي تحملها الحضارة المعاصرة، قيَماً ترتبط بعملية بناء المجتمع الديموقراطي الحقوقي. إنها احترام حقوق الانسان، وحرية العمل الاقتصادي الخاص، وحرية الكلمة، وحرية الصحافة الخ.

وبالحديث عن الأهمية الأساسية لهذه القيم الديموقراطية لمجتمعنا، بودي أن أؤكد، مرة أخرى، أن هذه القيم لا تناقض عقلية شعبنا، لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية العرقية ـ الثقافية، بل على العكس، فمفاهيم العمل الخاص وحرية التجارة والعدالة الاجتماعية والتسامح المتبادل واحترام رأي الآخرين، تتمتع بجذور تاريخية في أرضنا.

إننا، إلى ذلك، نعارض التقليد الأعمى الميكانيكي: فالممارسة تبين خطورة هذه الخطوة على الوعي الجماهيري غير المهيأ. ومن الممكن الحصول بسرعة كافية وبدون تنازل على

الحرية السياسية؛ والمثال على ذلك حصول الجمهوريات السوفياتية السابقة على سيادتها السياسية. ويمكن الحصول، بسرعة نسبية، على الحرية الاقتصادية؛ وهذا ما نراه في مثال البلدان الصناعية الجديدة في آسيا الشرقية. أما تأمين الحريات السياسية داخل الدولة، فهو عملية تتطلب معالجة مدروسة ومتوازنة، وتكيّفاً طويلاً في وعي الناس.

إن احدى وقائع المجتمع الديموقراطي المعاصر البالغة الأهمية، والتي ينبغي لقيم شعبنا التقليدية ان تتناغم معها، هي المنافسة الاجتماعية. فمع تطور بُنَى السوق، يمكن لهذه المنافسة ان تتخذ اشكالاً مشوّهة جداً، وان تتحول الى تناحر اجتماعي. ويمكن إضفاء طابع حضاري وقوة مباراة مبدعة وخلاقة على هذه المنافسة، بواسطة آليات ثقافية ـ سلوكية لا اقتصادية. وينبغي أن تصبح هذه الآليات تركيباً من القيم القومية المنبعثة من جديد، ومن قواعد حياة الحضارة المعاصرة التي تضخ في هذا المجتمع.

لقد أصبح اعتراف المجتمع الدولي بأوزبكستان المستقلة، والنشاط السياسي والاقتصادي الخارجي لدولتنا، حافزاً اضافياً لانبعاث القيم الروحية، ولقدرة الشعب الاوزبكي، ولوعيه لذاته كأمة كاملة العضوية في أسرة الشعوب الأخرى. وأوجدت العلاقات الدولية الواسعة، التربة الملائمة، ليس لإدراك الثقافة العالمية بعمق، والتكيف مع القيم الانسانية العامة فحسب؛ وإنما سمحت أيضاً لموهبة الشعب الأوزبكي بالتطور في كل المجالات، ووفرت له إمكانية كاملة لإظهار بعض مزاياه الفريدة مثل القدرة على المراس العملي والتعاطي مع الآخرين، والاستيعاب السريع لعدة لغات أجنبية. وبفضل هذه العلاقات، حصلت تقاليد الضيافة والكرم، أيضاً، على دفعة جديدة في تطورها.

وسمح توسيع مثل هذه العلاقات باجراء تقييم لائق للقيم الثقافية والروحية الحقيقية. وبات واضحاً اليوم الاستياء في صفوف أوسع فئات السكان من المنتوج السيء للفن الغربي وللثقافة الاستهلاكية الواسعة، التي انهالت على القرّاء والمشاهدين الوطنيين في نهاية الثمانينات. ولم تعد تتمتع هذه المنتوجات بجاذبية الممنوع، كما في السابق. وتنمو الحاجة لاختيار القيم الثقافية من العالم الخارجي المعاصر، في إطار مقاربة صارمة وتفاضلية.

ويكتسب مستوى السكان التعليمي، في سياق التكيُّف مع القيم الديموقراطية العالمية، أهمية بالغة. فالحياة ذاتها، تبرهن بشكل مقنع، أن المجتمع المتعلم والمثقف، فقط، يقدِّر

أفضليات التطور الديموقراطي؛ وبالعكس، فالبشر ذوو المستوى التعليمي المتدني، والجهلة، يفضلون التسلط والنظام الشمولي.

ينبغي أن نتعاطى بحرص، مع الاصول الثقافية التي كانت توفّر لأوسع فئات السكان، إمكانية التعرف على أفضل نماذج الثقافة القومية الكلاسيكية والمعاصرة. وليست عرضية تلك النجاحات في مجالات الموسيقى والفن التعبيري والنحت والفن التطبيقي في أوزبكستان، التي حصلت على اعتراف واسع في الخارج. وينبغي ان يصبح الترويج الواسع، وتعميم أفضل نماذج الثقافة القومية والعالمية، أساس التربية الروحية للاجيال الصاعدة، ولشبيبتنا المعاصرة.

لقد وسّع الاستقلال أفق سكاننا ورؤيتهم. فقد تطلبت العودة الى وقائع التاريخ والحياة المعاصرة من الرأي العام عندنا، تجاوز أساليب التفكير المجردة والعقائدية في فهم الحياة، وقدرة على التفكير والتقدير المستقل للأحداث الجارية.

إن الانبعاث الروحي هو ظهور جيل جديد من المثقفين المبدعين، الذين يحدد تفكيرهم روح الاستقلال. إن التخلي عن أشكال التفكير الجامدة القديمة، ليس في فهمنا تخلياً عن ماضينا التاريخي. انه تخلٍ عن أحادية التفكير وعن ضيقه. والفكر القومي، مدعوّ في تطوره لحل مهام البناء الثقافي في المدى الشامل وللاهتمام الحي بمصائر الشعوب الأخرى ،وبعلاقاتها المتبادلة، وللتعمق في حياتها، ومراعاة مصالحها القومية.

إن مستقبل شعبنا يتعلّق، قبل كل شيء، بشعبنا نفسه، وبالطاقة الروحية والقوة المبدعة لوعيه القومي. ولا ينبغي للطموح الطبيعي لبلوغ الرخاء المادي، أن يعرقل ضرورة النمو الروحي والذهني للأمة. فالروحانية وسعة الاطلاع كانتا على الدوام ميزتين مميزتين قويتين لشعبنا، خلال تاريخه العريق.

ان ضمانة ازدهارنا المستقبلي، وضمانة تكامل مجتمعنا مع المجتمع الدولي، تكمنان في الجمع بين قيمنا التقليدية، وقيم المجتمع الديموقراطي المعاصر.

تشكّل الدولة وتعزيز
القدرة الدفاعية

أصبحت أعوام الاستقلال مرحلة عمل دؤوب وشاق، لبناء قاعدة الدولة الجديدة لأوزبكستان المستقلة. وكما هو معروف، فقد انقطع التاريخ الطويل لدولتنا، بانضمامها الى الامبراطورية الروسية. وبعد الحصول على الاستقلال، شرعت أوزبكستان ذات السيادة، والتي أصبحت عضواً كامل الحقوق في العلاقات الدولية، ببناء الدولة الجديدة المتطورة. بكلام آخر، فان شعبنا شعر، وبعد حصوله على الاستقلال فقط، بأنه حر في وطنه؛ وأن الاستقلال وفر له امكانية استرجاع القيم الوطنية الأصيلة، وتشكيل بنية دولته القومية.

وبعد الاستقلال، برزت بحدة أمام شعبنا مشاكل يستحيل، بدون حلها، تنظيم الدولة القائمة على مبادىء الديموقراطية، والفصل بين السلطات، وكذلك بناء المجتمع المدني.

واختارت أوزبكستان قيم الديموقراطية، وضمان حقوق وحريات الفرد، وبناء اقتصاد السوق الحر، كأولوية أساسية. ولم يكن ممكناً تحقيق الأهداف المرسومة، من دون كسر جذري للنظام الشمولي القديم، ومن دون التخلي عن أساليب التفكير والعمل القديمة.

لذلك، فإن المهمات الأساسية كانت التالية:

أولاً: ازالة النظام الاداري - التعسفي السابق، وأجهزة السلطة والادارة الخاصة به.

ثانياً: بناء الأسس السياسية والحقوقية والتشريعية، لتنظيم الدولة الجديد، وتثبيت نظام العلاقات الاجتماعية الجديدة، والنظام الجديد لأجهزة السلطة الحكومية المركزية والمحلية، في الدستور والقوانين.

وقد جرت عملية بناء الدولة الأوزبكية الجديدة، في ظروف محلية وخارجية صعبة.

ففي السياسة الداخلية، كان علينا حل مهمة مزدوجة: بناء الدولة الجديدة، وإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واسعة.

وسببت اصلاحات السوق، كما تبين تجربة تنفيذها في كل الدول المستقلة الجديدة، تراجعاً في النشاط الاقتصادي، وتدنياً في مستوى معيشة الجزء الأكبر من السكان: مما كان من شأنه ان يصبح سبباً لاشتداد التوتر الاجتماعي في المجتمع. وأضفى حدة خاصة على هذه المشكلة. نشاط المعارضة الهدامة واللامسؤولة والمتطرفة، التي تسببت بخلق عدم الاستقرار في المجتمع.

وتمثلت العوامل السياسية الخارجية المهددة لبناء الدولة الجديدة في أوزبكستان، بالنزاع العسكري ـ السياسي في أفغانستان المجاورة، وبالعمليات المؤلمة لبناء الدولة في طاجكستان، التي كان من شأنها ان تطال، حتماً، كل منطقة آسيا الوسطى، وبشكل خاص أوزبكستان، فيما لو تفاقمت هذه النزاعات أكثر.

وبدون شك، لم يكن للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجارية في الجمهوريات المستقلة الجديدة، التي ظهرت في المجال السوفياتي السابق، الا ان تترك تأثيرها على عملية بناء الدولة الجديدة في أوزبكستان. وتدخل هنا، العلاقات بين الدول المتشكلة في اطار أسرة الدول المستقلة، والمحاولات المختلفة الهادفة لعرقلة تعزيز السيادة الوطنية، بحجة تسريع وتعميق التكامل بين الدول.

الى جانب ذلك، جرى بناء تنظيم الدولة الجديد، في ظروف كان علينا فيها ان نبدأ من نقطة الصفر، وان نحتل مكاننا في المجتمع الدولي، دون ان تتوفر لنا تجربة النشاط السياسي الخارجي الكافية.

هذه العوامل كلها، حدَّدت الظروف التي جرى فيها تكون الدولة المستقلة الجديدة، في أوزبكستان.

واليوم، باستطاعتنا ان نؤكد بثقة، أننا أرسينا خلال هذه الأعوام، قاعدة بناء الدولة المستقل. وقد فككنا النظام الاداري ـ التعسفي القديم، واجهزة السلطة والادارة المرتبطة به. وصُفّي العديد من البنى والأجهزة الإدارية والسياسية والاقتصادية، التي كانت تشكل العمود الفقري للنظام التعسفي والاداري، وللاقتصاد ذي التخطيط والتوزيع المركزي، والتي شكلت عائقاً رئيسياً على طريق تشكل الدولة الجديدة، المسترشدة بالقيم وبالمبادىء الديموقراطية، وعلى طريق بناء أسس اقتصاد السوق الحر.

وكان اقرار دستور جمهورية أوزبكستان، في كانون الأول من عام ١٩٩٢، حدثاً

سياسياً كبيراً في حياة بلدنا، وخطوة بالغة الأهمية في عملية بناء أوزبكستان الجديدة. فليس باستطاعة أي دولة ان تصبح سيّدة، بالفعل، دون ان تثبت في قانونها الأساسي مبادىء النظام الديموقراطي، وحقوق وحريات الانسان، والأسس الاقتصادية والاتجاهات الاستراتيجية لتطور المجتمع. وأصبح الدستور أساساً وركيزة لتشكيل القاعدة التشريعية والحقوقية لدولتنا السيدة، وحجر الزاوية في بناء دولتنا المستقل.

فوفقاً للدستور، جرى انشاء نظام أجهزة سلطة حكومية قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات ـ التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومختلفة جذرياً عن المنظومة الشمولية السابقة. وثبتت في عمل كل واحدة منها، وعلى أساس حقوقي، القواعد والاجراءات التي تمنع تكرار التسلط والتعسف.

وأنشىء نظام أجهزة للسلطة التنفيذية، يختلف جذرياً عن الأجهزة السابقة: فهو خال من الوظائف التخطيطية والتوزيعية، وينفذ دور المنسق والمنظم للسياسة الاقتصادية. وحلت محل الوزارات العديدة السابقة اتحادات انتاجية وجمعيات وشركات واتحادات مالية كبرى عديدة أكثر مرونة وأكثر تناسباً مع ظروف السوق.

وانشئت مجموعة جديدة من الأجهزة المحلية للدولة، تمثل مؤسسة الحكماء (رئيس البلدية أو المحافظ) نواتها المركزية، حيث تتوحد فيها وظائف رئيس السلطة التنفيذية والتمثيلية في المحلة.

ولا يمكن تصور مجموعة متناغمة من أجهزة السلطة المحلية، بدون أجهزة الادارة المحلية للمواطنين، التي تشكل أساسها الجمعية العمومية للمواطنين ـ المحلّة. وقد أنشئت هذه الأجهزة على أساس مراعاة التقاليد التاريخية للشعب وعقليته، حيث كانت أهمية المحلّة للادارة المحلية كبيرة جداً.

تؤدي المحلّة دوراً مهماً، في تربية حسن الجوار والاحترام والعلاقة الانسانية، في العلاقات بين البشر. وهي تقف الى جانب حماية المصالح الاجتماعية للمواطنين، وتقديم المساعدة الملموسة للفئات المحتاجة من السكان.

في الوقت ذاته، ينبغي ان تغتني وظائف المحلّة في الظروف المعاصرة بمضمون جديد. والمقصود هنا، أن تصبح المحلّة دعماً فعلياً لاجراء التحولات الاقتصادية والديموقراطية.

وفقاً للدستور، وعلى أساس النظام الانتخابي الديموقراطي الجديد، جرت لأول مرة في تاريخ أوزبكستان انتخابات حرة، على أساس تعدد الأحزاب لبرلمان الجمهورية ـ المجلس الأعلى، وللأجهزة المحلية للسلطة التمثيلية. وبالنتيجة جرى تشكيل الفرع التشريعي لسلطة الدولة ـ المجلس الأعلى ـ ولأجهزة السلطة المحلية ـ المجالس المحلية لنواب الشعب، وهو يعمل بفعالية.

وبفضل الجهود الكبيرة والهادفة لاجراء الاصلاحات القانونية، وعلى أساس القانون الأساسي (الدستور) جرى انشاء النظام القضائي للجمهورية، كفرع قائم بحد ذاته ومستقل عن باقي فروع السلطة. وجرى انشاء البنى الجديدة للسلطة القضائية، ووسّعت صلاحيات المحاكم.

ومن جديد، ووفقاً للأهداف الاستراتيجية، وللمبادىء الديموقراطية لتطور المجتمع، جرى تنظيم أجهزة الحفاظ على القانون وأجهزة الأمن الداخلي. وشكل انشاء الجيش الوطني ـ القوات المشكلة في أوزبكستان ـ انجازاً بالغ الأهمية، على طريق تكون بناء الدولة القومي.

وشكلت المؤسسات التي تؤمن اقامة العلاقات الخارجية: وزارة الشؤون الخارجية، والعلاقات الاقتصادية الخارجية، البنك الوطني للنشاط الاقتصادي الخارجي، وشبكة واسعة من المؤسسات المتخصصة الأخرى.

وأصبح مركز رئيس الجمهورية، الذي أدخل لأول مرة في تاريخ أوزبكستان، الموقع المركزي في نظام أجهزة السلطة، ومحور النظام السياسي في أوزبكستان الجديدة.

وأصبحت الادارة العموديّة للسلطة الرئاسية، التي تتركز فيها صلاحيات الرئيس كرأس للدولة وكرأس للسلطة التنفيذية، البنية الحاملة في بنيان الدولة الأوزبكية الجديدة، لضمانة استقرار المجتمع وتقدم أوزبكستان على طريق الاصلاحات.

وقد سمح اقرار الدستور والعمل التشريعي النشيط خلال السنوات المنصرمة، بإرساء أسس متينة لتشكيل دولة القانون، تضمن مساواة جميع المواطنين امام القانون، وسيادة القانون فوق الجميع.

في الوقت ذاته تغير، كلياً وجذرياً، جوهر الدولة ذاته. فقد أصبحت الدولة المبادر

والمنسق الرئيسي للاصلاحات الجارية، والمقترح الأساسي للأفكار الجديدة في الحياة الاجتماعية، بعد ان تحولت في المرحلة الأولى الى أنشط قوة لتجديد المجتمع.

لقد انعكست مهمات تنفيذ المرحلة الأولى من بناء الدولة الأوزبكية الجديدة، في نمو وتعزيز السمعة الدولية لأوزبكستان، في اقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع العديد من بلدان المجتمع الدولي.

وأصبحت أوزبكستان المستقلة وذات السيادة، عضواً في العديد من المنظمات الدولية المرموقة والمؤثرة.

ان المهمات الجديدة لاصلاح بنية الدولة كعنصر مهم في النظام السياسي الديموقراطي، تتحدد اليوم بكون المهمات الملحّة والبالغة الأهمية في المرحلة المعاصرة، هي مهمات اشاعة الديموقراطية بشكل مطرد في الحياة الاجتماعية المرتكزة الى تنوع وتعزيز دور المؤسسات السياسية ودور الاتحادات الاجتماعية غير الحكومية، ورفع النشاط السياسي للسكان.

ويعتبر، في الظروف المعاصرة، ايجاد الاشكال الجديدة للعمل والتعاون مع الأحزاب السياسية، والبنى الاجتماعية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة والحديثة، مهمة بالغة الأهمية للدولة، ولأجهزة السلطة الحكومية والادارة.

كما اصبح ضرورياً اعتماد اللامركزية في توزيع الصلاحيات والسلطة، والبحث عن طرق لنقل جزء من هذه الصلاحيات ومن هذه السلطة من المركز الى المناطق، وأجهزة السلطة المحلية، في ظل الحفاظ على فعالية عمل أجهزة السلطة الحكومية عموماً.

وعلى أجهزة سلطة الدولة في المناطق، أن تحدد بدورها، في الظروف الجديدة امكانية زيادة دور وتعزيز سمعة أجهزة الادارة المحلية للمواطنين، عبر نقل جزء من صلاحياتها ووظائفها لهذه الأجهزة.

ان الدور النشيط للدولة في المرحلة الابتدائية للاصلاحات، الذي كان يتطلب تركيز الصلاحيات الأساسية بأيدي الدولة، والسلطة التنفيذية، قبل كل شيء؛ يتطلب في المرحلة الحالية للاصلاحات الديموقراطية، صياغة استراتيجية تطور اقتصادي وسياسي واجتماعي طويلة الأجل؛ حيث ينبغي ان يتغير، جذرياً، دور الدولة، انطلاقاً من الهدف

النهائي لتطورنا الديموقراطي ـ أي بناء المجتمع المدني. وعلينا ان نبني نظاماً لبناء اجتماعي للدولة، تركز في ضوئه السلطة الحكومية المركزية جهودها على الوظائف الرئيسية الوطنية العامة مثل: الدفاع، الأمن القومي، وأمن المواطنين، السياسة الخارجية، انشاء الأنظمة المالية والنقدية والضرائبية، واقرار القوانين، ومهمات التطور الاستراتيجية الأخرى. أما حلّ المسائل المتبقية، فينبغي ان ينتقل تدريجياً من المركز الى المناطق، من أجهزة السلطة الحكومية الى المنظمات الاجتماعية، وأجهزة الادارة المحلية للمواطنين.

هذه هي مهمتنا الاستراتيجية في بناء وتطوير بنية الدولة، انطلاقاً من نهج التطوير الديموقراطي للمجتمع، الذي اخترناه.

إلى ذلك، تكتسب مشكلة تعزيز بنية الدولة الجديدة في أوزبكستان، عبر التحديد الدقيق لدور الدولة في نظام مؤسسات المجتمع السياسية، في الظروف المعاصرة، أهمية خاصة، وقبل كل شيء، من زاوية نظر تعزيز أسس الأمن القومي، والحفاظ على الاستقرار، والتطور السياسي والاقتصادي المستقر للبلد.

فالأمن القومي، كونه حماية مضمونة للمصالح الحيوية لجمهورية أوزبكستان، ولحقوق ولحريات المواطنين، من التهديدات الداخلية والخارجية: فهو نظام مركّب من التدابير يصبح فيه، الى جانب الدولة القوية، الوضع النشيط لأجهزة الادارة المحلية والشبكة الواسعة من البنى غير الحكومية المتعددة، مكوّنات ضرورية ومهمة، لضمان الأمن في البلاد.

أما مشكلة التهديد الداخلي للأمن القومي، فتحل بفعالية من طريق تعزيز المؤسسات المدنية الديموقراطية غير الحكومية، التي يجد فيها نشاط المواطنين مكانة له، وعبر نشاطها يتم تبديد خطر التطرف السياسي السري.

يجعل الاعتراف بتحمل الدولة للمسؤولية الرئيسية عن الأمن القومي، زيادة الاهتمام بمشاكل اصلاح اجهزة السلطة الحكومية أمراً ضرورياً، لكي لا تؤدي لامركزية السلطة الى الانفصال المناطقي، ولكي لا يؤدي النسق الديموقراطي للحياة الاجتماعية لانفجار التطرف السياسي، تحت مختلف الشعارات. لذلك لا يجري الحديث في المرحلة الحالية عن تقليص دور الدولة في عمليات التطور الاجتماعي، وإنما عن تعزيز هذه العمليات الملموسة،

وعن تحديد الاتجاهات الستراتيجية، التي ستحتفظ الدولة فيها في المستقبل القريب، بالدور الرئيسي.

ان الأمن القومي، وضمان السيادة، ووحدة أراضي البلاد، مهددة في الوقت الراهن بشكل رئيسي من جانب القوى الخارجية.

فبؤر النزاعات المسلحة على الحدود الجنوبية لوطننا، تعتبر مصادر كامنة للخطر العسكري. ويجعل هذا الأمر القدرة الدفاعية لدولتنا، أي درجة استعدادها للدفاع بوجه العدوان المحتمل، شرطاً مهماً من الشروط البالغة الأهمية لضمان الأمن القومي والاستقرار، ليس لبلدنا وحده، وإنما للمنطقة كلّها.

تتكون القدرة الدفاعية، كما هو معروف، من مجموع القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والروحية. وقد ثُبّتت أسس سياستنا في هذا المجال في العقيدة العسكرية التي أقرها المجلس الأعلى، بعد مناقشة واسعة ومستفيضة. شاركت فيها كل فئات مجتمعنا. وقد أقرَّ شعبنا طابعها الدفاعي والمبادىء التي ترتكز اليها. وهذه المبادىء هي، بالدرجة الأولى، **الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، تأمين القدرة الدفاعية في مستوى الحاجة الضرورية، الالتزام بالاحترام الدائم لمبادىء ولقواعد القانون الدولي، تنفيذ الالتزامات التي اتخذناها على عاتقنا في مجال الاتفاقات الدولية، والخ.**

وتعتبر القوات المسلحة عنصراً بالغ الأهمية من حيث قدرتها العسكرية ودرجة جهوزيتها لتنفيذ مهمات ردع المعتدي عن تفجير النزاعات المسلحة والحروب، وتدمير العدو في حالة الهجوم على أراضي البلد.

وينبغي ان يصبح هدفنا، في مجال الاصلاح العسكري، البناء التدريجي للجيش المحترف، الذي يجب أن يضم في صفوفه محاربين مدربين ومتعلمين بشكل جيد، مخلصين بعمق لوطنهم ولأرضهم، قادرين على الدفاع عن شرف وكرامة وطنهم حتى النهاية. وكذلك تشكيل القوات المسلحة القليلة العدد، لكن السريعة الحركة والمزودة بسلاح وبتقنية حربية عصرية، يجعلها قادرة على ضمان أمن أوزبكستان بمفردها وبشكل موثوق.

كما ينبغي لقواتنا المسلحة ان تكون في جهوزية دائمة، للقيام بالواجب في مختلف الأوضاع، وأن تتمتع بقدرة عسكرية متوازنة، لكي تكون، في ظل الوضع الاستراتيجي لبلدنا وللخصائص الجغرافية لأراضينا، قادرة على الرد المناسب على العدو المحتمل، بكل قدرتها على الأرض، وفي الجو.

تتكون القوة القتالية والقدرة الدفاعية للقوات المسلحة، من عناصر متعددة.

العنصر الأول: عدد الافراد، ونوعيتهم ويحدّد هذا العامل، درجة احتراف الجيش، ومستواه المعنوي والسيكولوجي، والاعداد البدني والانضباطية.

وواضح ان تركيبة قواتنا المسلحة وبنيتها وعددها ينبغي ان تتناسب مع الوضع العسكري والسياسي الفعلي في المنطقة، ومع التهديدات العسكرية المحتملة من الخارج، من جهة، ومع إمكانيات وموارد بلدنا، من جهة أخرى.

ومعروف جيداً، أن الإعداد المهني ووضعية القاعدة المادية والتعليمية يكتسبان أهمية بالغة في تأمين النوعية الضرورية لتركيبة أفراد الجيش. ولا شك هنا، بأهمية دور نظام التعليم العسكري للشباب، المدعو لإعداد أعضاء صلبين بدنياً وروحياً، لمجتمعنا، مخلصين لوطنهم، مستوعبين لمنجزات الحضارة العالمية، ولقيم شعبنا الثقافية والروحية.

وقد أنجز الكثير في هذا المجال حتى الآن. وبشكل خاص، فقد أنشىء نظام إعداد الضباط لمختلف قطاعات الجيش. ويوجد عندنا أربع مدارس متوسطة عسكرية بما في ذلك مدرسة صيفية، وكذلك الكلية العسكرية التي انشئت سنة ١٩٩٣ لتحضير الاختصاصيين في مجال الاتصالات. وأنشئت سنة ١٩٩٤ أكاديمية القوات المسلحة، وبدأت باعداد ضباط ذوي تعليم عال.

ومن الضروري التأكيد، أن الوقت يتطلب منا إيلاء اهتمام جدي بتنظيم وتطوير عملية التعليم والتربية، وإعداد الكوادر العسكرية الوطنية. فعلى هذه العملية ان تستجيب للمتطلبات المعاصرة، وأن تتم على أساس الأخذ بعين الاعتبار، انجازات العلم العسكري الأخيرة، وخبرة تنفيذ العمليات العسكرية، بما في ذلك في الخارج.

وينبغي في الوقت ذاته الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات منطقة آسيا الوسطى، ودراسة العبقرية والفن العسكري والتفكير الستراتيجي لاجدادنا العظماء من أمثال جلال الدين مانغو بردي، تيمور مالك، الأمير تيمور، بابور وغيرهم.

العنصر الثاني: هو كمية ونوعية السلاح والتقنية الحربية، هذه العناصر التي تعتبر بالغة الأهمية، لقدرة القوات المسلحة.

وتتخذ الدولة تدابير لتزويد القوات المسلحة، بأنواع التقنية الحربية وبالأسلحة الحديثة؛ علماً ان تزويد القوات المسلحة بالتقنية وبالأسلحة الحديثة والحفاظ على نوعيتها عند المستوى الذي يسمح بتوفير التفوق على العدو المحتمل، هما من أكثر المشاكل تعقيداً لكل الدول.

العنصر الثالث: هو البنية التحتية العسكرية (اللوجستية) التي لا شك في أهمية دور استخدامها العسكري، من قبل القوات المسلحة.

وخلال سنوات اصلاح القوات المسلحة وبنائها تشكل، عموماً، نظام ادارة واتصالات وتزويد عسكري وتقني، ونظام قواعد ونشر مختلف الوحدات العسكرية. ويجري تطوير تزويد الاراضي بالمعدات وادارتها بفعالية. وهذا ما يتوافق مع البنية الحالية، ومع عدد القوات، ومع نشرها.

الى جانب ذلك، تتطلّب المهمات اللاحقة لبناء القوات المسلحة زيادة الجهود في هذا الاتجاه. وواضح ان هذه القوات ينبغي ان تكون متوازنة، وان تتكون من وحدات مقاتلة ومن اجزاء ظهيرة متساوية، كما ينبغي ان تؤمن البنية التحتية (اللوجستية) التنقل السريع للقوات؛ ومن الضروري لنا تأمين إمكانية التنبؤ الاستراتيجي والعملاني، لتنفيذ الادارة الفعّالة، ولبناء القوات المسلحة.

العنصر الرابع: انه تحضير وتوفير الشروط من أجل اعادة البناء السريعة للصناعة، وضمان تنفيذ المهمات الهادفة لاستنفار واستقبال وتكييف الطاقات المستنفرة. وهو التحضير لانجاز تشكيل الوحدات الحربية، لتأمين جهوزيتها من أجل تنفيذ المهمات العسكرية في حالة الاعتداء الواسع. وكل هذا، يمثل أهمية بالغة، للقدرة الدفاعية للبلد.

وما من شك في تأثير الاقتصاد على حالة القدرة الدفاعية للدولة، وتأثير امكانات الصناعة وقدرتها الاستنهاضية: فالقدرة الاقتصادية، هي أساس القدرة الدفاعية لوطننا.

كما لا يقدر بثمن، دور العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية، في تعزيز القدرة الدفاعية، وتعزيز الأمن العسكري، لأوزبكستان.

ان الأمن في الظروف المعاصرة، يمكن أن يكون أمناً جماعياً، فقط، ويتم ضمانه بجهود مشتركة للدول المتضامنة وبتوحيد إمكاناتها.

لهذا السبب بالذات، فإن أوزبكستان مستعدة للمشاركة في عمليات اشاعة السلام في العالم، تحت رعاية الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وللسبب ذاته اصبحت أوزبكستان أحد المبادرين لاقامة نظام الامن التعاوني في المنطقة. وقد جرى توقيع أولى الاتفاقيات من هذا النوع بين الدول الاعضاء، في أسرة الدول المستقلة في أيار (مايو) من عام ١٩٩٢ في طشقند.

لكن أوزبكستان، التي تعتبر عضواً في حركة عدم الانحياز، لا يلائمها الانضمام الى أي حلف من الأحلاف العسكرية والسياسية، وترى في موقفها هذا، ضمانة لأمنها القومي، وللحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، وتقف ضد اقامة الأحلاف العسكرية والسياسية في أسرة الجمهوريات المستقلة الجديدة، قاصدة بذلك أن تشكيل حلف كهذا، يعيد العالم الى أوقات «الحرب الباردة» المنصرمة.

ونخطط لبناء علاقاتنا الخارجية، في مجال تعزيز الأمن القومي لأوزبكستان، ولمجابهة التهديد الخارجي، انطلاقاً من مبدأ الأمن المشترك، والحفاظ على الأمن الاقليمي، على أساس تعاقدي، مع تلك الدول التي تكون مصالحها الحيوية معرضة للخطر في المنطقة. وبودي أن أؤكد مرة أخرى، أن عقد مثل هذه الاتفاقات العسكرية والسياسية، ينبغي أن يضمن السيادة الكاملة، ووحدة أراض وحصانة الحدود القائمة لبلدنا.

لقد انضمت أوزبكستان في تموز (يوليو) من عام ١٩٩٤ الى برنامج الناتو «الشراكة من أجل السلام»، الهادف لاقامة نظام واسع للأمن والاستقرار الجماعي، بما في ذلك في منطقة آسيا الوسطى. ان التعاون مع الناتو، يوفّر الامكانية للبقاء في دائرة الاطلاع على مسار الأحداث السياسية والعسكرية، والوصول الى الأبحاث والتصاميم المنفذة في اطار هذا الحلف، والمساهمة في مشاريع بلدان الناتو، بما في ذلك في المناورات العسكرية. وهذا لا يساعد على رفع جهوزية قطاعاتنا وامكانية الاستفادة من الخبرة العسكرية المتقدمة، أي، في نهاية المطاف، على رفع القدرة الدفاعية لبلدنا فحسب، وإنما على تعزيز علاقات دولتنا مع البلدان الديموقراطية المتطورة، اقتصادياً، في المجالات السياسية والاقتصادية والانسانية، أيضاً.

ويبدو، أن على أوزبكستان، وهي تُطوِّر شبكة تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ان تنشّط في الوقت ذاته، تعاونها العسكري والسياسي معها.

وبالحديث عن اقامة نظام الأمن، فإننا نقصد أن الحل الفعال لمشاكل تعزيز القدرة الدفاعية لبلدنا، لا يمكن ان يتحقق في اطار ادارة حكومية واحدة، ويتطلب جذب المؤسسات والمنظمات الأخرى، التي لها علاقة بتطوير البنية التحتية (اللوجستية) العسكرية، والقطاعات الصناعية الحربية، كما لها علاقة بتنفيذ السياسة الخارجية والتنسيق الدقيق لكل هذه الادارات فيما بينها. هذا **أولاً**. وأما **ثانياً**، فينبغي التخلي عن وضع الخطط والبرامج الجزئية الخاصة لتطوير بعض عناصر تأمين القدرة الدفاعية، والانتقال لوضع خطة مركبة موحدة لضمان الأمن العسكري، والقدرة الدفاعية للبلد. ويوفر هذا الأمر، في ظل محدودية الموارد والوسائل، امكانية استخدامها الفعّال وضمان المستوى المقبول للقدرة الدفاعية.

ويؤدي مجلس الأمن القومي، دوراً مهماً في تنسيق نشاط الوزارات والدوائر في مجال تعزيز القدرة الدفاعية للبلد، وفي صياغة تنفيذ الخطة المركبة لضمان هذه القدرة.

ثالثاً: ومن جراء تعرّض الظروف الداخلية والخارجية للتغيّر (مثلاً تغير المواصفات الديموغرافية للسكان والمستوى التقني للأسلحة وغيرها)، فمن المطلوب ابداء اهتمام دائم للدراسة المنظمة لوضع القدرة الدفاعية لبلدنا، وآفاق تطورها، وتجربة وممارسة الدول الأخرى في هذا المجال.

إنّ فهم هذه القضايا المبدئية كلّها وتحقيقها، وكذلك الرفع الدائم لمسؤولية بعض المنفذين المجدِّدين، في الظروف الملموسة لبناء الدولة والنظام الدفاعي في بلدنا، هي الشروط التي يمكن ان تضمن التطور المستقر والراسخ لأوزبكستان.

تشكل المؤسسات الديموقراطية
وأسس المجتمع المدني

ستدخل العقود الأخيرة من القرن العشرين تاريخ البشرية تحت عنوان عصر التحولات العظيمة.

أولاً: أصبح الاستعمار والتمييز العنصري في عالم النسيان، ويصبح نظام الاشتراكية وتطلعاته الى التوسع الايديولوجي الشيوعي العالمي من الماضي.

ثانياً: تظهر إلى حلبة التاريخ الدول المستقلة الجديدة، التي بات صوتها يرتفع ويسمع في بلدان المجتمع الدولي.

ثالثاً: من الضروري تصحيح توزع القوى التقليدي، آخذاً بالاعتبار الأهمية المتزايدة لدور بلدان القارة الآسيوية، التي تدخل الى تجربة التطور البشري رؤيتها للمشاكل والقيم وقواعد السلوك.

رابعاً: تصبح القيم والمبادىء وقواعد التطور الديموقراطي ذات شمولية أكثر فأكثر، ولا يمكن نفي ضرورتها وفاعليتها في أي مكان من العالم. في الوقت ذاته تبدأ النماذج الخاصة في التقدم الى الديموقراطية والتطور، بتأدية دور متزايد.

وتحدد هذه التغيرات الكبرى، التي جرت في هذا العالم المتعدد الأقطاب والشديد التعقيد، مباشرة أو غير مباشرة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لجمهورية أوزبكستان. وتترك سياسة الانفتاح المتزايد، والانحياز للمبادىء الديموقراطية وللقيم الانسانية العامة، أثرها ليس على عمليات جعل الحياة الاجتماعية ديموقراطية في الجمهورية فحسب، وانما تؤثر أيضاً على فهم هذه التغيرات من قبل المجتمع الدولي، مشكّلة صورة جديدة معاصرة لأوزبكستان.

ويتفهم المجتمع الدولي، أكثر فأكثر، أهمية أوزبكستان ودورها المتزايد، والسياسة الداخلية والخارجية التي تمارسها، في مجال اضفاء الاستقرار على الوضع، ومنعها

لتصاعد التوتر في منطقة آسيا الوسطى المضطربة.

وتتغلغل المبادىء والقيم والمؤسسات الديموقراطية، أكثر فأكثر، في كل مجالات حياتنا، وتكتسب مضمونها الخاص في الظروف الملموسة لأوزبكستان والمنطقة.

ويستهدف تشكيل المؤسسات الديموقراطية في المجال السياسي والاجتماعي، إعادة اصلاح النظام السياسي واضفاء الدينامية على عمليات جعل الحياة الاجتماعية ديموقراطية، وعلى جعل الاصلاحات نهائية لا رجعة عنها.

وينبغي، بالدرجة الأولى، الاشارة لعملية بناء الدولة الديموقراطية الحقوقية في أوزبكستان، كمؤسسة اجتماعية وسياسية مدعوة للتعبير، بشكل مكثف، عن المصالح والعلاقات الموجودة في المجتمع.

ويعتبر الدستور في أوزبكستان، ضمانة حقوقية للتطور الديموقراطي للبلد.

وتكمن مساهمة الدستور الكبرى، في تكون المجتمع الديموقراطي، في أن النقطة المحورية فيه، هي توجهه للاهتمام بحاجات ومصالح وحقوق وحريات الانسان، بشكل ملموس وواقعي. وبإبرازه الانسان كقيمة عليا، يقدم الدستور الحل الحقوقي العقلاني للعلاقات المتبادلة بين المواطنين والمجتمع والدولة. ان أولوية القوانين والقواعد الدستورية وتوجهها للاهتمام بالانسان، وفي الاطار ذاته اضفاء الطابع الأمثل على العلاقات الاجتماعية، تعتبر العامل الأساسي للضمان الحقوقي للاستقرار في البلاد، ولتشكل أسس المجتمع المدني.

المجتمع المدني بالنسبة لنا هو مجال اجتماعي يسود فيه القانون، الذي ليس فقط لا يناقض التطور الذاتي للانسان، وانما يحفزه، ويساعد على تحقيق مصالح الفرد، وتعظيم أداء حقوقه وحرياته. وفي الوقت ذاته، لا ينبغي السماح بالانتقاص من حقوق وحريات الآخرين، أي ان الحرية والخضوع للقانون يعملان سوية ويتكاملان. بكلام آخر، لا ينبغي لقوانين الدولة ان تنتقص من حقوق الانسان والمواطن، لكن ينبغي ان تحترم القوانين من قبل الجميع بشكل قاطع.

من المعروف ان المضمون الديموقراطي لمؤسسات السلطة يتحدد، الى حد كبير، بمدى حل مسألة مشاركة المواطنين في الادارة الحكومية. أما في أوزبكستان، فقد تمت صياغة

وتثبيت الأساس التشريعي لعمل هذا الحق، لكن ينبغي أيضاً التوصل لبدء المجتمع والمواطنين بوعي هذا الحق، حتى نصل إلى وضعية تسمح للمواطنين باستخدام حق المشاركة في الادارة الحكومية، والحصول على المعلومات عن كيفية تعامل السلطة معهم. في ظل هكذا ظروف، فقط، ستتحسس الدولة والمؤسسات والمسؤولون بمسؤوليتهم امام المجتمع والمواطنين. من أجل ذلك، من الضروري رفع نشاط المواطنين السياسي. وفي الأنظمة المستقرة، يمكن للسكان انفسهم ان يشاركوا في الحياة السياسية طوعاً، وبشكل واسع، اذا ما أمنت كل الظروف الحقوقية والديموقراطية لتحقيق المصالح السياسية للمواطنين. ويمكن الاشارة بثقة الى أن عملية مشاركة المواطنين الديموقراطية هذه في الحياة السياسية في أوزبكستان، تكتسب وزناً متزايداً.

وفي ظل المرحلة الانتقالية، حيث تجري عملية تشكل أسس المجتمع المدني، يكتسب أهمية خاصة بناء بعض المؤسسات الديموقراطية مثل النظام المتعدد الأحزاب، والمنظمات الاجتماعية الأخرى المدعوة لتصبح معبّرة عن مصالح مختلف فئات سكان أوزبكستان. ويتلخص دور الدولة في هذا المجال، في إزالة مختلف العوائق والعقبات المعرقلة لظهور وتكوّن وتطوّر الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، التي بدونها لا معنى للديموقراطية التمثيلية في الجمهورية.

الى جانب ذلك، من الضروري ان نتذكر أن نوعية الديموقراطية لا تتحدد بزيادة عدد الأحزاب. بل من المهم تشكيل مناخ سياسي طبيعي للأحزاب السياسية القادرة، فعلياً، على التعبير عن مصالح المجموعات الاجتماعية الواسعة، وعلى الدفاع عنها. **وينبغي ان يتحدد ظهور الأحزاب وعددها وخصوصية برامجها طبيعياً، وعبر تركيز وتجميع المصالح الاجتماعية بالذات. وينبغي ان يصبح احترام القواعد الدستورية للدولة والالتزام بها، المبدأ الوحيد والأساسي لوجود الأحزاب السياسية.**

ومن المهم جداً، أن تتحول الأحزاب والحركات السياسية إلى مؤسسة ديموقراطية، عليها أن تصبح صلة الوصل الأساسية بين السلطة والشعب. وهذا ممكن في ظل الاهتمام الحي للمواطنين بالمشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والروحية والثقافية للمجتمع، وفي ظل مشاركتهم الحضارية في نشاط وعمل هذا الحزب أو ذاك، هذه الحركة أو تلك.

وبالحديث عن ضرورة الحفاظ على الاستقرار في المجتمع، من المستحيل الا نتطرق لمسألة المعارضة كمؤسسة سياسية، يعتبر وجودها حالة إلزامية وطبيعية في المجتمع الديموقراطي. الى جانب ذلك، من المهم ان تتشكل المعارضة تنظيمياً، وأن تتمتع بوضعية حقوقية مناسبة، وان تحترم القواعد الدستورية والتشريعية، وان تكون مسؤولة بأعمالها عن الوضع المستقر والراسخ للبناء الحكومي والاجتماعي في البلاد، وأن تكون لديها مشاريع بديلة لبناء الدولة.

وفي هذا المجال لا يمكن اعتبار الناس أصحاب المطامع والتطلعات الهادفة لتحقيق مصالح عشائرية ومحلية، والتي تعتبر نفسها مظلومة ومحرومة من المقاعد المفترض ان تكون من نصيبها، والتي لهذه الأسباب انتفضت في «معارضة» لكل ما يجري في البلاد، لا يمكن اعتبار هؤلاء معارضة بناءة. وللأسف، فبدل ان يكون هؤلاء معارضة بناءة وحضارية للسلطة، في سياق حل هذه المشاكل أو تلك، التي تواجه الدولة والمجتمع، فاننا نلاحظ مجابهة ليس للسلطة الرسمية فحسب، وإنما للقوانين ولدستور الدولة السارية المفعول أيضاً.

ومع ذلك، فانا مقتنع بأن عملية تشكل المعارضة الديموقراطية هي مسألة وقت؛ وهذه، من حيث المبدأ، عملية صعبة من عمليات تشكل المؤسسات الديموقراطية في أوزبكستان، كما في الدول الأخرى، التي تعيش مرحلة انتقالية من النظام الشمولي الى المجتمع الحر.

يتعلق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، بدرجة كافية، بوضع الرأي العام الذي تلعب **وسائل الاعلام الجماهيري** دوراً مهماً في تشكيله. وتصبح اليوم واضحة جداً، ضرورة إجراء إصلاح جذري على نشاط وسائل الاعلام الجماهيري في أوزبكستان، إذ إن نشاطها لم يعد يلبي المتطلبات العصرية، في ضوء التغيرات العميقة الجارية، ووتائر اشاعة الديموقراطية في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد.

فعملية تحول وسائل الاعلام الجماهيري الى «سلطة رابعة»، تجري بشكل معقّد في كل مكان، حيث تؤثر عليها أنماط التفكير السابقة، التي يترافق تجاوزها بصراع منهك للعقائد وللسيكولوجيات وللطموحات وللتطلعات، التي تجبرنا الحياة ذاتها على تجاوزها والقفز فوقها. وبالفعل، فالشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الجمهورية، تضع أمام وسائل الاعلام الجماهيري مهمات جديدة، مبدئياً، وغير معروفة سابقاً.

فيمَ تكمن الرؤية المعاصرة لتنشيط دور وسائل الاعلام في حياة المجتمع؟

أولاً: ينبغي إيجاد الظروف الضرورية لرفع قدرة وسائل الاعلام الجماهيري، وتأمين المكانة اللائقة بها في الحياة السياسية والاقتصادية والروحية للمجتمع، وضمان الحماية الاجتماعية والحقوقية لعمل الصحفيين.

ومن أجل أن تتمكن وسائل الاعلام من التعبير بحرية وبموضوعية، عن وجهات النظر المتنوعة بصدد العمليات الجارية في البلاد، ومن ان تكون وسيطاً موضوعياً بين السلطة والمجتمع، والأهم من كل هذا، ان تكون مدافعة نشيطة ومنطقية عن مصالح الانسان والمجتمع، من الضروري، إعادة النظر بعملية اعداد الصحفيين المحترفين والعاملين في وسائل الاعلام الجماهيري، ومساعدتهم على تملّك الطرق والوسائل المعاصرة، للحصول على المعلومات وتحليلها ومعالجتها وإيصالها الى الناس.

ثانياً: تصبح مشكلة تحديث القاعدة التشريعية المنظمة لنشاط وسائل الاعلام الجماهيري، والآليات المساعدة على رفع فعالية أدائها، قضية ملحة.

الى جانب ذلك تكتسب الحماية التشريعية لمصالح وسائل الاعلام، وممثليها المحددين، وضمان حقهم بالوصول الى مصادر المعلومات، أهمية خاصة.

كما سيؤدي دوراً مهماً في تأمين حرية الصحافة ووسائل الاعلام، عموماً، اصدار المنشورات وإنشاء أقنية التلفزيون غير الحكومية، وكذلك الدعم الحكومي للاعداد المهني للصحفيين الموهوبين.

لقد أصبح تغيير الموقف تجاه الملكية (وبشكل رئيسي تجاه الملكية الخاصة) كمؤسسة اجتماعية أساسية، مرحلة أساسية في جعل المجتمع، عموماً، والحياة الاقتصادية، بشكل خاص ديموقراطيين. فعبر العلاقات الجديدة تجاه الملكية، بالذات، يجري، بشكل رئيسي، التجديد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

وعندما أعطينا الأولوية للديموقراطية والتطوير في المؤسسات الاجتماعية وللمجال الاقتصادي انطلقنا وننطلق، قبل كل شيء، من ان امكانية الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، تتعلق بوجود الاستقرار الاقتصادي.

في الوقت ذاته، لا يمكن متابعة عملية الاصلاح والتجديد الاقتصادي من دون تشكل المؤسسات السياسية، والتطور اللاحق الديموقراطي للعلاقات الاجتماعية المتبادلة في المجتمع.

يخلق الاصلاح التدريجي للمجتمع، امكانية تأمين الاستمرار في عمل العناصر المختلفة للنظام السياسي، فالدولة وعبر استخدامها لوظيفتها كمصلح رئيسي، تساعد بمختلف الأشكال، على رفع قدرة المؤسسات الديموقراطية المتشكلة، وقدرة عناصر المجتمع المدني، من أجل التوصل لتمايز مدروس ولتحقيق تدريجي متناغم للمصالح الاجتماعية، ولإرساء أداء أمثل للعلاقات الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية، وغيرها.

يستحيل إنجاز عمليات تشكيل المؤسسات الديموقراطية، وبناء الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني، بدون دراسة واستخدام المبادىء والقواعد الانسانية العامة المتجذرة، عميقاً، في عالم القيم الديموقراطية.

ان استيعاب كل القيم الديموقراطية، التي صاغتها البشرية خلال آلاف السنين، استيعاباً كاملاً، هو شرط مهم لتعميق الاصلاحات في المجتمع. **واذا ما كان المقصود بالديموقراطية، بشكل عام، سلطة الغالبية في صالح الجميع، واحترام ارادة الأقلية؛ فان التحليل التفصيلي، يظهر أن الديموقراطية هي أيضاً نظرة الشعب الى حريته الخاصة، والى استقلاله، وحماية مصالح وحقوق كل شخص، على انفراد، بوجه القيود والأعمال التعسفية، وشكل للادارة الذاتية للمواطنين والخ.**

وما يهمنا، ليس الأساس الاصطلاحي للديموقراطية، وإنما واقعيتها وفاعليتها وحيويتها. وبمعزل عن المغزى الذي نضمّنه لمصطلح الديموقراطية، فان كل الشعارات والتعاريف تبقى، إمّا اعلانات فارغة، وإمّا تعاريف لا تعني شيئاً، اذا لم تدخل الديموقراطية في خلايا حياتنا، واذا لم تصبح مكوّناً لا ينفصل عن وجودنا. وفضلاً عن ذلك، فنتصور ان اعطاء «الضوء الأخضر» لكل مبادىء الديموقراطية، لحرية الانتخابات والجمعيات، ولحرية الكلمة، وللاجتماعات الخ، دون أن نؤمن الأرضية الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية؛ يمكن ان يؤدي لتجميد الديموقراطية الفعلية.

وتوجد ثلاثة معايير أساسية، على الأقل، لتحديد درجة ديموقراطية المجتمع:

مستوى المعلومات التي يحوزها الانسان عن عمليات اتخاذ القرار، مستوى خضوع القرارات الحكومية لرقابة الشعب، ودرجة مشاركة المواطنين العاديين في الادارة الحكومية. واذا لم يجر تقدم في هذه المجالات، فإن كل الآراء عن الديموقراطية، هي إمّا شعبوية، وإمّا لعبة سياسية. أمّا هذا التقدم، فلا يتحقق في يوم واحد.

ومن دون ضمان تدريجي مناسب للمجال الاقتصادي والسياسي والحقوقي، قبل كل شيء، فإن كل حقوق الانسان بالمشاركة في إدارة شؤون الدولة، وحرية المعتقد والاجتماع والجمعيات الخ، سوف تتعلق في الهواء، أي بدون سند فعلي. فالديموقراطية مستحيلة، من دون إرساء مجموعة قوانين دقيقة. وفي الوقت ذاته على اتخاذ القرارات ذاتها، ونشاط الحكومة وكل المسؤولين المرور، دون استثناء، عبر هذه المعايير الديموقراطية بالذات. وهذا مهم جداً، لأن الديموقراطية مكوّن أساسي لدولة القانون. ودولة القانون هذه، لا تعني حقاً أو قانوناً شكلياً؛ بل نظاماً فاعلاً مكتملاً قائم على الاعتراف وعلى الاقرار الفعلي بالشخصية الانسانية، كقيمة عليا.

وبالطبع، فمن أجل تأمين اداء كامل للنظام السياسي وتحرير مطّرد لهذا النظام، من الضروري الوصول لأداء ذي قيمة كاملة لعمل كل البنى المكوّنة له، أي للعناصر الملموسة - للأفراد، للمؤسسات السياسية، للمجموعات الاجتماعية، ولفئات السكان الخ. لذلك، فان صياغة الطرق والآلية ذاتها، ووتائر تحرير النظام السياسي، تكتسب أهمية بالغة، اذا ما أخذنا، هنا، بعين الاعتبار ضرورة ضمان رسوخ هذه العملية. ويتطلّب كل مستوى من مستويات النظام السياسي، مقاربة خاصة عند صياغة استراتيجية التطور، وتحرير هذا النظام. فالتسرع وغياب النظرة المنهجية في تحرير الحياة السياسية، يمكن لهما ان ينقلبا إلى نتائج خطرة وغير متوقعة.

يجري الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر، على أرضية نشاط سياسي غير معروف سلفاً. والمجتمع، الذي خرج في لحظة الانتقال من وضعية الغيبوبة، يقذف الى العلن، وفي لحظة كل التناقضات الاجتماعية المتراكمة. وفي هذه اللحظة، تصبح وجهة المجتمع متعلقةً، بمن وكيف وإلى أين، يوجه سيل النشاط السياسي والمصالح السياسية وعواطف السكان؟ وكما هو معروف، فإن التدمير أسهل من البناء. لذلك من السهل هنا، تجميع رأسمال سياسي، والظهور بمظهر «الإصلاحي» و«الديموقراطي».

وقد استخدم، كالعادة، الشعار المعروف «ندمّر كل شيء حتى الأساس، وبعدها...»، من قبل العديد من قادة «الديموقراطية»، لكن للأسف، فقد تسنى لغالبية هؤلاء أن يحقق الشق الأول من هذه الوصفة المعروفة.

أمّا في أوزبكستان، فقد اخترنا طريقاً آخر لدخول الديموقراطية. فعندما حدّدنا الأهداف والمهمات الأساسية لبناء دولة القانون المستقلة، أكدنا مراراً بان المرتكز الرئيسي لبلوغ أوزبكستان قمم الحضارة والتقدم، هو الشخصية الحرة المتطورة بشكل متناغم، التي تكتنز أعلى مستويات التراث الثقافي والتاريخي وتقاليد الشعب الانسانية، والانحياز للقيم ولقواعد السلوك الانسانية العامة.

وحتى في تلك المرحلة من النشوة الاجتماعية ومرحلة التدمير الثوري، تشكلت في أوزبكستان قناعة صلبة، بأن تدمير كل شيء من دون حساب، يهدد مصير استقلال الدولة ذاته. **وقد أكدنا في مطلع التسعينات، أن هدفنا لا يكمن في اضاعة ما بُني بعمل أكثر من جيل، وإنما في الحفاظ على الجيّد، وفي اعادة تنظيم ما لم يعد يتلاءم مع المبادىء الديموقراطية، ومع مصالحنا القومية ومع استقلالنا، وفي إغناء البُنى القائمة بمضمون جديد. ولم يكن ممكناً تدمير ثقافة الشعب الأوزبكي الغنية، ولا نظام التثقيف والتعليم والعلم، لأنها تركة من النظام الشمولي. إنّ النهج الذي اخترناه، يتلخص في تحويل واعادة توجيه هذه الأنظمة، على قاعدة برنامج فكري جديد، بالاستناد لتقاليد الشعب الأوزبكي وعاداته وثقافته ولغته العريقة، ومنجزات الحضارة العالمية**. ونؤكد مرة أخرى، أن على الروحانية ان تُدخل، الى عقل وقلب الشعب، الإيمانَ بالمستقبل؛ وان تخدم تربية الحب للوطن والانسانية والشجاعة والتسامح والاحساس بالعدالة.

وللوهلة الأولى، يمكن لهذه الافكار أن تظهر أفكاراً أصولية. لكن هل الاصولية سيئة الى هذا الحد؟! بالفعل، فان الثقافة الشرقية التقليدية التي تشكلت عند شعبنا خلال آلاف السنين والتي نطمح للحفاظ عليها، تختلف كثيراً عن الثقافة الغربية. لكن الأمر الرئيسي هنا، هو الى أي حد تعتبر الثقافة التقليدية اليوم ثقافة منفتحة وقادرة على تقبّل القيم الأخرى. فالثقافات الحيوية، ليست مجرد ثقافات أصيلة فحسب، وإنما ثقافات تغني بعضها بعضاً.

ولا يجوز الخلط بين الثقافة التقليدية وبين ثقافة عصر الأبوة (Patriarcale). فالثقافة التقليدية التي توفق في ذاتها نزعتين متعارضتين، لكن تتكاملان، أي تتسمان ببعض الانغلاق ومقاومة النزعات الخارجية السطحية، وبعض الانفتاح تملك امكانيات كبيرة على التطور المستقبلي. وينبغي ان تصبح المعرفة العميقة لخصوصيات تطور الثقافة الأوزبكية، وثقافات شعوب العالم الأخرى، أساساً لكل سياسة الانبعاث الروحي للدولة الفتية. وهكذا فقد عبّرنا، حتى في السنوات الأولى لتشكل دولتنا القومية، عن ارتباط نهج التجديد والتقدم الذي اختارته أوزبكستان، بمبادىء الديموقراطية المتعارف عليها، مع المراعاة الالزامية لخصائص عملية الانبعاث الروحي، للشعب الأوزبكي.

بالفعل، الديموقراطية ليست مجرد نظرية أو عملية سياسية، وانما هي نمط حياة الشعب، أيضاً، بعقليته وبتقاليده وبخصوصيات ثقافته وبنفسيته الخ. ويمكن رفع أفكار الديموقراطية، و«زرعها» في السياسة «من فوق»، لكن الديموقراطية لا تدخل، بهذه الطريقة، الى حياتنا الفعلية. على الديموقراطية ان تصبح قيمة من قيم المجتمع، قيمة لكل انسان. وهذا ليس عملية يوم واحد. فالديموقراطية التي لا تجد حيّزاً في ثقافة الشعب لا يمكن ان تصبح مكوناً من مكونات نمط حياته. وهذا يتطلب عملية استعداد وفهم طويلة لمبادىء الديموقراطية. وقد احتاجت بعض الدول لتحقيق ذلك إلى حياة عدة أجيال.

ولحسن الحظ، فلدى أوزبكستان تقاليد لهذا التطوّر الديموقراطي. لذلك فان الأهمية الاستراتيجية لأفكار الانتقال التدريجي، والمختصر قدر الامكان، لا تتلخص، برأينا، في الحفاظ على استقرار المجتمع فحسب، وانما في الحفاظ على الارهاصات المنتعشة الجديدة للمجتمع المدني وتربيتها، أيضاً. في الوقت ذاته، يوجد تفهم عميق الى ان ثقافة شعبنا التقليدية وخصائصه ونفسيته وظروف تنظيمه الاجتماعي، ستكون عوامل ملائمة جداً لتشكل الديموقراطية، ولتكوّن المجتمع المدني في جمهورية أوزبكستان.

وهناك مسألة أخرى. حتى في البلدان ذات الديموقراطية الراسخة، تظهر بحدة بعض النتائج السلبية للنزعة الفردية. ولا يجوز التقليل من اهمية هذه الظاهرة، في أوزبكستان أيضاً.

تتغلغل الفردية الى نفسية كل واحد، وتترك تأثيرها بشكل مختلف وملموس؛ وتستخدم كل عناصر الوعي واللاوعي في الانسان. إذ ليس عرضياً عودة ظهور الميل لدى

جزء من الشباب، للبحث عن حياة سهلة ودخل عالٍ عن طريق المتاجرة في السوق، والانشغال «بأعمال مكوكية» وبالأشكال الأخرى للمساهمة في تحقيق علاقات السوق، بدل الانصراف للدراسة ولاكتساب مهنة عالية المهارة. كما ان مظاهر الأنانية والعدمية ليست ظاهرات عرضية. وحسب رأينا، فان هذا كله ما هو إلا تعبير مبتذل عن النزعة الفردية ونواقص التربية وتأثيرات البيئة المحيطة الأخرى.

ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها بوجه هذه الظواهر، بالاضافة لتدابير التأثير الحقوقي؟

من المعروف أنه لا توجد في حقل العقائدية فراغات أو ثغرات. فعقائدية الاستقلال الوطني، المصاغة على أساس التقاليد التقدمية للثقافة الروحية والعقائدية والسياسية لشعوب أوزبكستان، تستطيع التصدي لتأثير النزعة الفردية المدمر. ولا ينبغي ان ينحصر العمل الفكري وترويج أفكار الاستقلال والروحانية العالية والاخلاق والثقافة، على حملة واحدة. كما لا ينبغي ان تتحول الروحانية والاخلاق السامية الى مقولات مجردة، ولا ينبغي ان تصبح همّ وعمل الأدباء والمربين فقط. ان تربية المواطن ذي الأخلاق العالية، هي قضية كل واحد منا.

ولدينا كل الأسس للاقتناع، بأن أهداف بناء الدولة الديموقراطية القائمة على الاقتصاد الحر في بلدنا، وبالترابط مع بناء المجتمع المدني المنفتح، هي أهداف قابلة للتحقيق فعلياً.

أما الضمانة لذلك فهي: التاريخ الغني، الثقافة العظيمة التي قدمت مساهمة كبيرة لكنوز الحضارة العالمية؛ القدرة الذهنية والطبيعية الضخمة، والروحانية العالية، والقيم الاخلاقية، لشعبنا المتشكلة خلال حياة العديد من الأجيال؛ حب العمل والانفتاح ورغبة الناس الذين يقطنون أرضنا باحتلال المكانة اللائقة بهم في المجتمع الدولي.

ان كل خصائص الطبع القومي هذه، التي ساعدت خلال القرون على ازدهار العديد من الحضارات في أراضي هذه المنطقة، ستكون، دون أدنى شك، ركيزة قوية وحافزاً للتحولات الضخمة، وللتجديد في أوزبكستان على أعتاب القرن الواحد والعشرين، وفي مطلعه.

تكوّن علاقات السوق
وتشكّل طبقة المالكين

مع كل يوم من تقدمنا على طريق الاستقلال يتضح اكثر، فأكثر، ان الشروط البالغة الأهمية والحاسمة للحفاظ على الاستقرار وعلى ضمان أمننا القومي، هي التنفيذ السريع لعمليات الاصلاح العميق ولتجديد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا.

ان الاولويات المبدئية لاصلاح المجتمع، هي التحولات الاقتصادية، والتخلي الواضح والنهائي عن نظام التوزيع التعسفي ـ الاداري، وتشكيل العلاقات الاجتماعية المستندة الى اقتصاد السوق.

ويستند نموذج الانتقال لعلاقات السوق عندنا، على المراعاة التامة للظروف الخاصة لجمهوريتنا، ولخصوصياتها وتقاليدها وعاداتها، ولنمط الحياة؛ ولتصفية التركة الثقيلة للتطور الوحيد الجانب، والمتضخم للاقتصاد في الماضي.

وفي الوقت ذاته، استوعب نموذجنا أفضل ما جاءت به التجربة العالمية وتلك البلدان، التي اجتازت هذه الطريق غير البسيطة في تجديد وتحويل البلاد والمجتمع.

ان تحليل مرحلة التطور المستقل المنصرمة واستخلاص نتائجها يقدّمان كل الأسس للحديث عن اتقان وصحة النموذج الأوزبكي للاصلاح. وتعترف به اليوم المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية المرموقة، والكثير من بلدان العالم؛ والأهم من ذلك، أن الحياة تؤكد صحته.

ويجبر واقع ما بعد الاتحاد السوفياتي، الكثير من القادة والسياسيين والاقتصاديين، بهذا المقدار أو ذاك، على العودة الى مبادىء وعناصر نموذج اصلاحات السوق التي اعتمدناها.

عمّ يجري الحديث؟

بالدرجة الأولى يجري الحديث عن أن هؤلاء يقتنعون وبتجربتهم، بأن التسييس المفرط للاقتصاد، وإخضاعه للحاجات الإيديولوجية، ولمصالح الأحزاب والحركات المختلفة، يعرقلان تطور الاصلاحات الاقتصادية وتحولات السوق.

ثانياً: من الصعب، تأمين الانتقال من النظام التعسفي والاداري الى مبادىء اقتصاد السوق، في ظل تجاهل دور الدولة المنظم للحياة الاقتصادية.

وبالطبع، سوف يتراجع تأثير المؤسسات الحكومية بشكل متناسب بالارتباط مع ثبات قواعد السوق، وضمان عدم الرجوع عن هذه الاصلاحات.

ثالثاً: ويوماً بعد يوم، نقتنع بضرورة تغيير تفكير الناس، وتعزيز القيم الديموقراطية، واحترام القانون، وتحقيق سيادته في وعيهم. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة، اذا أخذنا بعين الاعتبار تنامي الرشوة في المجتمع، ونمو الجريمة المنظمة في هذه البلدان.

رابعاً: ان الحياة ذاتها، تبرهن اليوم بانه حيث يُستخف بأهمية السياسة الاجتماعية القوية كمكوّن مهم في إصلاحات السوق، يظهر التوتر الاجتماعي والمجابهة، مما يؤدي الى ضرب سمعة الإصلاحات ذاتها.

خامساً: وكما تقول الحكمة الشعبية، لا يمكن احتضان ما لا يمكن احتضانه، أي أنه يستحيل حل كل شيء دفعة واحدة. ومن المهم اعتماد الاستمرارية والتدرج في حل المشاكل، مع مراعاة أولويتها وأهميتها.

ويسمح، هذا من جهة، بالاستخدام الفعال والهادف للموارد المحدودة دون ان تتشتت. ومن جهة أخرى يتيح امكانية ادخال التعديلات على برنامج تنفيذ الاصلاحات، وعلى قاعدة تقييم النتائج، حيث يكون ذلك ضرورياً.

سأورد بعض الأمثلة من حياة جمهوريتنا. فلو لم تضع مهمة تامين المنتوجات النفطية والغاز والحبوب والمحروقات لبلدنا منذ الأيام الأولى للاستقلال، لكان من الصعب علينا الانتقال لحل المشاكل الأخرى التي واجهتنا، والتي لا تقل أهمية عن غيرها.

وعندما كنا نحل المهمة الاستراتيجية الشاملة ـ مهمة تحويل الاقتصاد الى سكة السوق ـ عملنا كل ما هو ممكن، للحؤول دون تراجع الانتاج بشكل حاد، وبروز حالة مستعصية على الرقابة، والتحكم في الاقتصاد.

نعم، ان الاختلالات الاقتصادية الكلية، مكافحة التضخّم، والحد من الكتلة النقدية، ومن عجز موازنة الدولة، هي شروط مهمة وحتمية لاداء آلية السوق، ولإشاعة الاستقرار الاقتصادي والمالي، وللنمو الراسخ.

الى جانب ذلك، تكتسب وتائر وطرق التوصل الى هذه الأهداف أهمية خاصة.

ان الوضع الذي يتم فيه التوصل لتحقيق هذه الاهداف، على حساب الانهيار المريع للانتاج وجموده وتدهوره؛ وكنتيجة لذلك، على حساب تزايد العجز عن الايفاء بالمدفوعات وتنامي دين الدولة واتساع العجز في الموازنة، والعجز عن تنفيذ الموازنة الحكومية؛ وعبر التردي الحاد للوضع المادي للغالبية العظمى من السكان، وافتقارها؛ لا يمكن اعتباره وضعاً طبيعياً ومستقراً.

وإذا كان العجز عن دفع الأجور، ومعاشات التقاعد والمساعدات، قد أصبح اليوم في غالبية هذه الدول تهديداً لانفجار اجتماعي، فينبغي التفتيش عن السبب في الاخطاء والهفوات المرتكبة خلال تنفيذ نهج الاصلاحات، الذي اختير وفي التقليد الأعمى والأحمق لنماذج الإصلاح غير المفيدة لظروفهم.

ومن المفيد، حسب رأينا، التوقف عند مسألة هامة أخرى؛ ولاسيما أن الحديث يجري عن دعم المنتجين الداخليين في ظل تكون اقتصاد السوق. ومن المعروف ان الكثير من البلدان في المجال السوفياتي السابق وجّهت، في المراحل الاولى للإصلاح، جزءاً كبيراً من الموارد الداخلية والقروض لتوسيع الواردات من السلع الاستهلاكية، قبل كل شيء، مبعدة بذلك، ارادت ذلك أو لم ترد، منتجي هذه البلدان عن أسواقها الداخلية. وفي نهاية المطاف تمَّ استهلاك موارد مالية ضخمة في ضوء تراجع الإنتاج وحتى في ظل انهيار الصناعة والزراعة الوطنية.

أما نحن، فقد اخترنا أصعب الطرق. فقد كنا مضطرين في المراحل الأولى للإصلاح للحد من السوق الاستهلاكية بعض الشيء، ووجهْنا في الوقت عينه وسائل وموارد، للتحولات البنيوية في الاقتصاد؛ وانشانا بذلك قاعدة عصرية مجهزة بتكنولوجيا حديثة، لإنتاج موجّه للتصدير، ولإغراق السوق الداخلية بسلع المنتجين الوطنيين. وانطلاقاً من هذه الأهداف يذهب الجزء الأساسي من الموارد المالية الخاصة والقروض للاستثمار، بالدرجة الأولى، ولاستيراد التقنية والتكنولوجيا الجديدة الى الجمهورية. واليوم باتت

هذه السياسة تعطي ثمارها. انها مصنع انتاج السيارات في مدينة آساك، وتشغيل مصنع تصنيع النفط في بخارى، حفر بعض المناجم في كوكدومالاك ومينغبولاك، وبناء عشرات المشاغل والمصانع لإنتاج النسيج والثياب بمشاركة أجنبية، ومصانع لإنتاج السبيرتو في انديجان وكوكاند ويانغيول، ومصنع السكر في اقليم خوارزم، مصنع الفوسفوريت في قيزيل كوم، ومصانع عديدة أخرى في ألمليك وناڤوي، ومشاريع الصناعة الكيميائية، وادخال سكك حديد جديدة وطرق السيارات، ومشاريع اتصالات جديدة، وتحسينات في المدن والقرى وعشرات المشاريع الجديدة الحديثة في الصناعة الخفيفة والغذائية المحلية.

وأنا مقتنع، بأن الناس سيشعرون، سنة بعد سنة وبمقدار تقدم أنواع الانتاج والقطاعات التقدمية الجديدة التي تم انشاؤها، أكثر فأكثر بصحة طريق التجديد والإصلاحات التي اخترناها.

لقد تجاوزنا أكثر السنوات صعوبة وتوتراً، سنوات العمل الهادف لانشاء دولتنا الخاصة والقاعدة الاقتصادية للبلد، ولحماية مصالح الجمهورية وشعبها.

لقد عملنا الكثير من أجل فتح أوزبكستان امام العالم، ولوضع القاعدة الضرورية والحقوقية والتعاقدية، للتعاون وللتكامل في الاقتصاد العالمي.

ان خبرة الاصلاح الاقتصادي المكتسبة خلال سنوات الاستقلال، تسمح اليوم باستخلاص جملة من الاستنتاجات الهامة التي تشكل قاعدة للديموقراطية المطردة للاصلاحات ولضمان الاستقرار في المجتمع.

الاستنتاج الأول. من الضروري لنا ان نفهم حقيقة بسيطة مفادها انه اذا لم نوفر الظروف الضرورية، والآلية الفاعلة لتحقيق مصالح الانسان؛ واذا لم ندخل هذه المصالح كقوة محركة نشيطة، فلن نستطيع السير بشكل هادف على طريق التجديد والتقدم. لذلك ينبغي إيجاد الظروف والمقدمات الضرورية، لضمان الحرية الاقتصادية للانسان، وللمشاريع، ولكل العملاء الاقتصاديين.

فتجاوز النتائج الثقيلة لتركة النظام الشمولي، وكسر حدة الأزمة الاقتصادية، واضفاء طابع تطور راسخ على الاقتصاد؛ كل هذا، يمكن تحقيقه نتيجة تنفيذ اصلاح اقتصادي هادف واسع، ونتيجة الجذب الواسع للناس الى عملية الاصلاح. وينبغي ان يعيش همّ الاصلاحات كل قائد، وكل عامل، وكل انسان تقدمي في الجمهورية.

في الوقت ذاته، ينبغي التخلي عن مبادىء الادارة التعسفية، التي أثبتت فشلها؛ وعن نظام التوزيع المركزي الخاطىء، وعن سيكولوجيا المساواة المصطنعة، والعيش على حساب الغير.

والارث الرئيسي المتبقي من السنوات الماضية والذي تنبغي تصفيته؛ هي الفهم المشوه لمكانة الانسان في المجتمع، والتصوّر المضر عن الانسان كبرغي صغير، وان على الدولة ان تحل المشاكل عنه. في ظل هكذا علاقة، يتشوه فهم مغزى نشاط الانسان وامكانية إيجاد ظروف الحياة اللائقة، على حساب العمل الشخصي.

ان ضرر الارث، يكمن أيضاً في القاعدة القائلة بانه عندما تكون الدولة غنية، ستكون العائلة غنية وسيكون الانسان ايضاً غنياً، وليس العكس. من الصعب في هذه الحالة، أن نأمل ببلوغ فعالية إنتاج وانتاجية عمل عالية. ويكمن الطابع التدميري لهذه الرؤية، في الاعتقاد السائد حتى الآن في وعي بعض الناس: الدولة غنية، إذاً فهي تطعمنا.

ان الانتقال الى اقتصاد وعلاقات السوق يستطيع وحده ابراز القدرة المبدعة والخلاقة للانسان، وتجاوز الاتكالية، وإحياء الشعور المفقود بأن الانسان سيد نفسه وعمله.

الاستنتاج الثاني: سوف تعطي الاصلاحات النتيجة المتوخاة، عندما تحل مسائل الملكية وعندما تتشكل في الجمهورية طبقة المالكين المتوسطين فقط.

عند دراسة مسائل اصلاح اقتصاد المجتمع المستقر والراسخ، من الضروري الأخذ بالاعتبار ذلك الدور الذي تلعبه ممارسة العمل الاقتصادي الخاص في بناء المجتمع، وفي دعم وتعزيز الاستقرار الاجتماعي - السياسي. ان طبقة الملأك المتوسطين بالذات، هي ركيزة المجتمع المدني المتشكل.

والمقصود هنا، أنه اذا كان تعدد أشكال الملكية والملكية الخاصة، بالدرجة الأولى، الأساس الاقتصادي لرسوخ الأسس الديموقراطية لأي دولة من الدول، فإن الأساس السياسي يتمثل في وجود فئة قوية من مالكي وسائل الانتاج الفعليين المتوسطين. إن غلبة هؤلاء بين السكان، هي الضمانة لاستحالة العودة عن الاصلاحات الاقتصادية - الاجتماعية الى الوراء.

لذلك، فاننا نربط كل عملية التحولات الاقتصادية، بحل هذه المهمة الهامة في

الجمهورية. نعني بها، تشكيل فئة المالكين المتوسطين الفعليين. فالإنسان، من غير أن يشعر بأنه مالك فعلي؛ لن يناضل من أجل حقوقه، ومن أجل النتائج النهائية للانتاج وفعاليته، ولن يطمح للحفاظ على استقرار المجتمع وحمايته.

الاستنتاج الثالث: تتشكل طبقة المالكين الفعليين عن طريق بناء الاقتصاد المتعدد الانماط: بواسطة تخصيص مشاريع الدولة، وبواسطة تحفيز تطور الإنتاج الصغير والمتوسط، وانشاء سوق الأوراق المالية (البورصة).

وعلى المدى الاستراتيجي نضع امامنا مهمة بناء الاقتصاد المتعدد الأنماط، الذي ستكون الأولوية فيه، للملكية الخاصة وللعمل الصغير والمتوسط.

ان خصوصية بلدنا، وفائض العمل الكبير، والقاعدة المتطورة توفر المواد الأولية، وكذلك التقاليد وعقلية شعبنا تفترض، موضوعياً، ضرورة التطوير النشيط للعمل الصغير والعائلي وللعمل الخاص.

ويعني العمل الصغير، ظهور الطبقة المتوسطة من أرباب العمل، الذين يساعدون على تطبيع الوضع الاقتصادي والسياسي في المجتمع. وهذا يعني إشباع السوق المحلية بالسلع والخدمات الاستهلاكية، ويعني أيضاً خلق فرص العمل. وينبغي، دائماً، الأخذ بعين الاعتبار، أن التطوير اليومي الواسع للأعمال الصغيرة والمتوسطة يتيح لنا امكانية حل المشكلة المعقدة، مشكلة تأمين فرص العمل للسكان، وخصوصاً في الريف وفي المناطق التي تمتاز بفائض في الموارد البشرية.

وباستخدام الجذور التاريخية وذهنية الشعب، يمكن إنشاء شبكة واسعة من المشاريع الصغيرة القادرة ليس على تزويد السوق بالسلع الغذائية فحسب، وإنما على الانتاج القادر على المنافسة في الأسواق الخارجية أيضاً.

ومن حيث المبدأ، لا بد من التوصل لوضع تحتل فيه الأعمال الصغيرة والمتوسطة دوراً رائداً، في بنية انتاج الجمهورية، وفي بنية الصادرات، كأكثر مجالات الاقتصاد حيوية، وقدرة، على التحوّل.

ويكتسب الرفع المطّرد لفعالية ولمردود الاستثمارات الفردية للسكان، وتقديم المساعدة الحكومية لها، أهمية بالغة عندنا من أجل تحقيق هذه السياسة الشاملة.

وننطلق في الوقت عينه، من ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ينبغي ألاّ تنشأ على قاعدة تقنية بدائية وقديمة، وإنما على قاعدة عصرية. لذلك ينبغي التفتيش، دائماً، عن مصادر جديدة لتطويرها، على حساب الجذب الواسع للاستثمارات الأجنبية، وعلى حساب المصادر الداخلية والقروض المصرفية.

وتمّ في أوزبكستان خلال سنوات الاستقلال إيجاد الظروف الحقوقية والمؤسسات المدعوة للتأثير على تطور الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مثل غرفة رجال الأعمال ومنتجي السلع، صندوق ـ الأعمال، وكالة التامين «مالاد»؛ وتوجد شبكة من الشركات ومؤسسات الاستشارات والهندسة، والأعمال ـ الحاضنة incubateurs d'entreprises.

ويكمن الأمر الرئيسي في ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أصبحت حقيقة. فقد زاد عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مطلع ١٩٩٧ عن ١٠٠ الف وحدة. عدا ذلك، تمّ انشاء أكثر من ١٩.٥ الف مؤسسة زراعية، والأهم من كل ذلك، أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تنشأ في جميع حقول الاقتصاد.

الاستنتاج الرابع: تشهد تجربة البلدان التي تتمتع بمؤسسات سوق متطورة بأن الجزء الأساسي من فئة المالكين المتوسطين الفعليين يتشكل من طريق جذب الوسائل النقدية للسكان الى سوق الأوراق المالية (سوق السندات والأسهم)؛ ومن طريق مختلف أنواع الودائع المصرفية. وعلى أساس وضعية سوق الأوراق المالية يمكن الحكم على سرعة تكوّن علاقات السوق.

ويتم جذب موارد الناس النقدية الحرة بواسطة انشاء سوق الأوراق المالية، وبذلك نساعد على حل مهمة هامة في إشاعة الاستقرار الاقتصادي أي تعزيز التداول النقدي، وبالتالي تعزيز العملة الوطنية.

والأمر الرئيسي، أنه عبر امتلاك الأسهم والمشاركة في السوق المالية، يظهر لدى الناس اهتمام بامتلاك هذه الأوراق المالية، وخبرة وثقافة التعامل بها.

والمهم، أن لا يسمى المساهمون بهذا الاسم، لأنهم يملكون أسهماً فقط، وانما لأنهم ملأكون فعليون لجزء من الملكية ولهم الحق كملأك في التأثير على النشاط الانتاجي والمالي للمشاريع.

وهناك أمر آخر: إن بلوغ الأهداف المرسومة لتطوير السوق المالية في الجمهورية

ممكن، في ظل التشكيل السريع للسوق المالية الثانوية، وفي ظل تكامل سوقنا مع الاسواق المالية العالمية فقط.

الاستنتاج الخامس: اننا نبني دولة القانون. وهذا يعني، أن على الاقتصاد التشكّل والتأسّس على قاعدة حقوقية وتشريعية. ان القاعدة الحقوقية المتينة الكامنة في أساس عمليات الاصلاح، تجعل هذه العمليات راسخة وغير مرتدة.

ولا يجوز السماح، بأي شكل من الاشكال، ان يتم اصلاح الاقتصاد على قاعدة الارادوية والذاتية وانعدام القانون. ومعروفة جيداً النتائج التي تؤدي اليها الطرق التعسفية والادارية، في الادارة عندما تخرق القوانين والأنظمة.

واذا ما ظهرت ضرورة لادخال تصحيحات على نهج الاصلاحات؛ أو ضرورة للتعديل أو للتغيير فينبغي، بالدرجة الأولى، تغيير الوثائق وإدخال التعديلات الضرورية على التشريعات. إن هذا ينبغي ان يتم، بعمل تشريعي منهجي، وليس بقرارات اعتباطية.

وينبغي أن يتغير الاقتصاد والانتاج في أطر الحقل الحقوقي القائم. وهذا ليس ضرورياً لتأمين عدم الرجوع عن الاصلاحات فحسب، وانما، الأمر الرئيسي، هو ان يشكل ذلك ضمانة للاصلاحات ذاتها، التي بدونها لن تزيد سمعة هذه الاصلاحات، وبدونها لا يمكنها ان تشمل كل السكان.

لقد جرى خلال سنوات الاستقلال تشكيل حقل حقوقي واسع، يقوم على المبادىء والقواعد الحقوقية المقرّة في التجربة الدولية، والتي تنطلق من أولوية حقوق الانسان وحرياته. وقد خطونا خطوة كبيرة، من تسلط وتعسف النظام الشمولي الى قواعد التنظيم الحقوقية لعلاقات الانسان المتنوعة، بأجهزة السلطة الحكومية، والادارة وبالبنى الادارية - الاقتصادية، لكل أشكال الملكية.

الاستنتاج السادس: عند تحديد نهج الاصلاحات وأسلوب تنفيذه، من المهم إيلاء الانتباه لتلك الحلقات التي تتمتع بأهمية كبيرة، في مجال إصلاح المجتمع وتجديده.

١ ــ اننا نولي الأهمية الأساسية في كل سلسلة الاصلاحات الاقتصادية للتغيير في القطاع الزراعي. ففي هذا القطاع بالذات، توجد موارد ضخمة يمكن لإدخالها حيّز التنفيذ أن يؤمن نتائج ملموسة في الوقت القريب.

ويتعلق مصير كل التحولات الاقتصادية، واستقرار الشعب ورخاؤه، بمدى العمق الذي تطال به الإصلاحات الجذرية القطاع الزراعي، وبمدى شمولية الإصلاحات للريف.

ان تطوير آليات السوق في الريف، وانبعاث الشعور لدى الفلاح بانه سيد نفسه، ينبغي ان يتم من طريق تطوير علاقات الملكية، واعادة تنظيم التعاونيات الزراعية وتحويلها الى مشاريع تستند الى منح جزء من الملكية للفلاح؛ وعن طريق تعميق علاقات الاستئجار الاقتصادية الداخلية، وتقديم الأرض للفلاح لاستخدامها مدى الحياة مع حق توريثها؛ وعلى أساس التطوير الواسع لأنواع المزارع الفردية العائدة للفلاحين، وغيرها.

ويكمن الأمر الرئيسي في إنتاج آلية اقتصادية في الريف، تتيح الفرصة لكل فلاح بالعمل باهتمام وبالتصرف بحرية بمنتوجه، وبتأمين الدخل لعائلته.

ان الاتجاه البالغ الأهمية في إصلاح الزراعة، هو تحرير فائض الأيدي العاملة الموظفة اليوم في الإنتاج الزراعي، وجذب هذا الفائض الى مجالات الاقتصاد الأخرى. **فالزراعة ذاتها لا تستطيع ان تؤمن العمل لكل الذين يسكنون المناطق الريفية.** وهذا يشكل عائقاً أمام اصلاح الزراعة: حيث يتم ادخال تدريجي لطرق تصنيع الإنتاج الزراعي العالية الفعالية، واستخدام الكيمياء الزراعية، بينما تبقى إنتاجية العمل متدنية. لكن هذا هو الجانب الاقتصادي، فقط، للمسألة. في حين يوجد جانب اجتماعي أيضاً. حيث ان كثيراً من سكان الريف، والشباب، خصوصاً، لا يتمتعون بامكانية ايجاد فرصة العمل، وتدبر شؤون حياتهم، ممّا يولد مشاكل اجتماعية حادة في الريف تحمل في طياتها خطراً كامناً لاختلال اجتماعي.

لذلك فاننا ننظر لإيجاد فرص العمل الجديدة على حساب انشاء المشاريع الصغيرة ذات التكنولوجيا العصرية في الريف، على أنه مهمة أساسية. ووضعنا أمامنا مهمة انشاء قطاعات جديدة هامة في الريف، هي البنية التحتية الانتاجية والاجتماعية، شبكة الاتصالات، الخدمات المنزلية العصرية. فقطاع الخدمات قادر، في ظل تنظيمه الملائم، ليس على تأمين العمل لكل الراغبين في الريف فحسب، وانما على تغيير وجه الريف وثقافة الحياة الريفية، أيضاً؛ ويساعد بذلك على اشاعة الاستقرار في الوضع الاجتماعي - السياسي في البلاد.

٢ ـ ان تنفيذ التحولات البنيوية العميقة في الاقتصاد، هو الشرط البالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار في المدى الاستراتيجي، ولبلوغ الاستقلال الاقتصادي، ولضمان النمو الاقتصادي، ورخاء سكان الجمهورية.

وتعتبر التحولات البنيوية، المفتاح المحدّد لتأمين استقلال جمهوريتنا الاقتصادي. فتلك البنية التي ورثناها كانت قد انشئت انطلاقاً من مصالح الاتحاد السوفياتي، وقد تناسبت مع الظروف الاتحادية لتقسيم العمل، حيث كانت أوزبكستان تقوم بدور التابع في مجال الخامات.

لذلك فإن المهمة البالغة الاهمية لسياستنا الداخلية، هي التجاوز الحاسم للتخصص الوحيد الجانب لاقتصادنا في انتاج المواد الأولية، ولانحصاره بحدود ضيقة، رسمها في السنين السابقة ما سمي بالتخصص الاتحادي الداخلي.

فخلال عدة عقود من الزمن، كان اقتصاد الجمهورية جزءاً من مجمّع اقتصادي وطني موحّد يقوده المركز. وكان الكثير من القرارات المأخوذة بعيداً عن مصالح أوزبكستان. فبقيت الجمهورية مورّداً للخامات الرخيصة وللموارد المعدنية الاستراتيجية وسوقاً واسعة للمنتوجات الجاهزة. ولم يعمل الجزء الأساسي من المشاريع، على إشباع سوق الجمهورية المحلية، وإنما للتصدير، لتصدير منتوجات خضعت لتصنيع أولي. **وقد جرى استغلال الطاقة الطبيعية الضخمة للجمهورية، بينما استقرت المداخيل خارج حدودها.**

وما زالت حتى اليوم تسيطر في العديد من القطاعات، أنواع انتاج ذات دورة تكنولوجية غير ناجزة. وهذه الدورة تنقطع عند مرحلة التصنيع الأولية للخامات واعداد المنتوجات نصف المصنّعة. وهذا يضع اقتصادنا اليوم في وضعية ضعيفة وسريعة العطب، ويشكل عاملاً معرقلاً لتطوّره الراسخ.

ان استقلال الجمهورية، يتطلب مستلزمات جديدة لبنية الاقتصاد. وتعتبر التحولات البنيوية عملية صعبة منهكة وطويلة. وعند تنفيذ السياسة البنيوية ينبغي ان ننطلق من متطلبات اقتصاد السوق: ومن الأخذ بعين الاعتبار مسألة أن السوق تنتج شكلاً جديداً لتقسيم العمل، على أساس مبدأ الفعالية والمنفعة العالية جداً.

ويسمح تطوير البنية المناطقية لاقتصادنا، بالاستخدام المطلق والفعال للموارد

وللامكانيات الاقتصادية الضخمة، وبتصفية الاختلالات المناطقية المتشكّلة، وبمكافحة البطالة بشكل فعال؛ وهذا هو الأهم.

ينبغي ان تكون التحولات الاقتصادية خاضعة قبل كل شيء، لحل مشكلة التصنيع العميق للخامات الزراعية، وللموارد المعدنية، ولرفع درجة اكتمال الدورة التكنولوجية.

ويكتسب الوصول الى التكنولوجيا الطليعية، والى بنية انتاج عصرية، وتشكيل مجموعة قطاعات مترابطة في سياق تصنيع الموارد المعدنية والخامات، أهمية بالغة.

ولا تقل عن ذلك أهمية مهمة جعل اقتصادنا، وبالدرجة الأولى سوقنا الاستهلاكية، أقل عرضة لتأثير العوامل الخارجية المولّدة للاختلال.

فهل يتوافق مع مصالح أمننا القومي، الوضع الذي كنا مضطرين لأن نستورد فيه كل حاجاتنا من السكر والحليب الجاف والمواد الغذائية الخاصة بالأطفال، والجزء الأساسي من الحبوب واللحوم ومشتقات الحليب والبطاطا والسبيرتو؛ بينما نحن نتمتع بأفضل الظروف المناخية والطبيعية؟ وحتى الأشياء البسيطة جداً والضرورية للحياة اليومية مثل عيدان الكبريت والملح، كنا مضطرين لاستيرادها.

لذلك فان تامين تزويد الجمهورية بالسلع الضرورية والمهمة معيشياً، وقبل كل شيء من طريق تنظيم انتاجها، يعتبر أحد المهمات الرئيسية للأمن القومي وللاستقرار الراسخ. وهذا لا يكتسب أهمية اقتصادية فحسب، وإنما أهمية سياسية أيضاً.

إن مهمتنا الرئيسية، هي ضمان التوصل لإنتاج منتوجات مطلوبة ليس داخل الجمهورية فحسب، وانما في السوق العالمية أيضاً.

فعبر المشاريع المختلطة نحصل على امكانية الوصول للتكنولوجيا المعاصرة، وللمستوى العصري لتنظيم الانتاج. ومن جهة أخرى، نحن بحاجة لشركاء أجانب بشخص شركات مرموقة وقوية، لضمان تصدير سلعنا، وايجاد أسواق تصريف لها في ظل المنافسة القاسية.

واذا ما أردنا أن نقيِّم النتائج الأساسية للاصلاحات الاقتصادية خلال سنوات الاستقلال، يمكن القول، بكل ثقة، بأنه قد تسنى لنا تنفيذ الكثير من البرنامج المرسوم للتجديد وللتقدم.

فاقتصادنا يدخل تدريجياً، وبالاستناد الى القواعد القانونية الصلبة التي تم ارساؤها، وبالاستناد الى التحولات المؤسساتية، الى اقتصاد السوق؛ ويصبح أكثر استقراراً ورسوخاً. وهذا ما تشهد عليه حصيلة السنوات المنصرمة، خصوصاً سنة ١٩٩٦.

أولاً: تمّ التوصل لاستقرار اقتصادي كلي راسخ، كنتيجة لاصلاح الاقتصاد كله. وكانت نتيجة التنفيذ الناجح للبرنامج المرسوم، بلوغ نمو في المؤشرات الاقتصادية الأساسية. وتعتبر مؤشرات الناتج الاجمالي الداخلي، وحجم المنتوج الصناعي، وانتاج السلع الاستهلاكية والمستوى الأدنى الراسخ لعجز موازنة الدولة، وتخفيض مستوى التضخم بمعدل الضعفين خلال سنة، تاكيداً ملموساً للاستنتاج المذكور أعلاه.

وانشئت في الجمهورية قاعدة مادية ومالية ومؤسساتية صلبة، من أجل النمو المطّرد للاقتصاد، ولزيادة النشاط الاستثماري.

ثانياً: ويشارف على الاكتمال النظام النقدي الوطني. فقد نُفِّذت تدابير موجهة لتعزيز العملة الوطنية. وقد سمح ذلك بزيادة دورها كوسيلة موحدة للدفع. وفّرت الظروف التنظيمية والحقوقية، لتطور السوق المالية خارج البورصة.

وتمّ تجميع احتياطات كافية وراسخة من الذهب والعملات، التي تسمح بالقيام بالصفقات في البورصة الأوزبكية بشكل منتظم.

ثالثاً: وجرى، عموماً، انشاء البنية التحتية للسوق (l'infrastructure de marché). وانشئ النظام المصرفي الجديد والنظام المالي والضرائبي، وشبكة البورصات المالية وبورصة السلع وبورصة الخامات وشركات التأمين والمحاسبة، وبُنى السوق الأخرى. وتُرسى، بنشاط، أسس الأداء الواسع للسوق المالية. وبُني أحد أكبر مراكز البورصة في آسيا الوسطى، المزود بنظام كمبيوتر عصري، ونظام اتصالات متطور. والأمر الرئيسي هنا، هو ان بنى السوق، بدأت تعمل، فعلياً.

رابعاً: تعمقت واتسعت عمليات التخصيص. ونتيجة لتحولات السوق الواسعة أصبحت حصة القطاع غير الحكومي في عدد العاملين في الاقتصاد وفي المنتوج ٧٠٪، و ٣٥،٥٪ من المنتوج الصناعي و ٩٧،٧٪ من المنتوج الزراعي.

في الوقت ذاته لا يتم التخصيص من أجل التخصيص، وانما لكي تجد الملكية صاحبها

الفعلي، ولكي تقع بأيدي أولئك القادرين على العمل والذين يفهمون بعمق المتطلبات العصرية لتنظيم الادارة، والقادرين على جذب الاستثمارات، وتأمين إنتاج سلع قادرة على المنافسة لصالح الناس والمجتمع كله.

خامساً: وتجد المهمات الاستراتيجية في مجال التغيرات البنيوية في الاقتصاد تجسيدها العملي. فقد انشئت قطاعات صناعية جديدة، مبدئياً ـ قطاع انتاج السيارات، البيولوجيا الجزئية، صناعة الورق ومواد التلصيق وغيرها. وشهدت تطوراً ديناميأ القطاعات التي لا تغير وجه اقتصادنا فحسب، وانما تضمن استقلاله أيضاً عن العوامل الخارجية وتسمح بنمو الناتج المحلّي الداخلي، وارتفاع مستوى معيشة السكان.

سادساً: تتغير عقلية سكاننا ويتزايد التكيف مع شروط الحياة المتغيرة. وهذه الميول هي قبل كل شيء نتيجة للتطور الصاعد لأوزبكستان على طريق الاصلاحات والتجديد، وللنتائج الملموسة التأثير لهذه الاصلاحات على كل نمط الاقتصاد، ونمط معيشة الناس.

وانعكست، ايجابياً، المنجزات في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ الروحية على السيكولوجيا الاجتماعية للمواطنين. واختفى انعدام الثقة، وحتى الضياع الذي انهال عليهم من جراء التغيرات، والذي شغل وعيهم في المرحلة الأولى للاصلاحات. وتتكيف تدريجياً اليوم، شرائح واسعة من السكان مع الوقائع الاقتصادية، وتبدأ هذه الشرائح ذاتها بالمساهمة النشيطة في عمليات اصلاح كل جوانب حياة مجتمعنا. وتسمح هذه التغيرات، في أساليب عمل ودوافع السلوك الاجتماعي لسكان أوزبكستان، باستخلاص استنتاج مفاده، انه جرى انعطاف في مجال اكتساب البلاد المزايا الإيجابية الراسخة للوضع الجديد، وأرسيت أسس صلبة للتطور المستقر والراسخ لأوزبكستان، ولتعزيز أمنها واستقرارها.

السياسة الاجتماعية القوية
ونمو نشاط السكان الاجتماعي

في مرحلة إصلاح الدولة الوطنية، وتنفيذ الإصلاحات الديموقراطية وتحويل الاقتصاد، والانتقال لعلاقات السوق، من الضروري ايلاء اهتمام خاص بالمشاكل الاجتماعية. وهذا ما تذكّر به الخبرة الغنية للتطور الاجتماعي، للعديد من بلدان العالم. وهذا ما يشهد عليه تحليل الوضع الاجتماعي ـ السياسي والاقتصادي للدول المستقلة الجديدة خلال سنوات الاصلاح.

ويعلمنا التاريخ بأن المشاكل الاجتماعية والتناقضات ترتدي ـ في المنعطفات الحادة بالذات، وعندما يجري تبديل التشكيلات الاجتماعية ـ طابعاً متفاقماً بشكل استثنائي، وتشكل عاملاً كامناً لتهديد الأمن القومي، وللسلم الأهلي، وللاستقرار... الخ.

عمّ ينتج ذلك، وما هي الأسباب الرئيسية التي تملي ضرورة إيلاء الاهتمام الخاص لمسائل الاستقرار الاجتماعي في المرحلة الانتقالية؟

ان الأسباب الأكثر أهمية، برأيي، هي التالية:

السبب الأول: من حيث المبدأ، كانت التناقضات الاجتماعية تشكل القوة المحركة للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتتعلق التحولات الاجتماعية وطابعها، بدرجة حدة المشاكل الاجتماعية المتراكمة، وبقدرة بُنى السلطة على حل هذه المشاكل. فاما ان تتم هذه التحولات باسلوب ارتقائي ومستمر، وإما ان تتخذ اشكالاً جذرية، على شكل احتجاجات اجتماعية، وانفجارات عفوية، وصولاً حتى الحروب الأهلية والثورات.

لذلك، فان تجاهل المزاج الاجتماعي للناس، والمشاكل الاجتماعية في كل مراحل التطور، يسبب تهديداً كامناً للاستقرار، وللأمن القومي.

السبب الثاني: يكتسب تحقيق التشجيع الاجتماعي للناس، أهمية بالغة. فالانسان بطبيعته كائن اجتماعي لذلك فإن مدى قدرته على تحقيق طاقته في سياق الاصلاحات

ومدى تطابق تصوراته عن مغزى وأهداف الاصلاحات مع نتائجها الفعلية يكتسبان أهمية بالغة.

يوفّر تأمين الحياة الحرة اللائقة، ورخاء الناس الذين يقطنون أرضنا، كل الشروط الضرورية لكي يتمكن كل انسان من تجسيد حقوقه وامكانياته الكامنة، تلك هي المهمات البالغة الأهمية التي نضعها نصب أعيننا في سياق إصلاح مجتمعنا وتجديده. لهذا السبب بالذات، لا تلائمنا العودة الى النظام العقائدي الشمولي التعسفي القديم، في التوزيع وما يتعلق به من مساواة مصطنعة، وافتقار للأساس الصحيح لدفع الناس للعمل.

واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحاجة لاتخاذ تدابير غير شعبية، وقرارات جذرية تؤدي في بعض المراحل لتردي الوضع المادي للسكان، وذلك من أجل بلوغ الهدف النهائي - أي جعل المجتمع ديموقراطيا، وتحقيق اقتصاد السوق: يمكن فهم، الأهمية الكبيرة للتدابير المتخذة لدعم الفئات الفقيرة من السكان، للتخفيف من حدة احتجاجها.

وكما ذكرنا آنفاً، يمكن لتشويه جوهر الاصلاحات، وللخروقات في تحقيق العدالة الاجتماعية، وللرشوة في بعض مراتب السلطة التي تعمق الوضع المتوتر للسكان، أن تؤدي لبروز تناقضات اجتماعية.

ويشكل هذا، تربة خصبة لظهور أمزجة الحنين للماضي، وبيئة تغذي الحركات المختلفة من كل نوع، من الحركات الوطنية، القومية الرجعية، والى الحركات الليبرالية الاشتراكية. ان تأجيج مزاج الاستياء الاجتماعي لدى السكان، لمصالح سياسية ضيقة ومغرضة، لا يمكن الا أن يولد تهديداً للسلم الأهلي، والاستقرار والأمن.

السبب الثالث: ان المرحلة الابتدائية من العملية الطويلة للاصلاح الشامل، هي المرحلة الأصعب والمهددة بانفجار اجتماعي. وهذا لا ينجم فقط من كون المرحلة الانتقالية ذاتها، نتيجة لوجود مجموعة من المشاكل الاجتماعية، وأنها تحمل هذه النتائج معها؛ وإنما ينجم أيضاً، من كون الانتقال من نظام سياسي واقتصادي، الى نظام آخر يولد مشاكل جديدة ،ويرتبط بنواقص وبنفقات اجتماعية محدّدة.

فالانتقال الى السوق لا يتم بسهولة، وبدون تعقيدات، وبدون نمو الصعوبات الاجتماعية، كما تبين خبرة العديد من البلدان. وهذه عملية موضوعية.

فقد أدى تحرير الاقتصاد وتحرير الأسعار إلى «صدمة» أصابت السلع والخدمات، وتراجع الانتاج وتفاقم أزمة عدم الايفاء بالمدفوعات، واختلال التداول النقدي، في العديد من الدول المستقلة الجديدة أدّى الى ارتفاع حاد في الاسعار الاستهلاكية وانخفاض قيمة المدخرات وتراجع مستوى معيشة الجزء الأساسي من السكان؛ كما أدّى لارتفاع عدد العاطلين عن العمل جزئياً أو كلياً. ويمكن لغياب الاهتمام الضروري على شكل تدابير وقائية للحماية وللدعم الاجتماعي للسكان في هذه المرحلة، ان يؤدي، وقد أدى بالفعل في بعض الدول، لافتقار جزء كبير من فئات السكان، وأن يشكل تربة خصبة لظهور التوتر الاجتماعي.

السبب الرابع: يعتبر كسر نمط الحياة القائم للعديد من الناس وتغيير التوجهات الحياتية وأساليب التفكير والسلوك الاجتماعي وتصفية الأمزجة الاتكالية مشكلة اجتماعية حادة. ويجري في المرحلة الانتقالية تغيير تفكير الناس سيكولوجياً؛ وهذا، كما هو معروف، لا يتم بدون صعوبات ومتاعب.

فأكثر من ثلاثة أجيال كانت قد تربت في ظل الاتحاد السوفياتي على عقائد، ليس فقط لا تتقبل الملكية الخاصة، ولا تتمتع بتقاليد النشاط الانتاجي الخاص فحسب؛ وانما تربت على الأفكار المستندة لنظام التوزيع المركزي، وعلى التصورات الخاطئة عن مفهوم العدالة الاجتماعية.

في المرحلة الانتقالية، تتفاقم التناقضات بين التفكير القديم والتفكير الجديد، بين قيم الماضي وقيم الحاضر.

وسيكون مطلوباً تربية جيل جديد، يحمل الثروة الذهنية لشعبنا، وأفضل منجزات الحضارة العالمية. وعلى هذا الأساس فقط، عندما يصبح الهدف المرسوم مغزى لحياة الكثيرين، يمكن عندها خلق روح النهوض الوطني الواعي للأمة، الذي سمح للعديد من البلدان بتحقيق قفزة الى الأمام.

وتسبِّب أنواع اللامساواة المختلفة خطراً على الاستقرار الاجتماعي في كل البلدان، اذا كانت هذه اللامساواة كبيرة، أو إذا كان لديها ميل للنمو. ولا تكمن حدة المشاكل الاجتماعية في كون البعض اغنياء، والبعض الآخر فقراء، وانما في ظهور فارق كبير بين هذه الفئات، وهذا يؤدي، عن غير قصد، الى المجابهة.

وواضح تماماً، أنه اذا كان المجتمع يتشكل من مجموعات بشرية ذات مصالح وتطلعات متعارضة فسيكون خطر المجابهة الاجتماعية حتمياً؛ وهذا يعني، تهديد الامن القومي. ويمكن لتفاقم التناقضات الاجتماعية المتطرفة أن يؤدي لفقدان الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، ولنزاعات داخلية، وحتى لحرب أهلية.

لذلك فالمهمة البالغة الأهمية للدولة الديموقراطية في المرحلة الانتقالية، هي شلُّ حدة التناقضات الاجتماعية، وتلطيف الصعوبات الحتمية لهذه المرحلة، وتكييف الناس مع ظروف الحياة الجديدة بواسطة اتخاذ التدابير الوقائية. وبهذا عينه، تكمن إحدى أهم مزايا السياسة المنفذة في اوزبكستان؛ بالمقارنة مع الدول الأخرى التي تحقق الانتقال الى علاقات السوق.

والدولة القادرة على ايجاد الأجوبة عن الاسئلة المعقدة، وعلى تأمين الاتفاق والوفاق الاجتماعي، بما في ذلك الوفاق القومي؛ يمكنها ان تتوقع النجاح في بلوغ التقدم الراسخ للتطور الديموقراطي والاقتصادي.

إن ضمان الوفاق الاجتماعي، يعني التوصل لوضعٍ لا تتجاوز فيه التناقضات الاجتماعية، والاجحاف، المستوى الذي تظهر بعد حدوده مجموعات وفئات سكانية، تعتبر أنها محرومة، أو منتقصة حقوقها، بشكل غير عادل.

لذلك فإن أحد المبادىء الأساسية التي ترتكز اليها طريق التقدم والتجديد الخاصة باوزبكستان، هو تنفيذ سياسة اجتماعية قوية. ويشكل هذا شرطاً هاماً جداً، وضمانة للتنفيذ الناجح للاصلاحات الديموقراطية والاقتصادية، ولعدم الرجوع عنها.

ويعتبر تأمين الضمانات الاجتماعية الموثوقة، وتدابير الحماية الاجتماعية للسكان أولوية أساسية في كل مراحل التحولات السوقية؛ وتتغلغل في الاتجاهات الأخرى لكل عملية تجديد مجتمعنا الواسعة.

عندما نتكلم عن أولوية نظام الحماية الاجتماعية، فإننا نقصد بذلك، وقبل كل شيء، ان بناء اقتصاد السوق ليس هدفاً بحد ذاته. ان مغزى وهدف الإصلاحات، يكمن في إيجاد الظروف الضرورية، لكي يتمكن كل مواطن في أوزبكستان، وبمعزل عن انتمائه القومي وديانته وقناعاته، ان يتكشف كشخصية، وان يظهر قدراته وعبقريته، وان يجعل حياته لائقة وغنية روحياً.

وقد انشئت خلال سنوات الاستقلال، من حيث المبدأ، آلية الحماية الاجتماعية للسكان مع الالتفات إلى الوضع الاقتصادي الفعلي، والموارد والامكانيات المتوفرة. في الوقت ذاته، انطلقنا من انه ينبغي ان تتناسب مع كل مرحلة من مراحل الاصلاح، رؤية مناسبة للسياسة الاجتماعية.

مع تعمق الاصلاحات والتقدم باتجاه السوق، تتغير أولويات السياسة الاجتماعية وتدابير الحماية والدعم الاجتماعي للسكان. وفي المراحل المختلفة، تستخدم مجموعة من أساليب التنظيم الحكومي، هي المدفوعات النقدية المباشرة، على شكل أجور ومعاشات تقاعد، ومنح دراسية ومساعدات، تعدل بشكل منتظم، وأساليب دعم غير مباشرة، مثل التسهيلات والتعويضات، ودعم سلع، ومساعدات.

لقد سرنا في المرحلة الابتدائية من الانتقال للسوق، بطريق الحماية الاجتماعية الوقائية لكل السكان. وأدّى هذا دوراً هاماً في درء خطر الانخفاض الحاد لمستوى معيشة الناس، وكان عامل حفاظ على الهدوء والاستقرار في الجمهورية.

وقد استخدم في السنوات الأولى للاصلاحات، نظام المساعدات الاستهلاكية وأشكال الحماية الأخرى للأسواق الاستهلاكية، ضد تهريب السلع الاستهلاكية الأساسية إلى خارج حدود الجمهورية.

وكانت هذه خطوة اضطرارية أملتها الحاجة إلى الدفاع عن القدرة الشرائية للسكان في ظل تحرير الأسعار.

واتخذت تدابير في مجال الحماية الاجتماعية ودعم العائلات الكبيرة العدد وذات المداخيل القليلة، والعاطلين عن العمل والافراد ذوي الدخل المحدود، والطلاب. وجرت تغطية تسهيلات اجتماعية من الموازنة، خصوصاً الافطارات المجانية لتلامذة الصفوف الابتدائية والمتقاعدين الذين لا عائلات لهم، وتأمين التغذية المجانية للأطفال حتى عمر السنتين، والنساء الحوامل اللواتي يعانين من فقر الدم، والتغذية، بأسعار مخفضة لجميع التلاميذ والطلاب. كما استخدمت التسهيلات في مجال المدفوعات، لقاء الخدمات المنزلية (من ماء وكهرباء وأجور سكن) ولقاء التنقل في وسائل المواصلات، وتسهيلات للمتزوجين حديثاً.

بفضل هكذا مقاربة، تسنّى لأوزبكستان ـ البلد ذي الظروف غير الملائمة، عشية البدء بإصلاحات، وذي التناقضات الاجتماعية الجدية؛ ان يتجاوز النزاعات الاجتماعية.

فقد سمح اتخاذ التدابير الاجتماعية الوقائية، بتأمين الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبرزت لدى الناس ثقة بنهج الاصلاحات المطبق.

في الوقت ذاته كشف التحليل العميق لتدابير الحماية الاجتماعية المتخذة في المرحلة الابتدائية من الاصلاحات نواقص هذه التدابير، وطغى التبذير على كلّ شيء، وتعمقّت سيكولوجيا الاتكالية. فقد شملت التسهيلات والدعم، جميع السكان على قدم المساواة دون مراعاة درجة الحاجة اليها. وقد أدى هذا الى افادة عائلات ليست بحاجة إليها أبداً.

لذلك، فإلى جانب تعمق الاصلاحات وتطور علاقات السوق، أدخلت تعديلات جدية على أولويات السياسة الاجتماعية المطبقة؛ حيث جرى التركيز على تقديم المساعدة للعائلات المحتاجة. وقمنا بعمل كبير، في وضع آلية حماية اجتماعية موجهة للسكان. ووجه كل نظام الحماية الاجتماعية لتصفية المساواة المصطنعة والنفسية الاتكالية. وأصبحت كل المساعدة والدعم تقدم عبر العائلة وأصبحت العائلات المحتاجة بالاضافة للمتقدمين بالسن والأطفال، المستفيدة الأساسية من هذه المساعدات. ان الخصوصية المميزة لنظام الحماية الاجتماعية الجديد، هي المقاربة التفاضلية تجاه فئات السكان المختلفة.

ونحن نربط تحسين الحماية الاجتماعية للسكان، ورفع مردودها، بحل المهمات التالية:

المهمة الأولى: إضفاء طابع الاستقرار والرسوخ على تطور الإنتاج. فبنتيجة تنفيذ تدابير مكافحة التضخّم الفعالة والتطوير المسرّع لإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، وتعزيز العملة الوطنية والسوق الاستهلاكية الداخلية، أصبح من الممكن، الحفاظ على مستوى المعيشة وعدم السماح بتراجعه، حتى في المرحلة الأولى للاصلاحات.

انخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال الحديثي الولادة، وزادت استمرارية الحياة المتوسطة، وتراجعت الجريمة، التي يعتبر مستواها متدنياً بالمقارنة مع الدول المستقلة الأخرى.

لقد أمّن استقرار الاقتصاد ،وتنشيط العمل الاستثماري، ونهج دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التربة الملائمة لخلق فرص العمل الجديدة ولحل مشاكل العمالة، وللتقليص الحاد لعدد الأشخاص الذين يعملون يوم عمل ناقصاً، أو المتوقفين عن العمل باجازات ملزمة لقاء أجور جزئية.

وعلى الرغم من ان أوزبكستان بلد ذو وضع سكاني معقد، حيث كانت مشاكل التشغيل تعتبر على الدوام من المشاكل الحادة جداً، فإن الجمهورية اليوم تدخل في عداد البلدان ذات المستوى المتدني للبطالة، من جراء التطور الراسخ للاقتصاد. وفي الوقت ذاته، نخطط لممارسة سياسة نشيطة في مجال تأمين العمل للسكان، على حساب اجراء تحولات بنيوية في الاقتصاد، تبدأ بإنشاء أنواع انتاج في الزراعة؛ وانشاء أنواع من الإنتاج المتراصة Compaex في الريف خصوصاً وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المهمة الثانية: الجذب الواسع لموارد الجماعات العاملة، والمنظمات الاجتماعية والخيرية، والصناديق المختلفة؛ بالاضافة للمصادر الحكومية.

وفي مجال تقديم المساعدة للسكان، ينبغي توسيع حقوق وصلاحيات ومسؤولية أجهزة السلطة المحلية، والادارة التي يمكنها، أخذاً بالاعتبار لامكانيات المناطق، ادخال تدابير اضافية من أجل الدعم الاجتماعي للسكان. ان المهمة الرئيسية للأجهزة المحلية هي توفير الامكانيات الواسعة للناس، من أجل توظيف عملهم لرفع رفاهيتهم.

ينبغي توجيه السياسة الاجتماعية وآليات تحقيقها، لإيجاد الظروف من أجل رفع فعالية العمل، وتدبير الاعمال من قبل الناس.

المهمة الثالثة: تشكيل آلية قوية لخلق الحوافز، قادرة على تأمين التفعيل الأكمل لقوى ولقدرات الناس، وبالدرجة الأولى، على حساب توفير الظروف التي تؤمن التوفيق بين الحرية الاقتصادية لكل فرد ومسؤوليته الاقتصادية عن رخائه ورخاء عائلته: تشكيل العلاقة التي يصبح فيها الارتكاز إلى القدرات الذاتية والعمل، المصدر الرئيسي الراسخ للرفاهية. من أجل ذلك، من المهم تسريع تطور الملكية الخاصة. وبات التكيف مع ظروف السوق اليوم، يؤمن تشكيل الجزء الأساسي من المداخيل الاجمالية للسكان، على حساب العمل الانتاجي، والمداخيل من الملكية.

المهمة الرابعة: هي عدم السماح بوجود تمايز واسع وغير مبرر في مداخيل ومستوى معيشة السكان، وتشكيل تراتب (stratification) في المجتمع، قادر على تأمين الاستقرار الاجتماعي.

لقد ساعدت التدابير المتخذة في مجال الحماية الاجتماعية للسكان على درء امكانية التمايز الحاد في مستوى المداخيل. ويشكل الفارق اليوم، بين مداخيل السكان المنتمين

لاكثر الفئات كفاية، ومداخيل الفئة ذات الكفاية الدنيا، ٧,٥ مرة، علماً أن المؤشر الوسطي المقبول هو ٨ مرات، حيث يشهد تجاوزه على الانقسام الاجتماعي الحاد في المجتمع.

المهمة الخامسة: انها مكافحة الفقر، بزيادة الدعم الحكومي للفئات الفقيرة من السكان.

الفقر هو احد النواقص الأساسية في المجتمع المعاصر. ولم يتمكن حتى الآن أي بلد، حتى البلدان الغنية، من تجنب هذه المشكلة. وليس مصادفة، ان اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة العام ١٩٩٦ عاماً دولياً، لاجتثاث الفقر.

ويكون وقع مشكلة الفقر في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق أشد تأثيراً. والسبب في ذلك هو ان خانة الفقراء لا تعود تقتصر على الفئات الفقيرة من السكان فحسب، وانما تنضمُّ لها فئات لم تكن فقيرة بل كانت في عداد الفئات الوسطى ذات الدخل الوسطي الرفيع.

وفي سياق حل مشكلة مكافحة الفقر، تتطلب اهتماماً خاصاً تلك المجموعات المسمّاة، «بالمجموعات المعدمة» من السكان، التي تعتبر عرضة للفقر أكثر من غيرها من جراء الظروف المتكونة، وعناصرها: المعاقون، الأمهات ـ الوحيدات، الأيتام، والمتقدمون بالسن. لكن، ينبغي ان تكتسب المساعدة الاجتماعية المقدمة هنا، طابعاً هادفاً وواضحاً، ووجهة محددة.

ان حجر الأساس في سياستنا الاجتماعية، هو التوجه لتقديم الدعم الاجتماعي للأسرة. ونحن نولي أهمية كبيرة زيادة دور العائلة وتعزيز الأسس الاجتماعية لدولتنا واستقرارها، وتربية جيل صاعد سليم جسدياً، وغني روحياً؛ يتعلق به مصير بلدنا ومستقبله. وقد وضعت في الجمهورية ضمانات قوية لحماية الأمومة والطفولة، ويعاد إصلاح نظام التعليم والاعداد المهني للجيل الصاعد، وأنشئت الصناديق الاجتماعية المختلفة، المدعوة للعمل على تعزيز العائلة وتقديم دعم مادي لها. وأدخل في السنوات الأخيرة نظام مساعدات جديد، تقدم فيه المساعدات للفئات الاجتماعية الفقيرة من السكان، عبر الأسرة.

ومع الالتفات إلى خصوصيات العقلية القومية ونمط حياة السكان، جرى استخدام شكل جديد للدعم الاجتماعي، هو عبارة عن تحديد العائلات غير المدعومة اجتماعياً، وتقديم مساعدة مادية محددة لها عبر اللجان المحلية؛ وقد اكتسب هذا الشكل دعماً واسعاً. ولهذه

المقاربة جذور عريقة لدى سكاننا، وتؤمن كما تبين التجربة، توزيعاً هادفاً للوسائل المخصصة لدعم الفئات المعدمة والمحتاجة من السكان. ان الآلية الجديدة التي ننفّذها لدعم العائلة تراعي، بشكل كامل، التقاليد القومية للتعاضد، والدعم المتبادل؛ وتستخدمها، مؤمنة بذلك ديموقراطية وشفافية اتخاذ القرارات، حول تقديم المساعدة المالية.

وأنا ألخّص ما قلت، أود أن أؤكد بشكل خاص، أن زيادة النشاطية السياسية والاجتماعية للسكان، تكتسب أهمية بالغة في تنفيذ المهمات المرسومة.

اننا نستطيع النجاح في تجديد وتقدم بلدنا، في ظل توفير أوسع الحقوق والحريات للمواطنين، وتشجيع مساهمتهم النشيطة في الحياة الاجتماعية - السياسية لمجتمعنا.

فمن المهم ان يشعر كل انسان بأنه مواطن في بلده، وان يتعاطى ويقيِّم، عن وعي، الحقوق والحريات الممنوحة له، وان يعتز بالقيم الديموقراطية المكتسبة بالعمل المضني، وأن يدافع عنها.

ويعود الدور الكبير للبنى الاجتماعية غير الحكومية، في زيادة النشاط الاجتماعي لمواطنينا، وفي حل العديد من مشاكلنا الملحة.

وينبغي ان نوضّح لانفسنا بدقة، بأنه ما لم تتشكل نقابات قوية اجتماعية وجماهيرية في بُنى مجتمعنا، فلن تكون لدينا ضمانات جدية ضد ظهور السوابق وضد انتهاك مبادىء العدالة الاجتماعية.

وعلى أساس تقييم الوضع الاجتماعي الراهن في الجمهورية، من هذه المنطلقات، يمكن القول بجرأة، بأننا تجاوزنا المحن الصعبة التي انهالت علينا وعلى شعبنا، والتي تعتبر حتمية في المرحلة الانتقالية. ويصبح من الماضي كل ما هو متعلق بالتفكير المحدود، وبالجمود العقائدي، وينمو شعور المشاركة بكل شيء يجري ليس داخل البلد فقط، وانما خارج حدوده أيضاً. ان الخبرة القليلة، لكن المرّة جداً، التي اكتسبناها خلال سنوات الاستقلال، وليس فقط بتجربتنا، وانما حسب تجارب البلدان الاخرى، فتحت أعيننا اكثر وجعلت الناس اكثر حكمة وصبراً.

لقد انفتحت صفحات جديدة من الروحانية البشرية، والاخلاق والثقافة الرفيعة، وانبعاث التقاليد القومية الجميلة.

واليوم لم تعد موجودة، عملياً. العوامل التي يمكنها أن تؤثر سلبياً على الرخاء المادي للناس. بالعكس، فالعوامل التي تشيع الاستقرار تزداد قوة، وتوفّر الظروف والضمانات الأكيدة لارتفاع مستوى معيشة السكان.

لكن الأمر الرئيسي يكمن في أن تفكير الانسان ـ المواطن، يتغيّر، وينمو، ديناميا، وعيه السياسي والاجتماعي ومستواه العام. فاليوم، نحن لم نعد كما كنا منذ خمس سنوات مضت. وأنا واثق، بأنه لا توجد أية قوى تستطيع ان تحرف البشر حاملي هذه القناعات، عن الطريق التي اختاروها.

القدرة الجيوستراتيجية
والموارد الطبيعية والمواد الأولية

لم يعد كل بلد في العالم المعاصر، بما في ذلك أوزبكستان، أراضي ينفصل بعضها عن بعضها الآخر؛ بل هي تدخل أنظمة جيوستراتيجية وسياسية محددة، في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية.

وكون أوزبكستان، تقع في منطقة ما بين نهري آموداريا وسيرداريا، فهي تتمتع، من ناحية اقامة العلاقات الدولية وآفاق تطورها، بوضع جيوستراتيجي ملائم. فمنذ القدم، كان يمر عبر أوزبكستان طريق الحرير العظيم الذي يربط الغرب بالشرق. وهنا تقاطعت الطرق التجارية، وتحققت عملية مكثفة من الاتصالات الخارجية والاغتناء المتبادل بين مختلف الثقافات. ومازالت اليوم، تتقاطع هنا الطرق المؤدية من أوروبا والشرق الأوسط، إلى منطقة آسيا والهادىء.

واكتسبت هذه العلاقات أهمية وحيوية خاصة، بعد حصول بلدان آسيا الوسطى على استقلالها وسيادتها. وهذا ليس مصادفة. فأراضي آسيا الوسطى تمتد من حدود الصين في الشرق حتى ايران وبحر قزوين في الغرب، وتربط شبه جزيرة الهند الصينية مع روسيا وأوروبا.

ان أهمية أوزبكستان وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى في الأنظمة الجيوسياسية المعاصرة مهمة وكبيرة، لدرجة أن الأحداث الجارية في جمهورياتنا، تطال مباشرة مصالح الدول العظمى العالمية، والتشكيلات الجيوسياسية المختلفة. إن كل دولة تراعي، عند وضع سياستها، هذه المسألة، وتطمح لتحقيق منفعة سياسية واقتصادية واستراتيجية. وبدورها، تتمتع خصائص الأرض والمدى في أوزبكستان ووضعها الجغرافي بأهمية كبيرة، في مجال اختيار وتنفيذ سياستنا الداخلية والخارجية.

فباحتلالها للموقع الجيوسياسي المركزي في آسيا الوسطى، تتمتع أوزبكستان بامكانيات تأدية دور هام في عمليات تأمين توازن القوى، وإيجاد أساس صلب للتعاون في

هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة، التي تكتسب، من جراء مواردها الأولية والطبيعية الكامنة والفعلية، أهمية خاصة، في الخارطة السياسية والاقتصادية للعالم، عشية القرن الواحد والعشرين.

وأوزبكستان، كأكثر دول المنطقة تطوراً في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وبتمتعها بقدرة روحية وثقافية كبيرة، تشكل اليوم حلقة وصل بين الدول المحاذية لها: كازاخستان، قيرغيزيا، طاجكستان، تركمانيا وأفغانستان. وعبر التعاون النشيط مع أوزبكستان تنفتح امكانيات تشكل علاقات نافعة في كل منطقة آسيا الوسطى.

وكون طشقند، تقع في قلب آسيا الوسطى، فهي تشكل بوابات الشرق. وتقديراً منها لهذا الأمر فتحت المنظمات الدولية في طشقند ممثليات ومكاتب لها، ومنها منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الأوروبي للاعمار والتنمية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المؤسسة الألمانية للمساعدة التقنية وغيرها. ويوجد في أوزبكستان أكثر من ٢٥٠ فرعاً لشركات ولمصارف أجنبية.

كل هذا يكشف امكانيات واسعة لتكامل الجمهورية في الاقتصاد العالمي، ولجذب الاستثمارات الاجنبية، ولتحويل أوزبكستان الى نوع من المركز الاقليمي للتعاون، ذي المنفعة المتبادلة، ولنقل السلع والرساميل عبرها، ولتطوير خدمات النقل والخدمات السياحية والمالية.

وينبغي تركيز الاهتمام على الطاقة الطبيعية والخامات. فالمناخ الملائم والموارد الطبيعية والخامات الضخمة والاحتياطات الكبيرة من المواد الستراتيجية والخامات الزراعية، ترفع أوزبكستان الى مصاف البلدان الغنية في المنطقة، وفي العالم.

ولا يوجد على خارطة العالم كثير من الدول، التي تتمتع بهذا المقدار من الثروة، الذي تملكه أوزبكستان. وما زال القسم الأساسي من هذه الثروة، خارج دائرة الاستخدام. مما يجذب انتباه الشركات والمصارف العالمية المشهورة.

وتفتخر أوزبكستان، بحق، بالثروة التي يختزنها جوف أراضيها ـ حيث تم العثور فعلياً على كل عناصر نظام مندلييف. وقد تمّ تحديد ٢,٧ الف منجم للمواد الأولية تتضمن حوالي ١٠٠ نوع من الخامات المعدنية، منها ٦٠ نوعاً تستخدم في الانتاج. وتمَ اكتشاف ٩٠٠ منجم، تم التثبّت من وجود مخزون فيها، يقدر بـ ٩٧٠ مليار دولار.

وتجدر الاشارة هنا، الى أن الطاقة الطبيعية والخامات تقدر بـ ٣.٢ ترليون دولار.

وقد تمَّ اكتشاف العديد من مصادر ومناجم الخامات مثل النفط والغاز الطبيعي (١٥٥ منجماً)، المعادن الثمينة: ٤٠ منجماً، المعادن غير الحديدية والمشعة: ٤٠ منجماً، الخامات الكيمياوية الجبلية: ١٥ منجماً.

ان المستوى الحالي للمواد الأولية المكتشفة، والاستخراج المرتبط بها للمعادن الثمينة، وغير الحديدية النادرة، ولكل أنواع مصادر الطاقة ـ النفط والغاز الطبيعي ومشتقاتهما والأنواع العديدة للخامات المعدنية ولمواد البناء، يسمحان بتقدير متفائل لمستقبل الجمهورية.

ويستخرج سنوياً من جوف أرض الجمهورية مواد أولية بمقدار ٥.٥ مليار دولار، اما الاحتياطات الجديدة فتزداد سنوياً بمقدار ٦ ـ ٧ مليار دولار.

وحسب الاحتياطات المؤكدة، تشغل أوزبكستان مكانة بارزة وطليعية، ليس في أسرة الدول المستقلة فحسب، وإنما في العالم كله، بالعديد من المواد الأولية مثل: الذهب والأورانيوم، النحاس، الغاز الطبيعي، الفوسفوريت، وغيرها.

فهي تشغل المرتبة الرابعة باحتياطات الذهب، والمرتبة السابعة باستخراجه في العالم، اما بالنحاس فتشغل المرتبة ١٠ ـ ١١، وبالأورانيوم المرتبة ٧ ـ ٨.

ان الاحتياطات المعدة للإنتاج من الخامات المعدنية، لا تؤمن عمل مجمعات الصناعة الاستخراجية لفترة طويلة فحسب، وانما تسمح بزيادة القدرة لاستخراج المواد الأولية الاستراتيجية.

وباتت أوزبكستان اليوم، تشغل أحدى المراتب الأساسية باستخراج وتصنيع الخامات المعدنية، ممارسةً تأثيراً كبيراً على تطور الإنتاج الصناعي والزراعي. وعلى قاعدة المخزون المكتشف يعمل حوالي ٤٠٠ منجم معدني، ومناجم مختلفة، فضلاً عن المناجم المفتوحة ومشاريع تصنيع النفط.

وتمتاز مصادر الخامات والمناجم قيد الاستعمال في أوزبكستان عن مثيلاتها في بلدان أسرة الدول المستقلة، ليس بمخزونها الضخم فحسب، وإنما ببعض الخصوصيات التي نشير الى بعضها:

أولاً: تتركز الموارد الطبيعية والخامات المعدنية في المناجم الكبيرة، وتتوفر امكانية لتصنيعها المركّب مباشرة في مكان استخراجها.

ثانياً: يتمتع العديد من أنواع المواد الأولية، ليس بمضمون رفيع من العناصر المفيدة فحسب، وانما بكتلة كبيرة من العناصر المرافقة لها.

ثالثاً: يمكن استغلال جزء كبير من المناجم، بشكل مفتوح، في ظل تكنولوجيا بسيطة، لاشباع الخامات المعدنية، تؤمن استخراجاً عالياً للعناصر المفيدة، والحصول على منتوج يحظى بالطلب عليه من السوق العالمية.

رابعاً: يوجد العديد من المناجم في أماكن مستصلحة جيداً، وفي مناطق ذات كثافة سكنية. تتمتع بطرق مواصلات، وبوسائل نقل الموارد المادية بين المناطق، بما في ذلك الأنابيب، لنقل المواد الأولية السائلة، والغازية.

خامساً: وجود البنية التحتية الانتاجية والاجتماعية، والملاكات البشرية الماهرة وأنظمة تعليم عالية ومتوسطة، متخصصة لاعداد الاختصاصيين لوظائف استخراج المعادن.

ولا يتّسع هذا الكتاب، لوضع تقييم لكل الموارد الطبيعية والخامات المتوفرة في الجمهورية. ولكن على الأقل، ألفت الانتباه لتلك الموارد التي تشكل أهمية استراتيجية مقررة للجمهورية، ولاستقلالها ولقدرتها الاقتصادية.

المورد الأول: تتمتع أوزبكستان بموارد طاقة كهربائية فريدة. فمخزون الغاز المنقب عنه، يشكل حوالي ٢ ترليون متر مكعب، الفحم - أكثر من ٢ مليار طن؛ وهناك أكثر من ١٦٠ حقلاً للنفط.

فمخزون النفط والغاز المضغوط لا يؤمن كلياً الحاجات الخاصة بالبلد فحسب، وانما يسمح بتصدير مشتقات الطاقة أيضاً. ويعتبر هذا المجال اليوم أحد أهم القطاعات المربحة لتوظيف رأس المال.

ويمكن ابراز خمس مناطق أساسية لوجود النفط والغاز، هي: منطقة **أوستورت، بخارى - خيوا، جنوب - غرب غيسار، سورخاندا ريا، وفرغانه**. وتقدر قيمة احتياطات النفط والغاز بترليون دولار.

وتغطي الاحتياطات المكتشفة حاجة الجمهورية من الغاز الطبيعي لأكثر من خمس وثلاثين سنة، ومن النفط لثلاثين سنة. ويتم استخراج ٩٠٪ من النفط باسلوب النافورة الرخيص.

وتمّ سنة ١٩٩٢، اكتشاف حقل نفط مينقبولاك في منطقة نامانغان، حيث سيسمح استغلاله الصناعي، بتأمين حاجة أوزبكستان من المشتقات النفطية.

ويستحق الاهتمام الخاص، امتياز حقول النفط والغاز في أوزبكستان، بالعديد من المؤشرات، مثل الانتاجية العالية، وتدني كلفة الاستخراج عن حقول جيرانها، مما يسمح لها بتحقيق فعالية عالية في تصنيع الخامات، وربحية عالية أيضاً. في الوقت ذاته، ستكون النفقات الاضافية على استخراج هذا المخزون النفطي غير كبيرة نسبياً، لأنه لن يكون هناك حاجة لانشاء بنية تحتية، لاستخراج النفط وتحضيره ونقله.

وهناك ميزة أخرى، هي درجة ما يتبقى في المناجم من المخزون المنقّب عنه من النفط في أوزبكستان، حيث تشكل ٣٢٪ مقابل ٦١٪ في تركمانيا، ٤١٪ في قرغيزيا، ٦٠٪ في طاجاكستان. وهناك وضع مماثل في استخراج الغاز.

ان هذه العوامل، هي، بالاضافة للبنية التحتية المتوفرة في مناطق استخراج النفط والغاز، عوامل ملائمة لتطوير هذه المناطق لاحقاً، ولتوظيف الاستثمارات. وتعلق الجمهورية آمالاً كبيرة على تطوير صناعة استخراج الغاز وتصنيعه، وتصنيع الغاز الطبيعي والمضغوط والمشاريع المرتبطة بهما.

وتوجد حقول الغاز الكبيرة في الجنوب الغربي من غيسار، وفي مناطق بخارى ـ خيوا، حيث مجموعة مناجم شورتان ومبارك.

وتتضمن تركيبة الغاز المستخرج الكربور Etan، البروبان propan، والبوتان Boutan، والعناصر الأخرى المفيدة لاستخراج المواد المتعددة الأجزاء polymère، البوليتلتين، وpolyvinychlorure، وغيرها. ويمكن استخدام البروبان propan المستخرج من مجمّع الغاز ـ الكيميائي في منطقة شورتان للحصول على حامض acrylonitrile، واستخدامه لاحقاً للحصول على ألياف النيترون nitron. كما، وتفترض الاستفادة من التركيبات المكبرتة في كل المشاريع المستثمرة، والمخطط اقامتها لتصنيع الغاز والغاز المضغوط.

وتطور بحيوية قطاع الغاز والنفط في السنوات الأخيرة، حيث يعمل في أراضي الجمهورية مصنعان لتصنيع النفط (في فرغانه والتياري) ومصنعان لتصنيع الغاز (في شورتان ومورباك)، تنتج سلسلة واسعة من منتوجات النفط والغاز. وخلال سنوات الاستقلال تم تنظيم انتاج مواد جديدة ـ البنزين، بنزين الطائرات، كاز الطائرات، مختلف أنواع الزيوت وغيرها. وقد تخلت الجمهورية عن استيراد النفط الخام، وأنواع عديدة من المشتقات النفطية. ومع إدخال مصنع انتاج المشتقات النفطية في بخارى، تسنى ليس فقط تأمين حاجات الجمهورية من هذه السلع، وإنما توسيع صادراتها أيضاً.

وتملك أوزبكستان احتياطات كبيرة من الفحم، فهي تحتل المرتبة الثانية باحتياطاته الجيولوجية في آسيا الوسطى. ويتم استخراج الفحم في أوزبكستان في ثلاثة مناجم: انغرين، شارغون، وبايسون، حيث تبلغ احتياطاتها ملياري طن.

ويعتبر منجم انغرين، أكثر المناجم جودة حيث يتم فيه تصنيع الفحم بأساليب متقدمة ومعقولة من الناحية الاقتصادية: بالطريقة المفتوحة في عمق ١٢٠ ـ ٢٥٠ متراً تحت الأرض، وطريقة التحويل الى غاز تحت الأرض gazeification souterraine. وتستخدم في الحالتين التكنولوجيا التي لا تترك بقايا إنتاج.

وعند استخراج الفحم، يتم أيضاً استخراج موارد معدنية وخامات ذات قيمة عالية: الصلصال الأبيض kaolin، الحجر الكلسي calcair الرمل المروي quartzeux، وغيرها من العناصر النادرة التي تعتبر قاعدة خامات قوية، لتطوير مختلف أنواع الإنتاج المعاصرة.

ويشكل الصلصال أهمية كبيرة للاستثمار الصناعي. فيمكن استخدام الصلصال المستخرج في انغرين في العديد من قطاعات الصناعة، للحصول على الالمنيوم وأوكسيد الالومينيوم alumine، وكاسر الأشعة refractaire، وألواح السيراميك، البورسيلان والخزف الملون والمواد العازلة للكهرباء، للقساطل، الاسمنت الأبيض والملون، والقرميد العالي الجودة.

وتؤمن الخامات الجيدة والمناطق المسكونة، والطاقة الكهربائية، وسكك الحديد، والمطار الدولي، مستقبلاً موثوقاً لاقامة مجمع صناعي لإنتاج الصلصال المشبَّع والمجزء والممزوج بالمواد الاخرى. ويفترض، أن يبنى في المرحلة الأولى مصنع لإنتاج الصلصال المشبَّع، وأوكسيد الالومينيوم. وأظهرت الحسابات الأولية الفعالية العالية للتوظيفات،

ولفترة استردادها القصيرة ما بين أربع وسبع سنوات.

المورد الثاني: تدخل أوزبكستان في عداد الدول التي تملك موارد ضخمة من الذهب والفضة والمعادن الثمينة والنادرة الأخرى.

وقد تمّ اكتشاف اربعين منجماً للمعادن الثمينة حتى الآن. وتتركز احتياطات الذهب في مناجم الذهب في قيزيل كوم المركزية، وتحتل الجمهورية المرتبة الرابعة باحتياطات الذهب.

ومن المناجم الضخمة المعروفة في العالم منجم مورونتاو، الذي يعتبر أكبر منجم في القارة الأوراسيوية، حيث تتضمن خاماته مقداراً عالياً من الذهب. ويعتبر اكتشاف هذا المنجم، عالمياً، اكتشافاً عظيماً من اكتشافات النصف الثاني للقرن العشرين في مجال الذهب.

ان مقلع مورونتاو، هو عبارة عن وعاء ضخم تستخرج منه سنوياً ملايين الأمتار المكعبة، من خامات الذهب التي تسمح بالحصول على أفضل ذهب في العالم. وهذا بحد ذاته، يعتبر مثالاً للصناعة الاستخراجية في مجال الذهب في العالم.

وأدخلت تكنولوجيا عصرية الى عمليات انتاج المحص أو التنقية، من أجل تنظيف الذهب، تتضمن بعض المهارات، مما يتيح امكانية الحصول على ذهب بنقاوة «٩٩٩٩» وبشكل رائع، يدر على أوزبكستان جوائز دولية عديدة.

وخلال العديد من سنوات الانتاج على جوانب مقلع مورونتاو، جرى تغيير في ترتيب مقادير كثيرة، من الصخور المعدنية ذات المضمون الذهبي المتدني، وتخزينها. واليوم، تصنع هذه المقادير بواسطة تكنولوجيا عصرية، وبمشاركة الشركة الأميركية «نيومانت ماينينغ كوربوريشن».

وجرى في السنوات الأخيرة، اكتشاف الذهب في اقليمي سمرقند وطشقند، اللذين يتمتعان ببنية تحتية متطورة. وبالاضافة لمنجم مورنتاو في قيزيل كوم التي تعتبر منطقة غنية بالذهب في العالم، تمّ اكتشاف الذهب في المناجم الجديدة في أجيبوغوت، بولوتكان، بالبانتاو، أريستانتاو، تورباي، وغيرها.

وتمتاز مناجم الذهب في قيزيل كوم بغنى الخامات المستخرجة بالذهب، وبالاسلوب

المفتوح لاستخراجه، وبوجود شبكات هندسية واتصالات (ماء، غاز، طاقة كهربائية، طرق سيارات وسكك حديد) ضرورية لعملية الانتاج.

وتملك الجمهورية مناجم فضة هي، مناجم فيسوكافولتنوي، اوكجتيس، كوسمونانشي في اقليم نافوي ومنجم اكتيبا في اقليم نامانغان. وتنتمي كمية كبيرة من المخزون المؤكد، لمناجم ذهب ونحاس صلب porphyreux. ويعتبر منجم أكتيبيا أكثر المناجم الواعدة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

الى جانب انتاج المعادن الثمينة ينتج في أوزبكستان الأورانيوم أيضاً، حيث انشئت لهذه الغاية قاعدة معدنية خاماتية كبيرة. وتكفي الاحتياطات المكتشفة من الأورانيوم لانتاجه، مدة تتراوح بين خمسين وستين سنة.

وبموازاة انتاج الأورانيوم، يتم استخراج عناصر قيمة: رنيوم rhenium، سكانديوم scandium، لانتان lanthanide، وغيرها. ويتحول معظم العناصر المذكورة بشكل أو بآخر الى محلول انتاجي قلوي، ومن شأن إدخال تكنولوجيا استخلاص هذه المواد، أن يرفع فعالية استغلال المناجم.

المورد الثالث: وتملك أوزبكستان احتياطات كبيرة من المعادن غير الحديدية مثل النحاس والرصاص والتوتيا والولفرام، وغيرها من معادن هذه المجموعة.

وتتضمن خامات النحاس خمسة عشر نوعاً من المعادن غير الحديدية، مثل الذهب والفضة، الرنيوم، النيكل، الموليبان، وغيرها.

وتكمن الميزة الأساسية هنا، في أن استخراج الخامات يتم بشكل أساسي بالاسلوب المفتوح، مما يضمن ربحية عالية للعاملين في هذا الحقل وللخامات. ويمكن للمقالع العاملة ان تؤمن انتاج النحاس والمعادن الموجودة معه لمدة ٤٠ ـ ٥٠ سنة، التوتياو الرصاص لأكثر من ١٠٠ سنة.

وتتركز احتياطات خامات المعادن غير الحديدية بشكل أساسي في حقل المليك. ويعتبر منجم كالماكير فريداً من نوعه، كونه يتفوق على المناجم الأجنبية باستخراج خامات النحاس والموليبلدان. ويقوم مجمّع المليك الذي يعتبر من أكبر المشاريع في أوزبكستان. بتصنيع خامات هذا المنجم.

فضلاً عن ذلك، جرى التنقيب في منجم النحاس الواعد في دالني، حيث توجد احتياطات كبيرة من النحاس والموليبدان والذهب والفضة والرنيوم وسلينيوم وغيرها.

وفي سياق انشاء أنواع الانتاج، لاستخراج النحاس والمعادن الموجودة معه في منجم دالني، بمشاركة الرأسمال الأجنبي، سوف يتم بناء مصنع اشباع جديد للمعادن. وسوف يتم ضمان توفير الخامات للمصنع لمدة ٢٠٠ سنة.

ويعتبر منجم دالني، بالمخزون المنقب عنه، وبكلفة الاستخراج، وبدرجة استخلاص المواد الأولية، منجماً فريداً من نوعه، وليس له مثيل في الدول المستقلة الجديدة.

وتتركز مناجم التوتيا والرصاص، بشكل رئيسي في مناجم أو تشكولاتش. واقليم جيزاك، وخنديز في اقليم سورخانداريا.

وتوجد في منجم خنديز، بالاضافة للتوتيا والرصاص، معادن أخرى مثل: النحاس، الفضة، كادمي، سيلنزيوم، الذهب وغيرها. ومع نمو الطلب على هذه المعادن في الأسواق العالمية، يمكن توسيع استخراجها في أوزبكستان.

ويمكن الحصول على معادن نادرة، تستخرج بشكل متوازن مع استخراج النحاس بنوعية عالية، حيث تتضمن الخامات ٩٩,٩٩٪ من المعدن الأساسي. وبواسطة استثمارات بسيطة، واجراء اعادة تجهيز تقنية وتكنولوجية للمشاريع الانتاجية العاملة.

وتتمتع جمهورية أوزبكستان بقاعدة قوية من الخامات لاستخراج ولتصنيع عدة أنواع من المعادن النادرة والمتناثرة. ويتركز قسم منها في مناجم مستقلة، مثل ليثيوم، والبعض الآخر يمكن استخراجه كعناصر اضافية، من مناجم النحاس، والمناجم المتعددة المعادن والأورانيوم والمواد الأولية الأخرى.

ويستخدم السيلينيوم والتلور، في إنتاج المواد نصف الموصلة، والبطاريات الشمسية والمحركات الحرارية، وبعض أنواع الصلب والزجاج.

وتملك أوزبكستان مخزوناً فريداً من الرنيوم، المرتبط بالخامات النحاسية في مناجم المليك. وليس للرنيوم في هذه المناجم مثيل بتركيبته. وهو يستخدم في الصناعة لانتاج السبائك العاكسة للأشعة للتقنية الفضائية ولصناعة الطائرات، وللمعدّات الالكترونية وعامل وسيط لتقطير النفط.

وتوجد في العالم مصادر طبيعية (في افريقيا، سويسرا، روسيا) فيها أوسميا ـ في بنيته ١.٦٪ فقط، في حين ان(isotope) ١٨٧، حيث يشكل النظير المشع (osmium) هذه النسبة هي اكبر بكثير في خامات الرانيوم والنحاس الموجودة في أوزبكستان.

وتستند جدوى انتاج الأزيوم (Osmium) صناعياً، الى وجود مخزون ضخم من الخامات الأساسية، التي تزيد بثلاثة أضعاف عما هو موجود في منجم ناريلسك. ان فرادة وأهمية المعادن النادرة والمتناثرة، واستخدامها الواسع، تتيح امكانيات كبيرة وواعدة لانشاء عدة مشاريع مختلطة، بمشاركة من المستثمرين الأجانب.

المورد الرابع: تمَّ اكتشاف عشرين منجماً للرخام، ١٥ منجماً للغرانيت وGabbro. وتعتبر المناجم العديدة لأحجار الديكور المتنوعة الألوان ـ من الابيض وحتى الأسود ـ كنوزاً طبيعية فريدة، وهي من اكبر المناجم في منطقة أوراسيا.

وتبلغ احتياطات أحجار التلبيس ٨٥ مليون متر مكعب، مما يضمن عمل المشاريع التي تصنِّع الحجارة لعدة مئات من السنين.

وكونها تملك هذه القاعدة الضخمة من الخامات، فان أوزبكستان تعتبر رائدة في تصنيع الحجارة بين دول أسرة الجمهوريات المستقلة.

وتتوفّر في الوقت ذاته، امكانيات لاستخدام الخصائص الرائعة لحجارة الديكور في صناعة البناء المعاصرة في أوزبكستان، بمقادير كبيرة، ولتصدير الرخام والغرانيت. وتوجد لدينا خطط لاقامة مشاريع مختلطة بمشاركة شركاء أجانب لاستخراج القوالب الصخرية بالتقنية المعاصرة في مناجم غازغان، نوراتين وزابراند المزودة بشبكة هندسية، وبوسائل مواصلات واتصال، ووفقاً للتقديرات المتوفرة، تبلغ فترة استرداد الاستثمارات سنتين.

المورد الخامس: الجمهورية غنية بالفوسفوريت. وتقدر احتياطات الفوسفوريت ذي النمط المغربي (ذي الحبوب الصغيرة) في مناجم جيرا ـ ساردارين حوالي ١٠٠ مليون طن. وتجري اليوم اقامة مصنع الفوسفوريت في قيزيل كوم بطاقة انتاجية تبلغ ٢.٧ مليون طن.

كما وجرى التنقيب عن مناجم كاراكاتين وجتيتا والشمالية، المتمركزة في قيزيل كوم

الوسطى. وتفيد التقديرات بأن الاحتياطات من الفوسفوريت لا حدود لها.

ويرتبط ادخال الفوسفوريت في الدورة الانتاجية في أوزبكستان بانشاء طاقات كبيرة لإنتاج أسمدة الفوسفات - أموفورس ammophors وسوبرفورسات amonisé. كما أن مناجم الفوسفوريت المكتشفة، والتي تبلغ احتياطاتها حوالي ٣٠٠ طن لا تستعمل، فعلياً، حتى الآن.

ومن أجل رفع الطاقة التصديرية لانتاج الأسمدة الفوسفاتية وأخذاً بالاعتبار للاحتياطات الضخمة المتوفرة، في مناجم كاراكاتين وجيتاو - الشمالية، يمكن تنظيم الانتاج لتشبيع (enrichissement) الفوسفوريت في هذه المناجم بمشاركة مستثمرين أجانب.

المورد السادس: وتوجد في أوزبكستان، مناجم ضخمة لأملاح البوتاسيوم، منها منجم توبخاتان في اقليم كاشكادارين، ومنجم خودجيكان في اقليم سو - كاندارين. وتؤمن احتياطات أملاح البوتاسيوم، الانتاج لمدة ١٠٠ سنة.

ويخطط لانشاء مشاريع انتاجية لأسمدة البوتاسيوم، بمشاركة أجنبية، على قاعدة منجم توبرغاتان لاملاح البوتاسيوم. ويسمح التصنيع المركّب للاملاح، بالحصول، في الوقت ذاته، على الحديد البروميدي والمغنزيت والجفصين، والمواد الأخرى.

المورد السابع: وتملك الجمهورية مناجم ضخمة، للحصول على الأملاح الحجرية (الصخرية). وتقدر احتياطات المناجم الخمسة المنقب عنها - حوجيكان، توبغاتان، بارساكيلمس، بايبتشكان، اكالينس - باكثر من ٩٠ مليار طن. ونخطط الآن لاستخدام أملاح منجم بارسكاليس، كخامات لانتاج الصودا.

وللغاية نفسها، تمت المباشرة ببناء مصنع كونفرادسك، لانتاج هذه الأنواع من الصودا، بطريقة كيميائية.

ان الوضع الراهن لمخزون المعادن والخامات، لا يؤمن تشغيل الطاقات الإنتاجية في المشاريع المصنعة للمواد الأولية، وحسب، وانما يوفر ظروفاً فعلية لاقامة مشاريع جديدة، لإنتاج الذهب والفضة والنحاس، والأسمدة الفوسفورية، وغيرها.

وكما تُبيِّن الخبرة العالمية، فإن الاستثمارات الموجهة لإنتاج المواد الأولية المتوفرة بكثرة، تدرُّ مداخيل كبيرة. وباتت الشركات العالمية اليوم، تساهم بنشاط في هذا المجال.

فقد أسست سنة ١٩٩٢، الشركة الاميركية «نيومنت ماينينغ كوربوريشن..» أول مشروع مختلط أوزبكي - اميركي، لاستخراج الذهب. وأنشىء هذا المشروع لاستخراج الذهب من الخامات المستخلصة من مقلع مورنونتاو. وقد بدىء ببناء المصنع، الذي تبلغ كلفته ٢٢٠ مليون دولار، سنة ١٩٩٣، وانجز سنة ١٩٩٥ أي خلال ثمانية عشر شهراً فقط. وقد أنتج هذا المشروع عينه، أول كمية من الذهب سنة ١٩٩٥.

وأسست سنة ١٩٩٤ شركة لونرو، والشركة المالية الدولية، البريطانيّتان مشروع «آمانتو غولجفيلدس»؛ وكان هدف هذا المشروع الأوزبكي - البريطاني، استخراج الذهب من مناجم داوغيز تاور، وأفتاتاي. وسيبدأ بناء هذا المجمَّع، سنة ١٩٩٨.

وتمَّ حتى الآن توقيع اتفاقية بين المستثمرين الاوزباك والشركة الأميركية «نيومانت مينينغ كوربوريشن» والشركة اليابانية «ميتسوي» لاستخراج الذهب من مناجم في منطقة طشقند. كما تُعَدّ مشاريع كثيرة واعدة، للعمل في الأقاليم الأخرى.

ولم تُستنفد بعد امكانيات أوزبكستان في مجال التعاون ذي الفائدة المتبادلة مع الشركات الأجنبية، لاستخراج الثروات الطبيعية في الجمهورية. وتؤكد الأمثلة المذكورة آنفاً، جاذبية هذه المشاريع للمستثمرين الأجانب، للمشاركة في تنفيذها.

ومن جراء البنية المشوهة والوحيدة الجانب، للاقتصاد المتشكلة خلال سنوات السلطة السوفياتية، **يجري في الجمهورية انتاج مواد نصف مصنَّعة ومتعددة، أي منتوجات تخضع لتصنيع أولي؛ ويمكنها، اذا ما انجز انشاء دورة تكنولوجية مكتملة، ان تشكل مادة أولية لانتاج منتوجات ذات قدرة عالية على المنافسة.**

ويعتبر انتاج النحاس المكرر المنتج في أوزبكستان، كمادة نصف مصنعة من أجل انتاج مختلف أنواع الكابلات، التي تحظى بطلب واسع عليها في الأسواق المحلية والعالمية، مثالاً على هذا النوع من التصنيع.

أما المادة النصف المصنعة المهمة الأخرى فهي caprolactame. والمؤسف، أنه لا يستخدم أكثر من ١٠٪ من الكمية المستخرجة من أجل التصنيع اللاحق.

ومع الالتفات إلى مجال الاستخدام الواسع لهذه المادة، يعتبر تنظيم تصنيعها اللاحق في داخل الجمهورية، عملاً مجدياً. وتتوفر لذلك امكانية انشاء مجموعة من المشاريع،

لإنتاج الخيوط والألياف من النايلون، وذلك لاستخدامها لاحقاً لانتاج الألياف الممزوجة، ولإنتاج السجاد والمواد والسلع الاستهلاكية الشعبية الأخرى.

عدا ذلك، يمكن الحصول من خلال تصنيع الكابروكلاتام على مختلف أنواع المواد البلاستيكية، المستخدمة في صناعة السيارات والطائرات، وفي بعض القطاعات الأخرى، ومنتوجات ذات وظيفة تقنية وانتاجية. في الوقت ذاته، يمكن استخدام الكابرولاكتام في إنتاج قشور البولياميد لمواد التعبئة، التي تعتبر الحاجة إليها في الجمهورية، وخارج حدودها، كبيرة جداً.

ووضعت مهمة لانشاء طاقات انتاجية لتصنيع الكابرولاكتام في أوزبكستان، بنسبة لا تقل عن ٧٠ ـ ٨٠٪ من انتاجه. ومن أجل الاستخدام الكامل للخامات.

ويخطط لحل هذه المسألة، عن طريق جذب الرأسمال الأجنبي وبناء المصانع لانتاج خيوط النايلون، وتنظيم لاحق لمشاريع الصناعة الخفيفة، لانتاج سلع الاستهلاك الجماهيري، وكذلك لاقامة مشروع ضخم لانتاج مختلف أنواع المنتوجات البلاستيكية.

وأنشئت في الجمهورية طاقات انتاجية لانتاج ٢٣ ألف طن من ألياف النيترون. وكما هو معروف، فإن هذا المنتوج يعتبر مادة أولية لإنتاج الانسجة، للمفروشات والبطانيات وخيوط الحياكة باليد وبالآلات، وللجوارب والسجاد، والثياب وأغطية الأسرة، والفرو الاصطناعي، والمنتوجات الأخرى العديدة.

في الوقت ذاته، ما زال تصنيع الألياف النيترونية، يجري بكميات قليلة، أي بنسبة ٢٥٪ ويصار إلى تصدير الباقي كمواد نصف مصنعة. ونظراً لوجود الخامات الصالحة لانتاج ألياف النيترون، وبسبب الحاجة الكبيرة إليها في أوزبكستان والبلدان الأخرى، ورغبة برفع فعالية الانتاج، فقد خطط لاعادة تأهيل وتوسيع مصنع نافوي.

ان الميزة المهمة لأوزبكستان تتمثل في الخصوبة الفريدة لأرضها، التي تسمح بتحويل الجمهورية الى بلد ذي طاقة زراعية ـ صناعية كبيرة.

وقد وفرت الظروف المناخية الملائمة، وطابع الزراعة المروية، شروطاً جيدة في الجمهورية، لتطوير قاعدة خامات زراعية كبيرة، وأنواع انتاج، لتصنيع هذه الخامات.

أوزبكستان هي بلد الري العريق. وتعتبر الزراعة المروية، أساس الاستقلال الغذائي للجمهورية؛ ومصدر المنتوج، المصدر الأساسي.

وأوزبكستان اليوم، هي المنتج الأساسي والمورِّد للمنتوج المطلوب، بشكل قوي في الأسواق العالمية، أي القطن. فهي تحتل المرتبة الرابعة في العالم، بإنتاج القطن؛ والمرتبة الثانية، بتصديره.

ويتّبع في الجمهورية نهج لتعميق تصنيع القطن، الذي يتيح امكانيات قصوى لانتاج القيم المضافة. وتعتبر التوظيفات في قطاعات تصنيع القطن والنسيج والحياكة، من أكثر التوظيفات فعالية، وربحية، وقصراً، في فترة استردادها.

ويعمل اليوم أربعة مصانع نسيج في مدن بخارى، أنديجان، طشقند وفرغانه. كما وينتشر ثلاثون معمل نسيج وحياكة في المناطق المختلفة. وأنشئت عشرات المشاريع المختلطة بمشاركة من المستثمرين الاجانب، منها: «كابول ـ توتيتا ـ تكستايلز» (كوريا الجنوبية)، «آسنامتسكتيل»، «كاتكس»، «التكس»، «سامجينتكس» (تركيا)، «سوبرتكستيل» (أميركا) وغيرها.

وتحتل الجمهورية مرتبة طليعية في أسرة الدول المستقلة، بانتاج الخضار والفواكه والعنب، وفرو الاستراخان والشرانق والصوف. وتسمح الظروف المناخية الملائمة، بالحصول على عدة مواسم من البطاطا، وعدة أنواع من الخضار والمزروعات الأخرى. وبالتوافق مع القاعدة المادية ـ التقنية المشيدة في الجمهورية، تتاح امكانية انتاج الخضار الطازجة والمعلّبة بأنواع وأحجام مختلفة، ويسمح بتلبية حاجات الجمهورية وحاجات البلدان الأخرى. وينتج اليوم في أوزبكستان خمسة ملايين طن من مختلف أنواع الخضار مما يفيض كثيراً عن حاجة السوق الداخلية.

في الوقت ذاته، يؤدي نقص البرادات والمستودعات والمشاريع المصنعة، للفواكه والخضار وإنتاج مواد التوضيب والتعليب، إلى خسائر فادحة.

ومن شأن ادخال التكنولوجيا الحديثة لتصنيع الخضار والفواكه، وتعليبها وتعبئتها وتسويقها، ان يعطي مردوداً سريعاً وعالياً.

لقد اشتهرت أوزبكستان منذ القدم، بجودة فاكهتها وعنبها. وتنمو فيها زراعات استوائية قيّمة، مثل التين والرمان والخرما. وتوجد في الجمهورية، موارد غير مستعملة، لاقامة طاقات إنتاجية لمعالجة هذه الفواكه، وتصريفها طازجة خارج حدودها. وتعتبر

الفواكه والعنب والثمار المزروعة في الجمهورية، نظيفة من الناحية البيئية، وتتضمن كمية كبيرة من المواد والفيتامينات المغذية.

عدا ذلك، يعتبر العنب الطازج مادة رائعة لانتاج أفضل أنواع النبيذ، وتنتج معامل النبيذ في الجمهورية سنوياً اكثر من ثلاثين نوعاً، بمعدّل ١٦,٥ مليون دكاليتر من مختلف أنواع النبيذ؛ إضافة إلى مختلف أنواع الشمبانيا والكونياك. وقد منح نبيذ أوزبكستان في المعارض والمسابقات الدولية ٩٢ ميدالية.

وتملك الجمهورية قدرة كبيرة، على توسيع انتاج المنتوجات الجلدية والحريرية؛ وفرو الاستراخان، عن طريق ادخال التكنولوجيا العصرية.

ان امتلاك أوزبكستان، لموارد خامات ومعادن ومواد زراعية ضخمة، بعضها فريد من نوعه، ويتمتع بطلب كبير عليه في الأسواق العالمية، لا يجعل لأوزبكستان جاذبية من أجل اقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية ذات المنفعة المتبادلة فحسب، وانما يوفر ايضاً ظروفاً فعلية لتشكيل ثقافة انتاج عصرية متطورة، قادرة على تأمين تطور تقدمي وراسخ، ومستوى عال لرفاهية الشعب في السنوات القريبة، وذلك بتعاضد من الشركاء الأجانب، ذوي المصلحة في ذلك.

الطاقة البشرية،
البنية التحتية (infrastructure)
الاجتماعية والإنتاجية

ان الثروة والملكية الحقيقية في أوزبكستان، هما الشعب المحب للعمل والمتفاني والمضياف.

وكونه القيمة العليا في المجتمع، يختزن الشعب في ذاته قيمة كبرى وطاقة عظيمة، يشكل تحقيقها عاملاً قوياً جداً لتطور مجتمعنا وتقدمه. فالطاقة البشرية، هي العامل الأنشط والاكثر ابداعاً، والذي يؤمن تقدماً ديناميا للبلاد على طريق الاصلاحات والتحولات الجذرية.

وتتحدد قوة وتأثير هذا العامل، بدورها، بالروحانية العالية، وبمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وبمستوى التعليم والبنية المهنية لعمالة السكان، وبالظروف العديدة الأخرى.

ويؤدّي الوضع الاجتماعي ـ السكاني دوراً محدداً، في تشكل الطاقة البشرية وموارد العمل.

فالميزة الخاصة باوزبكستان هي وتائر النمو العالية للسكان. وتكفي الاشارة، الى أنه على الرغم من بعض التراجع في النمو الطبيعي للسكان فقد بقي هذا النمو في السنوات الأخيرة من أعلى وتائر النمو في بلدان أسرة الجمهوريات المستقلة. وخلال فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦، فقط، زاد عدد سكان أوزبكستان ١٣,٣٪. وبلغت نسبة نمو السكان ٢٪ خلال سنة ١٩٩٦أو ٤٥٠ ألف نسمة؛ ويعيش الآن في الجمهورية أكثر من ٢٢ مليون إنسان، وهو ما يزيد قليلاً عن عدد سكان البلدان المجاورة.

اما ميزة الوضع الاجتماعي والسكاني الأخرى لبلدنا، فهي مؤسسة الأسرة القوية، كأساس للمجتمع. ففي أوزبكستان، مستوى عالٍ للزواج. وهي تتمتع بأحد أدنى

مستويات الطلاق في العالم. فقد كانت الأسرة وما زالت بالنسبة لسكان الجمهورية أحد أهم القيم الحياتية التي تتناسب مع التقاليد العريقة لأمتنا ولعقليتها. وما يميز الجمهورية، العائلات المعقدة؛ حيث تعيش سوية وتمارس العمل الاقتصادي أسرٌ لأجيال مختلفة من العائلات. ويوفّر هذا الأمر، ظروفاً ملائمة لتربية الأطفال وفاقاً للقيم الانسانية العامة، والتقاليد، فضلاً عن رفع مستواهم التعليمي. ففي هذه العائلات ذاتها، يترسخ حب العمل، واحترام كبار السن، والطموح لاكتساب المعارف.

وفي المجال الاجتماعي ـ الاقتصادي، يعني هذا الأمر ان الجمهورية تتمتع بتدفق راسخ وكثيف لموارد العمل، وبالتالي، بامكانيات واسعة لانشاء المشاريع وقطاعات الانتاج، التي تتطلب كثافة عمل عالية.

اليوم، تملك الجمهورية طاقة بشرية ضخمة. وتشكل موارد العمل ٥٠٪ من عدد السكان تقريباً، وتزيد سنوياً بمقدار ٢١٠ ـ ٢٢٠ ألفاً. أما ميزة الطاقة البشرية العاملة فهي بنيتها المهنية، وبنيتها حسب العمر. فالسن المتوسط للسكان، هو ٢٤ سنة مما يتيح امتلاك يد عاملة يغلب فيها، على أعتاب القرن الواحد والعشرين، وجود الأفراد المتميزين، بمستوى نشاطية، وبتأهيل مهني رفيع.

ويكمن الاحتياط الكبير للاستخدام الفعال لليد العاملة، في اعادة توزيع الجزء العامل من السكان، وفي جذب الأجيال العاملة الشابة الى القطاعات، ومجالات النشاط التقدمية. ويعمل اليوم في الزراعة، أكثر من ثلث العاملين في الاقتصاد الوطني. وسيفتح تحريرهم من هذا القطاع، واعادة تأهيلهم للعمل في قطاعات الصناعة مجالاً واسعاً لاجراء التحولات البنيوية، في الإقتصاد وتطوره الحيوي.

لذلك فان احدى المشاكل الملحة، والتي يجري حلها اليوم في الجمهورية، ليست تأمين العمل للراغبين فحسب، وإنما في خلق الظروف الضرورية لتشكيل بنية عمالة مُثلى، موجهة اجتماعياً، وتوفير امكانية حقيقية، لكل مواطن لاختيار نوع وشكل العمل الذي يريده.

ان الخصوصية المميزة لليد العاملة في أوزبكستان، تكمن في مستواها التعليمي الرفيع. وقد حُلت في الجمهورية مسألة التعليم العام، ومحو الأمية. ويبلغ مستوى المتعلمين ٩٩,٠٦٪، مما يضع الجمهورية في مرتبة واحدة مع الدول المتطورة اقتصادياً، وذات المستوى المتطور للطاقة البشرية.

يعتبر مستوى التعليم العام والمهني لليد العاملة مستوى رفيعاً. وقد ثُبت، تشريعياً، في الجمهورية التعليم المتوسط العام الالزامي، الذي يمكن تحصيله عبر شبكة واسعة من المدارس الابتدائية والثانوية ومدارس الاعداد المهني ومدارس التعليم التجاري.

وتتوفر لدينا احصاءات مهمة ومعبِّرة. فمن بين كل ١٠٠٠ شخص بعمر ١٥ سنة، يوجد ١٤٣ شخصاً أنهوا مرحلة التعليم العالي، أو التعليم العالي الجزئي. وقد بلغ عدد سنوات الدراسة ١١,٤ سنة. وهناك ٢٠٠ شخص من كل ١٠٠٠ يعتبرون اختصاصيين يتمتعون بتعليم متوسط متخصص. ومن أصل كل أربعة أفراد عاملين في مجال الإنتاج المادي، يوجد فرد واحد يحمل شهادة تعليم عالٍ أو متوسط متخصص. وهذا يعني ان الجمهورية، تنتمي بمستوى التعليم الى مصافّ البلدان ذات المستوى التعليمي الرفيع.

وقد أصبح هذا ممكناً، بفضل تطوير شبكة مؤسسات التعليم المتوسط والعالي المتخصص، واصلاح نظام التعليم. وتوجد اليوم في الجمهورية شبكة واسعة من المؤسسات التعليمية: ٥٩ مؤسسة تعليم عالٍ، ٢٥٨ مؤسسة تعليم متوسط منها ٧٥ تعليم ثانوي.

أما نواة نظام التعليم، فهي المراكز الجامعية الضخمة المشهورة حتى خارج حدود الجمهورية: الجامعة الحكومية في طشقند، وفي سمرقند، جامعة الاقتصاد العالمي والدبلوماسية، جامعة اللغات العالمية، جامعة طشقند الاقتصادية، الجامعة التقنية، الجامعة الزراعية، المعهد الموسيقي، معهد المسرح، وشبكة واسعة من المعاهد والجامعات التي تدرِّس العلوم الطبية والهندسية والانسانية والتقنية، وهي منتشرة في جميع مناطق الجمهورية.

أما المؤسسات الرئيسية لإعداد وإعادة تأهيل ورفع مهارة العاملين القياديين في أجهزة السلطة والادارة، والاختصاصيين للمؤسسات الاقتصادية، فهي أكاديمية البناء الحكومي والاجتماعي لدى ادارة رئيس جمهورية أوزبكستان، والأكاديمية المصرفية والمالية.

كما ويصار إلى توسيع لإعداد الاختصاصيين في قطاعات المصارف المتعلقة بتطوير علاقات السوق وبطرق الاقتصاد العصرية، وبالتطوير التقني والعلمي للانتاج، وبالنشاط الاقتصادي الخارجي. ويتلقى اليوم أكثر من ٢٦٠ الف طالب التعليم والمهارة، في مؤسسات التعليم العالي والمتخصص.

ويُولى اهتمام كبير، لتعليم الشبيبة وتعريفها على كنوز العلم والمعارف العالمية. وقد عززت العلاقات بين مؤسسات التعليم في الجمهورية، والمراكز التعليمية الاجنبية. وتتسع تجربة دعوة المعلمين والاختصاصيين الأجانب للتعليم باللغات الاجنبية، وكذلك تنظيم تدريب الموظفين وتعليم الطلاب في مراكز التعليم الأجنبية. في الوقت ذاته، يتلقى اكثر من ١٢٥٠ طالباً أجنبياً من اكثر من ٤٠ بلداً التعليم في أوزبكستان.

وقد طورت أوزبكستان في مجال التعليم تعاوناً نشيطاً مع العديد من المنظمات الدولية مثل ACSELS، وAIREKS، كونسورتيوم المدارس الثانوية الاميركية، SARE، فيلق السلم (أميركا)، DAAD، مؤسسة كونراد ايدنهاور (ألمانيا)، المجلس البريطاني، مؤسسة سعود البابطين (مصر) وغيرها من المؤسسات غير الحكومية.

ويجري العمل لانشاء جامعات أوزبكية ـ أميركية وأوزبكية ـ كورية، والتحضير لانشاء مدرسة تعليم اداري وتجاري عالية، بالتعاون مع الجانب الكندي.

وأنشئت مؤسسة رئيس جمهورية أوزبكستان «أوميد» لدعم تعليم الطلاب الموهوبين خارج البلاد، وهي توفر امكانية الحصول على درجة الليسانس والماجيستير في العديد من الاختصاصات في الجامعات الأميركية والبريطانية والفرنسية والألمانية واليابانية المرموقة، وذلك بواسطة مِنَح التعليم المقدّمة للطلاب.

كل هذا، يهدف إلى تأمين الملاكات الضرورية لتنفيذ الاصلاحات الديموقراطية والاقتصادية، وتعزيز ورفع الطاقة الذهنية، وطاقة اليد العاملة الماهرة.

ويكتسب تطوير العلم والبنية التحتية العلمية أهمية كبيرة لتحقيق المهمات الأساسية، لبلوغ التطور الحيوي للبلاد.

فقد أوجد العلم الوطني طاقة ذهنية قوية، تجد تجسيدها في العديد من مجالات حياتنا، وتشكل أساساً لتعزيز البناء الحكومي القومي، والاستقلال الاقتصادي للجمهورية.

فنجاح عمل المشاريع والدولة عموماً، يتحدد اليوم، في ظل محدودية الموارد الطبيعية، والى حد كبير، بمدى الاستخدام الواسع لمنجزات التقدم العلمي والتقني، وللتكنولوجيا العلمية، وبمستوى الجهوزية، والإعداد المهني للملاكات.

لقد تسنى، تاريخياً، لجمهورية أوزبكستان ان تكوّن عشية القرن الواحد والعشرين، طاقة ذهنية تتفوق، بمستوى تطورها وباكتشافاتها وبابتكاراتها وبامكانياتها، على العديد من بلدان العالم النامية، حتّى انها لا تختلف عن مستوى البلدان المتطورة، اقتصادياً.

ويمكن القول بدون مبالغة ان الأساس الفريد والرائع لبنيان علمنا كان قد أرسي منذ عدة قرون. ويحق لنا الحديث، بفخر، عن أن علمنا الوطني يعود للأزمان القديمة، وله جذور عميقة وقوية. وهو يخدم الأمة، خلال مئات السنين، وكل البشرية في ادراك أسرار الطبيعة، في الطب والفلسفة والحقوق وعلم الأديان والأدب واللغات.

وقد أجرى المفكرون الأوزبك في الماضي البعيد الأبحاث، وقاموا باكتشافات علمية تشكل ثروة ذهبية للعلم والثقافة العالميين. وأغنى أجدادنا العظام والمعروفون في العالم كله، كنوز المعرفة، ومنهم: المفكرون ـ الرياضيون وعلماء الفلك، الخوارزمي، فرغاني، الجواهري، المروازي، أولوغبك، الفلاسفة والحقوقيون الموسوعيون. وعلماء الدين، الفارابي، البخاري، الترمذي، مارغيلاني، ناصافي، البيروني، ابن سينا؛ علماء اللغة والشعراء، الكشكاري، يوسف خوس خاجيب، الزمخشري، أليشر نافوي؛ المؤرخون: بابور، أبو الغازي باخاديرخان، أوغاهي، وآخرون كثيرون.

وباكتسابهم أفضل التقاليد العلمية، وبتعمقهم بدراسة التراث التاريخي أصبح علماء أوزبكستان مكملين جديرين لتقاليد وقضايا اجدادهم العظام. فالمثقفون عندنا، يمتازون بالطموح لاكتناز المعارف، وليكونوا في طليعة الفكر العلمي. وهم يتصدون بشجاعة لبحث المشاكل الملحة الجديدة التي لم تبحث كفاية، ويقدمون بعملهم مساهمة ملموسة في التطور الاجتماعي والاقتصادي للجمهورية، وفي تعزيز طاقتها على التجديد.

وتتمتع أوزبكستان بكل الشروط الضرورية، للانتقال الى النموذج الابتكاري "innovation" للتطور المستند الى الاستخدام الموسع والفعال للطاقة العلمية ـ التقنية المنتجة، وإلى الإدخال الواسع لمنجزات العلم الأصيل والتطبيقي، والتكنولوجيا العلمية، وزيادة عدد الملاكات العلمية الموهوبة ذات المهارة العالية، في حيز العمل.

ويشكل هذا شرطاً ضرورياً، وقاعدة صلبة، لارتقاء البلد الى مصافّ البلدان المتطورة اقتصادياً وصناعياً، في العالم.

وتعتبر أوزبكستان اليوم في آسيا الوسطى، مركزاً علمياً يتمتع بقاعدة مادية متطورة للأبحاث، وبتراث علمي واسع، وبملاكات علمية ذات مهارات عالية وقد اعترف العالم كله بقيمة أعمالهم.

ويتكون المجمّع العلمي ـ البحثي للجمهورية من ٣٦٢ مؤسسة ذات توجه أكاديمي وتعليمي وقطاعي، بما في ذلك ١٠١ معهد علمي ـ بحثي، ٥٥ فرعاً علمياً بحثياً تابعاً للمعاهد التدريسية، ٦٥ منظمة لوضع الدراسات والتصميمات، ٣٢ اتحاداً علمياً ـ انتاجياً ومشروعاً تجريبياً، ٢٠ مركز معلوماتية. أما النواة المركزية للطاقة العلمية، فهي أكاديمية العلوم في جمهورية أوزبكستان ـ المركز العلمي والتجريبي الرائد في المنطقة. ويزيد عمرها عن نصف قرن. وقد أنشئت في بنيتها مراكز علمية فريدة وتقوم بأبحاث هامة جداً وهي: معهد الفيزياء النووية، الاتحاد العلمي ـ الانتاجي «الفيزياء والشمس»، و«البيولوجي»، مجمّع الأبحاث والمراقبة الفلكية، الواقع على جبل مايداناك وغيرها.

ويعمل في مجال العلم قرابة ٤٦ ألف انسان بما في ذلك ٢٨٠٠ دكتور علوم ١٦١٠٠ مرشح علوم. وقد أنشئت للمرة الأولى لجنة التقييم العلمي العليا لدى جمهورية أوزبكستان، التي يقع على عاتقها تحضير الملاكات العلمية الشابة. ويجري تحضير الملاكات العلمية ذات المهارات العالية بعشرين فرعاً علمياً. كما يُجري اليوم علماء الجمهورية أبحاثاً أصيلة وتطبيقية بعدة اتجاهات علمية معاصرة.

وانشئت في الجمهورية مدارس علمية على المستوى العالمي، وتقوم بنجاح بالأبحاث بكل الاتجاهات.

الاتجاه الأول: الأبحاث في مجال الرياضيات، نظرية الاحتمالات والبرمجة الرياضية للعمليات الطبيعية والاجتماعية، والمعلوماتية والتقنية الحاسبة.

ان منجزات الرياضيات في حقول نظرية الاحتمالات والاحصاء الرياضي، ونظرية المعادلات التفاضلية والفيزياء الرياضية، والتحليل الوظائفي، مشهورة جداً خارج حدود الجمهورية.

وتشكلت في الجمهورية المدرسة الفلكية الخاصة، التي كان قد أرسى أسسها البيروني وأولوغ بك، غيا سعدالدين جمشيد. وفي القدم، حصلت مؤلفات العلماء الأوزبك في مجال الفلك ودراسة حركة النجوم السماوية، على اعتراف واسع. وقد وضعوا لأول

مرة، الخارطة الدقيقة لنجوم السماء. وانشئت في الجمهورية شبكة فلكية لدراسة المناخ في البلد. وبالتعاون مع العلماء والاختصاصيين من اميركا وايطاليا واليابان يساهم العلماء الأوزبك العاملون في محطة أولوغ بك، التي بنيت سنة ١٩٢٠، بنشاط في العمل الدولي، لدراسة حركة أقطاب الأرض على سطحها (les mouvements des pôles terrestres en surface).

الاتجاه الثاني: هو عبارة عن الأبحاث المرتبطة بدراسة قوانين العمليات الجيولوجية، والمؤدية لتكوّن موارد الخامات والموارد الطبيعية المفيدة للاستثمار الصناعي، وكذلك في مجال علم تشوه قشرة الأرض، والفيزياء الجغرافية، وعلم الزلازل، ومجالات العلم الأخرى عن الأرض.

لقد ساعدت أعمال الجيولوجيين في مجالات الدراسة الجيولوجية ـ والجيوفيزيائية والجيوكيميائية المركّب لقشرة الأرض، ولتكون الخامات ونشوء المعادن، وتكوّن، النفط في انشاء قاعدة خامات ومعادن قوية في أوزبكستان. وقد شارك العلماء الجيولوجيون الأوزبك في اكتشاف ودراسة واستثمار العديد من مناجم المواد الأولية الكبيرة، على أراضي الجمهورية، وفي كل منطقة آسيا الوسطى.

من المعروف، أن أوزبكستان تقع في منطقة اهتزازات أرضية نشيطة، وقد تعرّضت عدة مرات لكوارث طبيعية ذات نتائج صعبة. لذلك فان احد الاتجاهات الأساسية في الأبحاث هو الاعمال النظرية والعملية في مجال الهزات الأرضية، وسلامة المنشآت ضد الزلازل. وقد درس علماء أوزبكستان، الأسباب والشروط الجيولوجية لنشوء الهزات الأرضية، ووضعت طرق البحث المائية الجوفية ـ الاهتزازية عن بوادر الهزات الأرضية، مما يتيح امكانية التنبؤ باحتمال ظهورها. وقد جرى تحديد مناطق الهزات الأرضية، ووُضعت خرائط للمناطق التي تعتبر مناطق اهتزاز نشيط مما يسمح بتأمين وقاية ضد الهزات للأبنية السكنية والانتاجية في الجمهورية. وقد وضعت نظرية حيوية الزلازل (seismodynamique) للمنشآت تحت الأرض، لشبكات الاتصال، والمترو، وغيرها.

الاتجاه الثالث: الأبحاث في حقل علم الوراثة الجزئية، وهندسة الوراثة الخلوية، والتكنولوجيا البيولوجية، التي تعتبر أساساً ضرورياً لتأمين التقدم العلمي والتقني في الزراعة والصناعة البيولوجية الجزئية وحماية البيئة.

وتطورت في الجمهورية مدارس علمية كاملة، في حقول الكيمياء العضوية وغير العضوية، وكيمياء المواد النباتية والبيولوجيا وعلم الاحياء، وانتاج التكنولوجيا البيولوجية. وقد صاغت هذه المدارس أسساً نظرية، وكما صاغت تكنولوجيا انتاج أنواع جديدة من الأسمدة النظيفة بيئياً، وذات فعالية عالية، ومن المواد المزيلة لأوراق الشجر والخفيفة التأثير على الأشجار والأدوية الجديدة، ومحفزات نمو النباتات ووسائل وقايتها.

ويتمتع بأهمية عملية وضع الأسس العلمية، وإيجاد المنظمات البيولوجية التركيبية الطبيعية bioregulateurs synthetiques naturels، للطب والزراعة والصناعة الغذائية وصناعة الادوية ولزراعة Stewie، أي النباتات التي تحل محل السكر، وإيجاد تكنولوجيا آمنة بيئياً، لإنتاج ومعالجة المواد المركبة من جزئيات، بما في ذلك على أساس مركبات الكابرولاكتاما (polymères de caprolactama)، وفضلاً عن الحصول على الخليوز القطني cellulose de coton ذي النوعية العالية والخيوط الخليّة fil d'acetate.

وينبغي الاشارة الى منجزات العلماء في مجال الانتقاء selectioneur، الذين يجرون ابحاثاً حول المشاكل في بيولوجيا نبتة القطن، وفي دراسة المشاكل الوراثية والوراثية الجزئية والفيزيولوجية - البيوكيميائية لبيولوجيا نبتة القطن، وصياغة طرق انتقاء نباتات قطن ذات نوعية عالية ومقاومة للأمراض، على أساس هذه الأبحاث. وقد أُنتج أكثر من ثلاثين نوعاً واعداً من نباتات القطن، خلال السنوات الاخيرة.

الاتجاه الرابع: الأبحاث المرتبطة بدراسة مجموعة الخصائص الفيزيائية - الكيميائية، للمواد

فقد شهدت الأبحاث الأصيلة في مجال فيزياء النواة، والجزئيات الأولية (physique du noyau et des particules elementaires) والفيزياء الإشعاعية، ودراسة المواد تطوراً واسعاً في الجمهورية. وتَشكّل اتجاه علمي جديد - الفيزياء النووية النسبية physique nucleaire relativiste). وهو يشكل الأساس النظري، للأبحاث في مجال الطاقة النووية، والفيزياء النووية التطبيقية.

وتتمتع أوزبكستان في الوقت الراهن، بالأولوية في العالم في بعض اتجاهات الأبحاث، مثل دراسة مواد الاشعاع ومواد الهليوتروب heliotrope. وتعتبر الجمهورية مركزاً أساسياً، لإنتاج النظير ذي القدرة الإشعاعية isotope radio-actif، بما في ذلك المستحضرات الاشعاعية للصيدلة radio-actifs pharmaceutiques.

وتأسست في أوزبكستان مدرسة علمية في مجال فيزياء الطاقة العالية. وانشئ في اطار هذه المدرسة أساس علمي، للحصول على مواد عاكسة للحرارة، ومقاومة جداً وقاسية، لإيجاد تكنولوجيا جديدة تنتج مواد تحتمل الحرارة العالية، وتتمتع بمقاومة عالية للاهتراء، وقدرة على تحمل الحرّ؛ وضد التآكل، وتكون ملائمة للحلول محل المواد الغالية الثمن.

ويجري العمل بنشاط، لإنتاج أنواع غير اعتيادية من الطاقة، للتحويل المركّب والفعال، ولاستغلال الطاقة الشمسية، وهذا يتمتع بأهمية كبيرة، في سياق حل مشاكل تامين الطاقة للبلاد.

الاتجاه الخامس: الأبحاث في مجال التاريخ العالمي والوطني، والتراث الثقافي والروحي والتطور التاريخي، والمعاصر للغة الأوزبكية، والثقافة والفولكلور الأوزبكي

وقدم علماء الاجتماع الاوزبكيون، مساهمة كبيرة في تطوير الطاقة الذهنية للجمهورية، وتوسيع العلاقات الثقافية ـ العلمية الدولية، وبالدرجة الأولى كان إسهام المؤرخين وعلماء الآثار وعلماء الإثنيات وعلماء اللغة والادباء، أمراً لافتاً. وتتمتع بأهمية كبيرة، الاعمال المرتبطة بدراسة نشوء الأعراق، واحياء التاريخ الموضوعي للشعب الأوزبكي ودراسة تقاليده ونمط حياته وثقافته.

ونحن نربط طاقتنا الذهنية والعلمية ـ التقنية كعامل تقدم راسخ لبلدنا، ربطاً مباشراً، بالتوسيع المطّرد للعلاقات العلمية والتقنية والثقافية مع مراكز الأبحاث المرموقة في العالم، وبالإجراء المشترك للأبحاث في مجال المشاكل الملحة.

وتتطلب خصوصية الوضع السكاني في أوزبكستان، وتطور الطاقة الشمسية، مستوى تطور للبنية التحتية متناسباً مع هذا التطور، وبالدرجة الأولى لنظام الطبابة وللخدمات المنزلية المختلفة.

لقد انشئ في الجمهورية نظام طبابة وخدمات اجتماعية متطور، يؤمن فرصة للاستفادة من مختلف أنواع الخدمات الطبية العامة والمتخصصة. ويوجد في الجمهورية اكثر من ١٫٣ ألف مستشفى وحوالي ٣ آلاف مؤسسة طبية (عيادات ومستوصفات) وانشئت شبكة واسعة من العيادات الطبية في الريف. ويقوم بتقديم المساعدات الطبية حوالي ٧٦ ألف طبيب من كل الاختصاصات. ولكل ٢٩٨ نسمة، طبيب واحد وهو رقم يقل

كثيراً عن أمثاله في البلدان النامية الأخرى. وقد بلغت المساعدات الطبية في أوزبكستان، ٣ ـ ٤ أضعاف مما هي عليه في تركيا والامارات العربية وكوريا، و٦ ـ ٨ مرات أكثر من ماليزيا والهند وباكستان.

وتطورت بشكل واسع الخدمات المنزلية للسكان، وخصوصاً الكهرباء والتزويد المركزي بالماء وبالغاز الطبيعي. ووضعت برامج خاصة، تنفذ بنجاح، في مجال تزويد الريف بمياه الشفة والغاز. وبالمحصلة، تمَّ تأمين المياه مركزياً لـ٧٣٪ من المساكن و ٦٤٪ بالغاز، وتمَّ تأمين الكهرباء لكل المناطق السكنية.

في الوقت ذاته، ومن أجل تحسين شروط العمل والمياه للسكان، خصوصاً في المناطق الصعبة بيئياً (محيط بحر آرال)، يولى اهتمام كبير لتحسين الوضع الوبائي epidemiologique، وتقليص الأمراض المعدية وموت الأطفال، ولتحسين تأمين نوعية مياه الشفة للسكان. ولا توجه لهذه الأهداف الموارد الحكومية فحسب، وانما تتم الاستعانة بالوسائل الخاصة بالمنظمات والمؤسسات الاقتصادية والانسانية الدولية، أيضاً.

وتكمن الميزة الخاصة باوزبكستان، من وجهة نظر تطوير العلاقات الدولية، في أن الجمهورية تملك أنظمة طاقة كهربائية ومائية واتصالات متطورة، ولديها شبكة طرق سيارات وسكك حديد موحّدة يكمل بعضها بعضاً.

ومن المعروف، أن آفاق التطور الاقتصادي للبلد تتحدد الى حد بعيد، **بوجود قاعدة طاقة كهربائية خاصة بها**. وتملك أوزبكستان نظام طاقة كهربائية ضخماً، هو جزء من النظام الموحد للطاقة الكهربائية في آسيا الوسطى. وكونها تقع وسط المنطقة وتملك نصف الطاقات المحركة لكل المحطات الكهربائية في النظام الموحد لآسيا الوسطى، تعتبر نظام الطاقة الأوزبكي حلقة أساسية في الشبكة المتواصلة لانتاج ونقل الطاقة الكهربائية في المنطقة.

وتشكل محطات الطاقة الكهربائية الضخمة ـ محطة سيرداريا، طشقند، نوفو ـ أنغرين، نافوي، وكذلك ١٩ محطة كهربائية تعمل بالطاقة المائية، وأكبرها محطة تشارفاك ـ أساس نظام الطاقة الأوزبكي.

ومن أجل الاستخدام المركَّب لطاقة الانهار وخزانات المياه والقنوات، في إنتاج الطاقة

الكهربائية، لتزويد المناطق بالطاقة ولتأمين حاجات الري في الريف، وُضِع برنامج لبناء محطات طاقة كهربائية صغيرة، تعمل بقوة المياه.

ان نظام الطاقة الأوزبكي، يغطي حاجة الجمهورية بالطاقة الكهربائية، ويسمح بتصديرها الى الجمهوريات المجاورة. كما تسمح طاقات المحطات القائمة، بتأمين الطاقة لكل المشاريع الاستثمارية التي ستنفذ في أوزبكستان، في المستقبل القريب، بدون الحاجة لبناء محطات جديدة.

ومع ذلك، فحتى العام ٢٠٠٠ يخطط لإنجاز بناء محطة نوفا ـ انفرين، ومحطة تأمين التدفئة المركزية في مبارك؛ ويخطط كذلك لادخال أول مجمّع للطاقة في محطة تاليمارجان، حيز العمل.

وتملك أوزبكستان نظام نقل متطوراً للغاز، يتضمن تسعة أنابيب يبلغ طولها ١٢ الف كلم؛ وهي تتصل بالنظام الموحد للغاز في بلدان أسرة الدول المستقلة. ويتيح هذا، امكانية نقل الغاز بكميات كبيرة ليس الى بلدان آسيا الوسطى والدول المستقلة الأخرى في المجال السوفياتي السابق فحسب، وإنما الى بلدان أوروبا أيضاً.

ويدرس اليوم، بشكل تفصيلي، بناء انبوب النفط تركمانيا ـ اوزبكستان ـ كازاخستان ـ الصين، والأنبوب أوزبكستان ـ أفغانستان ـ باكستان، مما يسمح بزيادة القدرة التصديرية لقطاع النفط والغاز في الجمهورية، بأكثر من ثمانية أضعاف.

ان وجود شبكة مواصلات متطورة هو عامل بالغ الاهمية للوضع الجيوستراتيجي لأوزبكستان، لأنه يلبي اليوم الحاجات الداخلية كلها.

وتملك الجمهورية أكثر شبكات الطرق الحديدية، وطرق السيارات كثافة في آسيا الوسطى. ويزيد طول سكك الحديد عن ٦,٧ الف كلم، يسير معظمها بالطاقة الكهربائية. ويمتاز ٨٠٪ من طرق السيارات بطبقة تغطية قوية. أما الجزء الأساسي من طرق السيارات في الجمهورية فهو طرق ذات أهمية دولية وحكومية، وهو يتمتع بأنماط تغطية عصرية.

ان شبكة طرق المواصلات الحديدية وطرق السيارات، لا تسمح بربط أبعد المناطق والنقاط السكنية في الجمهورية بعضها بالبعض الآخر، وتؤمن الوصول الى أنظمة النقل الدولية فحسب، وانما تؤمن أيضاً الوصول الى المصادر الأساسية للموارد الطبيعية والخامات، في بلدنا الغني.

كما أن موقع أوزبكستان الجغرافي مفيد أيضاً، لجهة تطوير وسائل النقل الجوية. فكونها موجودة في الوسط بين أوروبا وشرق آسيا، يمكن للجمهورية أن تشكل حلقة مواصلات دولية واعدة، تؤمن نقل الترانزيت للركاب، لنقل البضائع.

وتعتبر شركة الطيران الأوزبكية «أوزبكستون هافو يولاري» عضواً في «ايكاو»، وهي تملك، بالاضافة لمطار طشقند، ١٢ مطاراً اقليمياً، بما فيها ثلاثة مطارات مؤهلة لاستقبال الطائرات من المرتبة الدولية.

عدا ذلك، يجري اليوم وبالتعاون مع الرأسمال الأجنبي والاختصاصيين الأجانب اعادة تأهيل المطارات في مدن طشقند، سمرقند، بخاري، أورنتش، نامانغاني، ترمز. ويجري اليوم بناء مطار جديد في وسط منطقة الاحتياطات الأساسية للموارد المعدنية، في مدينة أوتشكودوك. وتربط اليوم الخطوط الجوية أوزبكستان، مع كبريات مدن العالم، نيويورك، لندن، فرانكفورت، أثينا، تل أبيب، بنكوك، سيؤل، دلهي وغيرها.

ويولى في الجمهورية منذ حصولها على الاستقلال، اهتمام خاص لأنظمة المواصلات الدولية، لوضع طرق نقل وانتقال آمنة وقصيرة، تؤمن الوصول الى الدول المجاورة والى المحيط العالمي.

ويعود هذا الاهتمام، لكون علاقاتنا الاقتصادية مع العالم الخارجي كانت تتم خلال العديد من العقود، وبسبب الموقع الجغرافي للجمهورية، عن طريق سكك الحديد ونقل الحمولة الى موانيء الاتحاد السوفياتي السابقة الواقعة على شواطيء بحار الأسود، البلطيك، الياباني، وبحر الشمال. وناهيك من ان عمليات النقل هذه، كانت غالية الثمن، فانه لم يجر تطوير طرق المواصلات باتجاه الجنوب.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تفاقمت مشكلة المواصلات الخارجية لأوزبكستان، أكثر فأكثر، بالارتباط بضرورة المرور بعدة بلدان لتأمين الوصول الى المرافيء البحرية.

وأصبحت أوزبكستان أكثر الدول بعداً عن المرافيء البحرية، حيث أن أقصر الطرق تبلغ ٣ آلاف كلم؛ وهذه الطريق أطول من أي طريق آخر في العالم للوصول الى شواطيء البحار. وهذا يحدُّ، بالطبع، من امكانية التطوير الواسع لعلاقات الجمهورية الاقتصادية، ويضعها في تبعية، في مجال المواصلات، بالبلدان الأخرى، التي سيكون علينا نقل الشحن والتنقل عبرها، ويضعف قدرة منتوجاتنا على المنافسة، من جراء الارتفاع المتواصل لتعرفات النقل المرتفعة أصلاً.

ان الخبرة العالمية تشهد، وتؤكد ذلك تجربة أوزبكستان أيضاً، على ان البلد الذي يفتقر لامكانية الوصول المباشر الى البحار، يخسر كثيراً في العمليات الاقتصادية الخارجية.

لذلك فاننا نعالج بنشاط المسائل المتعلقة بالبحث عن طرق بديلة لحل مشاكل النقل، لتوسيع علاقاتنا الاقتصادية الخارجية وللوصول الى المحيط العالمي. لهذه الغايات، تشارك أوزبكستان في تحقيق برنامج الأمم المتحدة «توسيع التجارة بواسطة تطوير التعاون في مجال نقل الترانزيت»، الذي يتم في اطاره وضع خطط مشتركة لبلدان آسيا الوسطى في مجال انشاء ممرات (couloirs) لنقل الترانزيت، من شأنها أن تؤمن الوصول للمرافىء البحرية، وتساعد على احياء طرق المواصلات التجارية القديمة (طريق الحرير العظيم).

وقد وقعت اتفاقية بين حكومات جمهوريات آسيا الوسطى والبلدان الأخرى لمنظمة التعاون الاقتصادي، ويجري بناء خط سكة الحديد تدجن - سراخس - مشهد، الذي يعتبر جزءاً من الطريق الدولي العابر لآسيا، والذي يصل بكين باسطمبول. وينتظر بعد انتهاء بنائه في العام ٢٠٠٠ ان يصار إلى نقل الشحن بالاتجاهين بمقدار ٦ - ٨ مليون طن، على أن يتزايد بمقدار الضعفين فيما بعد.

ان اطلاق الحركة في هذا الممر، سيعطي دفعة للتوسيع الاضافي لعلاقات أوزبكستان التجارية الخارجية، باتجاه الشرق - الى بلدان شرق آسيا ومنطقة الهادىء، وكذلك باتجاه الغرب، الى تركيا وأوروبا. وسيتيح ذلك، تقصير مسافة الانتقال بالاتجاهين، بأكثر من الضعفين.

إن تحقيق مشروع «تراسيكا» في إطار تنفيذ المساعدة التقنية للاتحاد الأوروبي، في سياق برنامج «تاسيس»، الذي يفترض بناء طريق عابر للقوقاز، يمر عبر أراضي بلدان آسيا الوسطى واذربيجان وجورجيا الى موانىء البحر الأسود، يتمتع بأهمية كبيرة واعدة، لتوسيع نقاط اختناق المواصلات والاتصالات في أوزبكستان.

بالاضافة لبناء سكك الحديد، تهتم أوزبكستان بالمشاركة في بناء واعادة تأهيل طرق السيارات: انديجان - أوش - ايركاشتام - كاشغار التي تصل الى الصين وباكستان، وطريق بخارى - سراخس - مشهد - طهران، وطريق ترمز - نمركات - كانداغار - كاراتشي، اللتين تسمحان لنا بالوصول الى المحيط الهندي. ان استخدام هذا الممر، يختصر الطريق الى بلدان ECO ثلاث مرات.

مع انجاز تشكيل وتعزيز الوضع التقني لهذه الطرق العابرة للقارات، تتوفر امكانيات ملائمة لتحقيق العلاقات الاقتصادية الخارجية لأوزبكستان ولبلدان آسيا الوسطى: فضلاً عن زيادة نقل البضائع والمسافرين من بلدان منطقة شرق آسيا والهادىء، ومن الهند والصين، الى بلدان آسيا القريبة والى تركيا وكذلك الى أوروبا. عدا ذلك، يمكن عبر طرق المواصلات هذه التي تتطابق مع وجهة طريق الحرير العظيم، إقامة علاقات ثقافية وسياحية وتجارية منتظمة مع العديد من بلدان العالم. وبهذا، ينفتح، من حيث المبدأ، لبلدان أسرة الدول المستقلة ولمنطقة آسيا الوسطى «الطريق الجنوبي»، للوصول الى الأسواق العالمية، وينفتح «الطريق الشمالي» لبلدان آسيا الشرقية والجنوبية والدنيا، الى آسيا الوسطى.

من أجل توفير الظروف الملائمة لتطوير ولتعزيز العلاقات الاقتصادية والمواصلات، تقوم أوزبكستان اليوم بتنفيذ جملة من التدابير التنظيمية ـ الحقوقية والعملية.

أولاً: نحن نعي جيداً ان الاستثمار في طرق المواصلات، هو عمل باهظ الكلفة وقليل الربح. ومع ذلك فان أوزبكستان بدأت وعلى حساب مواردها الخاصة، ببناء خطي سكة حديد ضخمين ومهمين ستراتيجياً: خط نافوي ـ أوتشكودوك ـ سلطان أويزداغ ـ نوكوس بطول ٣٤٢ كلم، وخط غوزار ـ بيسون ـ كومكورغان بطول ٢٢٣ كلم، وكذلك بدأت ترميم طريق السيارات أنغرين ـ كوكاند. وسيسمح ادخالها حيز العمل، ليس باتاحة الوصول الى الاحتياطات الغنية من المعادن الطبيعية وبتخفيض نفقات النقل والتنقل داخل الجمهورية فحسب؛ وانما بتأمين الوصول الى المرافىء البحرية والى طرق المواصلات الدولية، أيضاً.

ثانياً: تقوم الجمهورية بعمل نشيط لتقريب القاعدة التشريعية، وبشكل خاص لتلك التي تنظم العلاقات في مجال المواصلات من القواعد والمعايير الدولية المعروفة. ففي مجال النقل بالسيارات، أُقِرّت الاتفاقية الجمركية حول النقل الدولي للسلع والشحن على أساس استخدام الكتيب MDP (Livret)؛ واتفاقية النقل الدولي للسلع والاتفاقية حول الاشارات والرموز على الطرقات، والاتفاقية حول حركة السير.

وفي مجال الطيران المدني أُقِرّت الاتفاقية، حول مكافحة خطف الطائرات غير المشروع، والاتفاقية بشأن الجرائم والأعمال الأخرى المنفذة على متن الطائرات؛ واتفاقية توحيد بعض القواعد المتعلقة بنقل الشحن جواً. عدا ذلك صادقت حكومة الجمهورية على ثلاثة عشر بروتوكولاً تتعلق بتغييرات الاتفاقيات، حول الطيران المدني الدولي.

ويجري العمل لانضمام الجمهورية في الوقت القريب، الى ١٧ اتفاقية ومعاهدة، تطال المسائل المختلفة لتنظيم النقل الدولي للبضائع والشحن.

ثالثاً: تمَّ توفير الظروف الملائمة، لاقامة المشاريع المختلطة مع الشركاء الأجانب، في مجال خدمات النقل والرحلات ونظام الاتصالات.

وتعمل اليوم عشرات المشاريع المختلطة، لتقديم خدمات النقل والاتصالات، من بينها المشاريع المختلطة التالية في حقل النقل الجوي الدولي «آسياريننا» (بالتعاون مع الشركة الايرلندية «ايرينتا انترناشينال» ومطار شانون)؛ «آسكون» (بالتعاون مع الشركة الأميركية «كونكورده»)؛ "AERO Abda" (بالتعاون مع الشركة الماليزية "Abdi APR freig SND VHL")؛ «انترسرفيس كارغو» (بالتعاون مع الامارات العربية المتحدة) وغيرها. وانشئت مشاريع مشابهة في حقل النقل البري (السيارات) في اطار جمعية سائقي الأوتوبيس الدولي في أوزبكستان ("ASMAP") التي تساعد في تنفيذ سياسة نقل فعالة، في حقل النقل الدولي البري (بالسيارات) مؤمِّنة حماية المصالح القومية للجمهورية، في سياق تنفيذ عمليات النقل هذه.

رابعاً: وتجري بالتعاون مع الشركات الأجنبية الرائدة مثل «موتورولا» (أميركا)، «سيمونس» و«اكاتيل» (المانيا)، «ديو» (كوريا الجنوبية) إعادة تأهيل شبكات الاتصال الهاتفية، وتقام انظمة اتصال هاتفية معاصرة، وأنظمة كمبيوتر، ومشاريع مختلطة لانتاج أنظمة تقنية معاصرة، للاتصالات الهاتفية والكمبيوتر.

ان البنية التحتية الانتاجية والاجتماعية وكذلك نظام وسائل المواصلات والاتصالات اللذين بُنيا ونُشِّطا، بدعم نشيط من الدولة يساعدان على تحسين المناخ الاستثماري في الجمهورية، ويقلّصان جداً مجموع نفقات المستثمرين الأجانب المتعلقة بانشاء المشاريع المختلطة؛ كما يقلّصان أيضاً فترات ادخال المشاريع والطاقات الجديدة حيز العمل، ممّا يزيد، دون شك، مردود الرساميل الموظّفة.

ضمانات التحولات الكبرى
والتعاون

يجري بناء المجتمع الديموقراطي المنفتح، وتشكيل علاقات السوق، على أساس قاعدة حقوقية ودستورية معترف بها دولياً، وتؤمّن ضمانات وشروطاً حقوقية قوية لِتَشكُّل الاقتصاد وتكامُله الواسع في المجتمع الدولي.

إن الدستور الأول، والمجموعة الكاملة للقوانين الأساسية المُقَرّة في الجمهورية، يشكّلان ضمانة حقوقية قوية تحوّل جوانب حياتنا كلُّها إلى الديموقراطية، وضمانة تَحُول دون ارتداد عمليات تجديد مجتمعنا، وتوفّر التعاون مع العديد من بلدان العالم، التي ترى في أوزبكستان شريكها المضمون والواعد.

لقد استخلصنا لانفسنا استنتاجاً واضحاً: أن رسوخ وعدم ارتداد الحركة باتجاه المجتمع الديموقراطي واقتصاد السوق يرتبطان مباشرة بتشكيل أُسُسهما الحقوقية. ففي ظل وجود الأساس الحقوقي المتين، فقط، يمكن بكل ثقة تفكيك النظام القديم الذي استنفد قدرته، وبناء مجتمع جديد اقتصاده اقتصاد السوق العالي الفعالية.

إن سيادة القانون هي المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه نموذج اصلاحاتنا، والذي يشكل أحد المعايير الأساسية لدولة القانون. فقد طلب جدُّنا العظيم الأمير تيمور ان نكتب بأحرف ذهبية الكلمات الحكيمة: «حيث يسود القانون، تكون الحرية».

واذا ما حلّلنا وعمّمنا النشاط التشريعي خلال الفترة المنصرمة، يمكن إبراز المجموعات الأساسية من القوانين والتشريعات الأساسية التي تمّ اقرارها.

أولاً: التشريعات الموجهة لتعزيز بناء دولتنا وتطوير المؤسسات الحكومية. وهي تضم مجموعة القوانين الهادفة لتأمين حماية المصالح القومية، ولتعزيز القدرة الدفاعية والأمن، وتشكيل أجهزة السلطة والادارة الخ...

وتعتبر أجهزة السلطة الحكومية، المسترشدة في نشاطها بمبادىء تقسيم السلطات حلقة أساسية من حلقات الإصلاح وبناء دولة القانون والمجتمع المدني. إنها، بنشاطها وأداء

وظائفها، إنما تخدم الشعب ومصالحه وتؤمن حقوقه وحرياته.

ثانياً: القوانين، التي تشكل الأساس الحقوقي لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، وكذلك القوانين التي تؤمن الحماية الاجتماعية للمواطنين وتشكيل طبقة الملأك وخلق الظروف الملائمة للتطور المتكافىء لكل أشكال الملكية، ولتطور النشاط الاقتصادي، ولتحديث السياسة المالية والضريبية والمصرفية الخ...

ثـالـثـاً: التشريعات التي تخلق الأساس الحقوقي لتحرير النظام السياسي للمجتمع وجَعْله نظاماً ديموقراطياً، وتنفيذ تدابير ملموسة لتأمين الآلية لحماية حقوق الانسان وحرياته. وقد شكلت هذه التشريعات الضمانة الحقوقية لتوسيع مشاركة المواطنين في ادارة المجتمع، ولتوسيع حرية الصحافة ووسائل الاعلام الجماهيري ولتطوير عملها.

رابـعـاً: القوانين التي تحدد أوزبكستان كعنصر من عناصر القانون الدولي، والتي تنظم العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية للجمهورية، والتي تشكل الضمانات الحقوقية المتينة للتعاون الدولي الواسع والنشيط.

ونحن نفهم أن أي مجموعة من هذه المجموعات التشريعية لا تستطيع ان تعمل بمفردها وبمعزل عن المجموعات الأخرى. ويمكنها ان تخلق القاعدة المتينة الكافية لتحويل المجتمع وإصلاحه بالتفاعل والتكامل فيما بينها فقط. فعلى سبيل المثال، عندما نتحدث عن الأساس التشريعي الذي يؤمن الضمانة للإصلاحات السوقية وعدم الرجوع عنها، لا يمكننا الاقتصار على مجموعة القوانين التي تشكل الاساس الحقوقي لإصلاح الاقتصاد فقط.

إن الأساس القانوني للتحولات باتجاه السوق المتمثل، قبل كل شيء، بدستور البلاد، يُلَخِّص كامل مجموعة التشريعات التي تشمل حياة الدولة والمجتمع، بكل جانب من جوانبها.

ومن الضروري مراعاة أن أحد المبادىء الأساسية لتطور النشاط التشريعي في الجمهورية وتحديث هذا النشاط هو أولوية معايير القانون الدولي على التشريعات الداخلية. وهذا لا يتحقق بتوحيد تشريعاتنا وتقريبها من المعايير والقواعد الدولية المعترف بها فحسب، بل يتحقق بأن تتخذ الجمهورية على عاتقها التزامات تضمن تطبيق القواعد والمعايير الدولية أيضاً.

لقد أرسيت في الجمهورية أسس دستورية متينة لتشكيل وتحديث وتطوير العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية والحرية الاقتصادية للمواطنين، والتخلي عن الادارة الادارية الآمرة.

وقد أقر الدستور مبدأ حماية القانون والدولة للأساس الذي يقوم عليه مجتمعنا، والمتمثل باقتصاد السوق المتعدد الانماط والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وأُقرّ، تشريعياً، أن الملكية الخاصة تتمتع، كباقي أشكال الملكية، بالحصانة وبحماية الدولة. ويشكل القانون الأساسي (الدستور) عائقاً كبيراً أمام الحق الاحتكاري للدولة بالتدخل في الحقل الاقتصادي، ويؤمن حرية العمل الاقتصادي ويضمن الحفاظ على حقوق أرباب العمل ومصالحهم المشروعة، ويخلق الظروف للمنافسة الحرة الشريفة، ويفتح طريقاً واسعة لعلاقات السوق.

إن منح المواطن حقًا دستورياً في الحيازة الخاصة للملكية، يساعد على تعزيز شعور الانسان بجدارته واستقلاله عن الإرادة الغريبة، وبدوره المبادر النشيط والخلاق في تجديد وتطوير مجتمعنا. ويقول الدستور: «إن أساس اقتصاد أوزبكستان الموجه لتطوير علاقات السوق هو الملكية بكل أشكالها. وتضمن الدولة حرية النشاط الاقتصادي والتجاري والعمل، مع مراعاة أولوية حقوق المستهلكين، وتكافؤ جميع أنواع الملكية وحمايتها حقوقياً».

ان الضمانة المهمة جداً للتطور الاقتصادي، ولحماية الاستثمارات الموظفة، هي استقرار قاعدتنا التشريعية.

وخلافاً لبعض البلدان السوفياتية، التي استطاعت خلال فترة قصيرة أن تغير دستورها، تلتزم أوزبكستان بقوة بمبدأ استقرار القاعدة التشريعية. إن نظام النشاط التشريعي موجه كله لصياغة قوانين جديدة، وتطوير القوانين الفاعلة مع مراعاة دينامية التقدم على طريق الإصلاح والظروف المتغيرة.

في الوقت ذاته توجد ضمانات أكيدة لمواجهة تغيير التشريعات. فاذا ساءت، مثلاً، شروط الاستثمارات بسبب تغيير التشريعات، تطبق، على المستثمرين الاجانب لمدة عشر سنوات، نفس التشريعات التي كانت قائمة حتى لحظة التغيير.

وبالاستناد الى التشريعات التي تنظم مبادىء السياسة الخارجية، أُقرت قوانين جمهورية أوزبكستان حول الأمور التالية: «المبادىء الأساسية للسياسة الخارجية لنشاط جمهورية أوزبكستان»، «الاستثمارات الأجنبية وضمانات عمل المستثمرين الأجانب»، «النشاط الاقتصادي الخارجي». كما أقر بعض القواعد والتشريعات الأخرى، التي سمح بتنشيط النشاط الاقتصادي الخارجي وخلق الظروف الملائمة لعمل المستثمرين الأجانب، وتوسيع العلاقات التجارية الاقتصادية مع رجال الأعمال من البلدان الأجنبية.

لقد أوجدنا الظروف الحقوقية والتنظيمية لتكامل مجتمعنا في الحضارة العالمية تكاملاً واسعاً، وتحقيق الاستثمار في اقتصادنا. إن أوزبكستان تطبق ما يسمى بسياسة «الباب المفتوح»، وتقدم للمستثمرين الأجانب ضمانات حقوقية أكيدة وامكانيات اقتصادية واسعة من أجل ممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري.

كما انشأنا نظام الاكثر رعاية في التعامل مع المستثمرين الاجانب ونقوم بتطوير هذا النظام. وبسَّطنا، إلى الحد الاقصى، عملية انشاء المشاريع الانتاجية بمشاركة رأس المال الأجنبي.

إن القوانين والتشريعات الاخرى التي أقرتها جمهوريتنا توفر مجموعة من التسهيلات والحوافز الضريبية الكاملة، كما توفر ضمانات ضد المخاطر السياسية والتجارية، وشروطاً ملائمة للمشاركة النشيطة من جانب الشركات الأجنبية في أسواق أوزبكستان.

وهذا تعداد غير مكتمل للضمانات الأساسية المقدمة للمستثمرين الأجانب والتي توفرها تشريعاتنا:

الضمانة الأولى: الاستثمارات الأجنبية في جمهورية أوزبكستان غير معرضة للتأميم والمصادرة.

الضمانة الثانية: يتمتع المستثمرون الأجانب بضمانة أن يحوِّلوا إلى الخارج، وبدون قيود، أرباحهم والوسائل الأخرى بالعملة الاجنبية التي تم الحصول عليها من النشاط المشروع، كما يُضمن لهم حق تحويل الدخل الحاصل من الخامات والمواد المركبة والتكنولوجيا المعاصرة المستوردة.

الضمانة الثالثة: يُضمن للأشخاص المعنويين والحقوقيين الأجانب الدخول الحر في عملية تخصيص ملكية الدولة، بما في ذلك بيع الملكية غير المنقولة. ومن حق المستثمرين

الاجانب اكتساب حقوق الملكية، ومنها ملكية الأماكن التجارية، ومجالات الخدمات، والأبنية السكنية، والأراضي التي تقوم عليها هذه الأبنية، وحق تملك الأرض والموارد الطبيعية والاستفادة منها.

الضمانة الرابعة: يحق للمشاريع التي تشارك فيها الاستثمارات الأجنبية تصدير منتوجاتها واستيراد المنتوجات لحاجاتها الإنتاجية بدون ترخيص خاص، وكذلك استيراد الملكية لإيداعها في رأسمال المشاريع المختلطة بدون رسوم جمركية.

بالاضافة إلى الضمانات، تقدم التشريعات مجموعة واسعة من التسهيلات الضريبية للمستثمرين الأجانب. فهم يحصلون على إعفاءات ضريبية على الأرباح لمدة سبع سنوات إذا ساهموا في استثمار المشاريع المُتَضَمَّنة في البرنامج الحكومي الاستثماري.

أما الضرائب على دخل المشاريع التي تساهم فيها الاستثمارات الأجنبية، فيُعْفَى منها الجزء الذي يستخدم لتوسيع الإنتاج وإعادة التجهيز التكنولوجي.

كما تُعْفَى من الضرائب الوسائل المالية، التي تخصصها المشاريع المختلطة لإعادة التمويل وسَداد القروض التي استُخدمت لتنفيذ الاستثمارات.

وأُدخلت معدلات ضرائب تفاضلية على أرباح المشاريع الإنتاجية التي يشارك فيها الرأسمال الأجنبي، وتفترض هذه المعدلات التفاضلية تخفيض معدل الضرائب للمستثمر الأجنبي وربط التخفيض بحجم مساهمته في رأسمال المشروع المختلط.

وتعفى من الضرائب على الأرباح، لمدة سنتين من تاريخ التسجيل، المشاريع المختلطة التي تبلغ فيها مساهمة الرأسمال الأجنبي ٣٠٪ من رأسمال المشروع، والمتخصصة بانتاج وتصنيع المنتوجات الزراعية وسلع الاستهلاك الواسع، ومواد البناء، والمعدات الطبية، وآلات ومعدات الزراعة والصناعة الخفيفة والغذائية، وتصنيع الخامات الثانوية والبقايا الصلبة.

وتُعفى من الرسوم الجمركية السلع المستوردة الى الجمهورية للحاجات الخاصة، والمساهمة المادية العينية للشريك الأجنبي في رأسمال المشروع الذي تساهم فيه الاستثمارات الأجنبية وكذلك الاستثمارات القادمة لاقتصاد أوزبكستان بمقدار يزيد عن ٥٠ مليون دولار.

هذا تعداد غير كامل، للتسهيلات التي تقدم اليوم للمشاريع التي تساهم فيها الاستثمارات الاجنبية. عدا ذلك تستفيد هذه المشاريع من التسهيلات الضريبية، المقدمة لكل المشاريع العاملة في الجمهورية.

ومن أجل تشجيع المستثمرين الاجانب، أنشئت في أوزبكستان شبكة منظمات ومؤسسات متخصصة: وكالة الاستثمارات الأجنبية، غرفة المنتجين وأرباب العمل، الشركة الوطنية لتأمين الاستيراد والتصدير «أوزبك اينفست». وبالتعاون مع AIG (الولايات المتحدة) أسست شركة مشتركة للتأمين ضد المخاطر السياسية «أوزبك اينفست انترناشنال» وتوجد مكاتبها في لندن. وأنشأت الشركة المالية الدولية، والبنك الاوروبي للتنمية والأعمال، و«ماليان بنك برهرد» (ماليزيا) والبنك الوطني للنشاط الاقتصادي الخارجي الأوزبكي، شركة مُقَاصَّة مشتركة.

ويعمل في الجمهورية نظام تامين موثوق، لحماية الاستثمارات الأجنبية. حيث تستخدم معدلات قاعدة تأمين أدنى، من المعدلات المتعارف عليها دولياً. وفي حالة العجز عن الدفع، يمكن للمُقْرِضين الاجانب الذين وَظَّفوا رأسمالهم في الجمهورية، المطالَبة بحقوقهم بعد مضي ثلاثين يوماً، علماً ان هذه الفترة في القوانين العالمية هي ١٨٠ يوماً.

إن التعداد غير المكتمل للضمانات والتسهيلات وللحوافز الفاعلة في الجمهورية، والمقدّمة للمستثمرين الأجانب، تشهد على ان أوزبكستان هي بلدٌ مُرْبِح، وملائم لتوظيف الرأسمال، وجذّاب للتعاون.

إننا نُولِي أهمية كبيرة للتغيير الجذري، ليس فقط للنظام التشريعي، وإنما أيضاً لتنفيذ الخطوات المنسقة لفروع السلطة التشريعية والتنفيذية، في مجال تنفيذ القرارات والقواعد والمعايير التشريعية الأخرى المُقَرَّة. لذلك، فإن مسألة تجسيد القوانين المتخذة في الحياة، هي مسألة ملحة بالنسبة لنا. ويصبح القانون، خلافاً لتعسّف وضغط النظام التعسفي - الاداري السابق، وسيلة شاملة لادارة المجتمع، ومعياراً لنشاط كل الأجهزة، ولسلوك كل المواطنين.

ونقول باختصار: لقد تمَّ خلال سنوات الاستقلال في الجمهورية، تشكيل مجال حقوقي واسع، يستند الى المبادىء والمعايير الحقوقية المُقَرَّة دولياً، والتي تنطلق من أولوية حقوق وحريات الانسان؛ وتشكّل ضمانة لعدم الرجوع عن الاصلاحات، كما تشكّل ضمانة للتقدم والتعاون ذي المنفعة المتبادلة.

وتشهد الخبرة العالمية، وتجربتنا الخاصة المتراكمة خلال السنوات الأخيرة، **بأن الشرط المهم جداً للإجراء الناجح للتحولات الشاملة في الحقول الاقتصادية والسياسية والروحية، وللإصلاح الجذري للعلاقات الاجتماعية، وللاعتراف بالدول وللتعاون الدولي النشيط، إنما هو تأمين الاستقرار الاجتماعي والسياسي والسلم الأهلي والوفاق القومي في البلد.**

فالحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وخصوصاً في المرحلة الانتقالية الصعبة ذاتها، يشكل أساساً لتنفيذ سياسة مخططة للدولة، لمرحلة مستقبلية طويلة. وهذا يعتبر، بدوره، شرطاً رئيسياً لِتَكوُّن بناء الدولة الوطنية، ولتعزيز العلاقات الدولية؛ ولجذب الاستثمارات الأجنبية بشكل واسع، إلى الاقتصاد الذي يجري إصلاحه.

من المعروف جيداً ان المستثمرين الأجانب يسعون للعمل في ذلك البلد، الذي لا تُؤَمَّن فيه الأسس التشريعية لنشاطهم فحسب، وانما تؤمن فيه أيضاً شروط استقرار فعلي لهذا النشاط، وتتقلص فيه، الى الحد الاقصى، المخاطر السياسية، وتنعدم فيه بؤر الخلافات القومية، والحروب الأهلية. ويمكن إيجاد قاعدة تشريعية ممتازة من أجل اصلاح الاقتصاد وإيجاد الاهتمام لدى المستثمرين الأجانب ليأتوا الى البلد، واقرار قوانين تقدمية. لكن، إذا لم يكن المجتمع متمتعاً بالاستقرار، ولم تتوفر فيه الضمانات من المخاطر السياسية والحروب الأهلية والنزاعات الاقليمية، لا يمكن عندها القول بأن القوانين المتخذة سوف تعمل، وأن الاستثمارات الأجنبية ستتدفق بالكميات الضرورية لإجراء التَّحوُّلات البنيوية، في الاقتصاد الذي يجري اصلاحه.

إن الاستقرار بالذات، وإمكانية التنبُّؤ بسياسة الدولة في المجتمع، تعتبران أساساً لتحقيق التحولات الجذرية الشاملة، والنشاط الاستثماري الواسع.

لذلك فان هاتين المهمتين المترابطتين بعمق ـ أي الاصلاح الناجح لكل جوانب الحياة والتطور الراسخ، من جهة، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، من جهة أخرى ـ **تشكلان محور السياسة المطبّقة في الجمهورية**. إن الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يعتبر الخصوصية المميزة لأوزبكستان، كدولة مستقلة.

لقد كانت أوزبكستان البلد الأول بين البلدان السوفياتية السابقة التي تمكنت، بتجربتها المرة، أن تقتنع وتفهم النتائج الرهيبة، التي يمكن ان يؤدي إليها عدم الاستقرار،

في الوضع السياسي ـ الاجتماعي، وحملات المهرجانات الجماهيرية الهدّامة، وكذلك التطرف السياسي والقومي والديني.

لقد شرعت أوزبكستان بتنفيذ الاصلاحات، في ظل ظروف كانت فيها امكانياتها الاجتماعية ـ السياسية الانطلاقية أسوأ بكثير من امكانيات البلدان السوفيانية السابقة الأخرى، وفي ظل تهديد «الانفجار السكاني»، ومحدودية الأراضي النافعة للعمل، وللحياة الطبيعيين، والتطور المفرط الوحيد الجانب للاقتصاد، والقمع الكلي للشعور بالوعي القومي الذاتي للشعب الأوزبكي؛ مما ولد عوامل اختلال داخلية، وأوجد وضعاً من التوتر الاجتماعي القوي في المجتمع.

ولأن الشعب الأوزبكي كان شاهداً على الأحداث المأساوية في فرغانه وأوش وبوكين، فقد رأى، قبل غيره، الكارثة التي يمكن ان يؤدي اليها خطر الخلافات الدينية والقومية، وفهم أن المجابهة الاجتماعية والسياسية والعدمية، والرفض المتطرف للايجابيات التي راكمها عمل شعبنا، والضغط عبر المهرجانات، يمكن ان تؤدي الى تعميق المشاكل الحادة، المتبقية عندنا من النظام السابق، أكثر فأكثر. وقد وعى شعبنا الطابع التدميري لغوغائية مختلف أنواع الوطنيين الكاذبين، والسياسيين المدّعين، والهواة الوصوليين، وبعض المجموعات غير المسؤولة التي يمكنها ان تُوصِل البلاد إلى كارثة قومية من أجل وصولها الى السلطة.

لقد رأى شعب أوزبكستان بوضوح ما هو هذا الخطر، وأنه، اذا لم يَجْرِ ايقافه، فقد يفجّر المجتمع كله، وقد يصبح محفزاً لعمليات اختلال وتشتيت للمجتمع، يصعب ايقافها؛ كما قد يصبح عائقاً على طريق التجديد والإصلاح والانبعاث وتكوّن الجمهورية كدولة مستقلة، ذات سيادة.

تُقنعنا التجربة المُرّة للماضي القريب، مَرّة أخرى، بأن بناء دولة القانون الديموقراطية المنفتحة يمكن أن يتحقق في ظل شرط واحد فقط: إذا وعى الناس القيمة المطلقة للاستقرار السياسي والاجتماعي، ولدعم القانون والنظام في البلاد، حيث يشعر كل مواطن، بهذا القدر أو ذاك، بمشاركته في التحولات الجارية في المجتمع.

لقد أقرّ شعب الجمهورية المتعدد القوميات فكرة موحدة، وهي أن: أوزبكستان دولة ذات مستقبل عظيم؛ وقد دعم هذا الشعب نهج الاصلاحات الذي جرى اختياره وأصبح كل

هذا أساساً للوفاق الاجتماعي، وكذلك لاستراتيجية تطور المجتمع والدولة. واليوم، وبعد مضي خمس سنوات على استقلال وسيادة الجمهورية، يصعب تقييم الدور والأهمية الكبرى للأفكار وللمهمات القومية، القادرة على توحيد وتوطيد المجتمع.

لقد تسنى لنا في أصعب مراحل تَكَوُّن بناء دولتنا القومية، أن نضع حداً جدياً لمختلف أنواع عوامل الاختلال، وللتهديدات بشق المجتمع، على أسس سياسية ودينية وإثنية وغيرها.

ولتلخيص ما ذُكر آنفاً، يمكن القول بأن الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي تمّ إحرازه في أوزبكستان، هو نتاج للأمور التالية:

أولاً: الفهم والوعي العميق للضرر المميت، والتناقضات القومية والمجابهة الأهلية، على أساس تصادم المصالح الفئوية الضيقة، التي تشكّل عامل تشتيت، واختلال كبير للمجتمع؛

ثانياً: وضع وتنفيذ برنامج مدروس جيداً للتحول الجذري للمجتمع، أقرّه الشعب كله ودعمه؛ وتنفيذ الدولة لتدابير قوية في مجال الحماية الاجتماعية للسكان، مما شكّل أساساً للتوصل الى الوفاق الاجتماعي حول الأهداف والأولويات الهامة، للتطور الاجتماعي؛

ثالثاً: إنشاء مجموعة أجهزة للسلطة الحكومية، وللادارة، وللأداء الفعال لهذه الأجهزة، القائمة على مبدأ الفصل الديموقراطي بين السلطات، وتوسيع صلاحيات أجهزة الادارة الذاتية المحلية للمواطنين وتشكيل مجال حقوقي واسع للعمل النشيط: ولبناء مختلف الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، وعلى أساس صون القوانين والنظام وتعزيزهما.

إن جملة هذه المسائل بالذات، أصبحت أساس الاستقرار الاجتماعي، والسلم القومي، والوفاق الأهلي في البلاد التي تعتبر، بدورها، شروطاً مهمة جداً للاصلاح الناجح للمجتمع، ولتجديده.

إننا نعي جيداً أنه من دون تأمين هذه الشروط يستحيل إجراء الاصلاح الاقتصادي بشكل مدروس وموزون؛ كما يستحيل إدخال علاقات السوق، وتغيير أشكال الملكية؛ وباختصار، يستحيل تجسيد السياسة الطويلة المدى لتجديد المجتمع. وعلينا ان نتذكر، دائماً، بأن الاستقرار، ذاته، في مجتمعنا هو ثروتنا الرئيسية وضمانة تطورنا المطّرد والناجح.

إن الاستقرار الاجتماعي - السياسي هو الأساس لتحقيق الإصلاح السياسي لمجتمعنا. إنه الأساس الذي يضمن الأداء الفعال لمؤسسات النظام السياسي ويُوجِد قاعدة لعمل القوانين، وللحفاظ على النظام والهدوء والاطمئنان والأمن.

إلى جانب ذلك، يمكن للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، أن تناقش، بشفافية وبشكل واسع، مشاكل التطور الاجتماعي وتحقيق أهدافها المرسومة وتحقيق طاقتها، والمساهمة في بناء مؤسسات الدولة الديموقراطية الحكومية والاجتماعية، فقط في ظل الوضع المستقر في البلاد.

وباختصار، يعتبر الاستقرار الاجتماعي والسياسي القاعدة الأساسية، وشرط التطور الحيوي التصاعدي للمجتمع وتكامله في النظام العالمي. ومن المهم بشكل خاص، تدعيم الاستقرار في المجتمع في المرحلة الانتقالية الأكثر تعقيداً، عندما تكون التناقضات الاجتماعية والاقتصادية متفاقمة، بسبب الطابع الانتقالي للعديد من التغيرات الاجتماعية. ويتيح ذلك إمكانية فهم الاستقرار بالمعنى الواسع للكلمة، حيث الاستقرار الاجتماعي والسياسي والوفاق القومي والأهلي، هو الأساس والضمانة لتجديد المجتمع، وإصلاحه وتأمين التطور الراسخ، والتقدم.

التكامل في المجتمع الدولي

لقد بذل خلال الفترة التاريخية القصيرة للتطور المستقل، عمل وجهود كبيرة لبناء الجمهورية كدولة ذات سيادة. وقد اعترفت حتى اليوم ١٦٥ دولة بأوزبكستان. وأقيمت علاقات دبلوماسية رسمية مع أكثر من ١٢٠ بلداً. وفُتِحت في طشقند سفارات لخمسة وثلاثين بلداً.

وتدخل أوزبكستان في عداد المنظمات الدولية المؤثرة والمرموقة، وتعزز علاقات الصداقة، مع عشرات البلدان في كل قارات العالم، وتتعاون تعاوناً وثيقاً مع كبريات المؤسسات المصرفية والمالية العالمية والمنظمات غير الحكومية. ويوجد في أوزبكستان ٨٨ ممثلية أجنبية، ويعمل فيها ٢٤ منظمة حكومية و١٢ منظمة غير حكومية. وانضمت الجمهورية خلال السنوات الأخيرة، الى العديد من الاتفاقيات الدولية.

وتلتزم أوزبكستان في أساس صياغة وإقامة علاقاتها السياسية والاقتصادية الخارجية، بالمبادىء الأساسية التي وضعتها في السنوات الأولى لاستقلالها؛ وهي:

المبدأ الأول: سيادة المصالح القومية ـ الدولية، مع مراعاة المصالح المتبادلة.

المبدأ الثاني: التكافؤ، والمنفعة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

المبدأ الثالث: الانفتاح على التعاون بمعزل عن النظرات العقائدية؛ والانحياز للقيم الانسانية العامة، والحفاظ على السلم والأمن؛

المبدأ الرابع: أولوية معايير وقواعد القانون الدولي على المعايير والقواعد الداخلية.

المبدأ الخامس: تطوير العلاقات الخارجية على أساس، الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

إننا نفهم التطوير الناجح للعلاقات الخارجية بالاتجاهات المختلفة للعلاقات الدولية، كضمانة للأمن وللاستقرار. فأوزبكستان مفتوحة على العالم. ونشعر أيضاً، بأن العالم

يبدي اهتماماً كبيراً بأوزبكستان. وهذا أفضل ضمانة لتطور أوزبكستان الراسخ. ونرى في هذا دليلاً، على أنّ أوزبكستان أصبحت أكثر جاذبية، إن لجهة توظيف الرساميل، أو لجهة تأمين الاستقرار في المنطقة، كجزء مكوّن للأمن العالمي الشامل.

وإننا إذ نقوم بالمهمة الاستراتيجية، مهمة بناء الدولة الديموقراطية العصرية المتكاملة كلياً مع المجتمع الدولي، فإنّما نفهم جيداً أن المجتمع الدولي ذاته يصبح اليوم أكثر تنوعاً. فنهاية القرن العشرين تمتاز بتغيرات في العالم فريدة بأهميتها الجيوسياسية، وبأبعادها. وهذه التغيرات لا مثيل لها في التاريخ ولا تتطلب فهماً عميقاً فحسب، وانما تتطلّب إعادة تقييم للنظرات وآليات التفاعل المتشكلة بين البلدان، أيضاً. ان الكثير من المسلّمات والمبادىء والافكار، التي استندت اليها العلاقات الدولية في مرحلة «الحرب الباردة»، تتطلب اعادة نظر جذرية. فالعالم كله يصبح نظاماً موحداً ومترابطاً، لا مكان فيه للانغلاق، وللانعزال. وهذا يفترض ضرورة وضع مقاربات جديدة، مبدئياً، لصياغة العلاقات الدولية المعاصرة، وللتفاعل مع البنى والمؤسسات الدولية وللمشاركة في عملها.

إن القرن الواحد والعشرين، سيكون، على ما يبدو، قرن العولمة والعلاقات الدولية. في هذه الظروف، من الضروري اعتبار عملية التكامل وتوسيع مشاركة الدول المستقلة في المؤسسات والمنظمات الدولية، ليس حتمية تاريخية فحسب؛ **وانما عامل استقرار قوي للمناطق المختلفة وعلى الصعيد العالمي ككل.**

ولم تعد مطروحة هنا، مسألة المشاركة أو عدم المشاركة في العمليات التكاملية الدولية. فبالنسبة لأوزبكستان، كدولة مستقلة جديدة، يكتسب الالتزام بتلك المبادىء في السياسة الخارجية التي تحدثنا عنها آنفاً، والمستندة الى الجدوى العقلانية والمصالح البعيدة المدى لدولتنا ولمجتمعنا ولانساننا، أهمية خاصة.

والاستقلال بالنسبة لنا لا يعتبر مجرد وعي لحرّيتنا؛ وانما، قبل كل شيء، يعتبر حقاً بتنظيم حياتنا، ومصالحنا القومية بإرادتنا الخاصة، وبناء مستقبلنا بأيدينا. لذلك من البديهي ان لا يكون هنا مجال للقبول بأي تكامل مفروض علينا من الخارج، اذا كان ينتقص من حريتنا واستقلالنا ووحدة أراضي بلادنا؛ أو اذا كانت تمليه اية التزامات فكرية.

وعندما نتحدث عن التكامل ننطلق من وجود آليات وأشكال لالتقاء المصالح، وأنماط تكامل مختلفة. وهذا تحدده شروط الانطلاق المختلفة، للبلدان الطامحة للشراكة وللتعاون.

وأوزبكستان، التي تساهم في الوقت ذاته في عمليات تكاملية على مختلف المستويات العالمية والاقليمية، تلتزم، مع ذلك، بمبدأ مهم هو: لا يعني الاقتراب من دولة ما الابتعاد عن دولة أخرى. ونحن نعارض أن يتمّ تعزيز الشراكة مع دولة ما على حساب اضعاف علاقات الشراكة مع الدول الاخرى. لذلك، فإن تكامل أوزبكستان مع المجتمع الدولي، عملية متعددة الجوانب.

ونحن، ننطلق من أن التكامل مع المجتمع الدولي ممكن فقط في ظل التناسب بين المفاهيم المعاصرة للدولة الديموقراطية، واقتصار نظام السوق المتطور. وفي الوقت ذاته، يمكن تحديث البلد في ظل الشرط الأكيد لتكامله في المجتمع الدولي، يعني عبر إيجاده لمكانته اللائقة في التقسيم الدولي للعمل، وعبر مساهمته النشيطة في تكوين أنظمة الأمن الاقليمي والعالمي.

وكلما كانت علاقات أوزبكستان مع عناصر العلاقات الدولية المختلفة عميقة وواسعة، قلّ عدد المسائل غير المحددة والاغتراب والمشاكل، والمسائل غير المحلولة، والعناصر الخارجة عن دائرة التنبؤ في العلاقة، تجاه الآخرين. ان هذا الأمر عينه، يعتبر شرطاً ضرورياً لإزالة تهديدات الأمن، وتأمين التطور الراسخ.

وفضلاً عن ذلك، نعتبر ان درجة توفر الأمن للأمة وللدول، تتعلق مباشرة بدرجة مساهمتها في العمليات التكاملية. والقاعدة هنا، بسيطة جداً: إن تهديد الأمن، متناسب عكساً مع مستوى تكامل البلد.

وعندما نتحدث عن التكامل مع المجتمع الدولي، فاننا نقصد قبل كل شيء مساهمتنا في عمل منظمة الأمم المتحدة. ففي الثاني من شهر آذار (مارس) ١٩٩٧، يكون قد مضى خمس سنوات على انضمام أوزبكستان لمنظمة الأمم المتحدة. ونحن ننظر لمساهمتنا في عمل هذه المنظمة الدولية المرموقة، على انها فرصة لجذب اهتمام وانتباه الرأي العام العالمي، لمشاكل ضمان الأمن الحادّة، ولمشاكل السلم والوفاق في منطقة آسيا الوسطى. واليوم، وفي ظلّ تنوع المنظمات الدولية التي لها علاقة بمشكلة الأمن الشامل، وحدها الأمم المتحدة تتمتع باحتياط كبير من الوسائل والامكانيات، لحل هذه المشاكل، ولدعم السلم والوفاق؛ من الدبلوماسية الهادئة، وحتى المشاركة في العمليات السلمية، لإشاعة السلام.

وبمبادرة من أوزبكستان جرى بنجاح، في طشقند، وبرعاية الأمم المتحدة سنة ١٩٩٥، اللقاء الدولي بصدد مشاكل الأمن في منطقة آسيا الوسطى، شارك فيه ممثلون دبلوماسيون وحكوميون من عشرين منظمة دولية، وأكثر من ثلاثين بلداً، بينها أميركا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا واليابان والصين والهند وباكستان وايران، وغيرها.

وما يملي علاقاتنا مع الأمم المتحدة، ليست الرغبة فقط بالحصول على المساعدة والدعم من جانب الرأي العام الدولي، مع ان هذا مهم جداً، بمقدار ما هو الطموح للمساعدة على تنفيذ عمليات الأمم المتحدة بنجاح، وإغناء نشاطها بمضمون جديد. إن تغيّر الوضع الجيوسياسي في العالم يتطلب تحديث تنظيم الأمم المتحدة ونشاطها في الألفية الجديدة. فقد ظهرت في العالم عدة دول جديدة، قادرة على ان تصبح أعضاء دائمة في مجلس الأمن بالاستناد لقدراتها المتنامية ولتأثيرها في اطار السياسة العالمية. وفي الوقت ذاته، فان بنية المنظمة واداءها وتنفيذ عملياتها لم تتخلص بعد من آثار الصراع القديم بين الدول العظمى للسيطرة على مناطق النفوذ. ان هذا ما يفسر في اغلب الأحيان، عدم نجاح العمليات السلمية التي تنفذها الأمم المتحدة، من أجل حل النزاعات الاقليمية بشكل دائم.

لذلك فان أوزبكستان ستقف في المستقبل أيضاً، وبنشاط، الى جانب تحديث بنية ونشاط هذه المنظمة العالمية، ذات الطابع الشمولي.

وينبغي الاشارة الى ان القدرة التكاملية للأمم المتحدة كبيرة جداً، وإلى أن العناصر المكوِّنة لهذه القدرة هي المنظمات المتخصصة التي تطوِّر أوزبكستان معها اليوم، تعاوناً مثمراً. ونحن نفهم التكامل مع المجتمع الدولي، في اطار الأمم المتحدة، بمعنى التعاون الواسع مع مؤسساتها المتخصصة: اليونسكو، المنظمة الدولية للصحة، منظمة العمل الدولية، (UNIKAD) واليونيسيف وغيرها.

وتساعد في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، وتامين تكامل أوزبكستان في المجتمع الدولي، المنظمات المالية والاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنك الأوروبي للاعمار والتنمية، وغيرها. ونولي أهمية كبيرة لمشاركة بلادنا في عمل اللقاء الاقتصادي العالمي الذي يجري سنوياً في دافوس. وتتمتع مشاركتنا في هذا اللقاء بأهمية كبيرة لعرض امكانات أوزبكستان وطاقاتها، ولجذب الاستثمارات الأجنبية.

ويشكل تطوير العلاقات مع مختلف الاتحادات الاقليمية للدول، جزءاً لا يتجزأ من التكامل في المجتمع الدولي. فأوزبكستان، تتعاون بشكل مثمر مع بعض المنظمات

الاقليمية، الدولية، مثل الاتحاد الاوروبي، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الغات، ECO، OCI، وحركة عدم الانحياز، وغيرها.

ويشغل الاتحاد الأوروبي في هذا المجال مكانة خاصة. وقد شهد العام ١٩٩٦ أحداثاً مهمة في تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وأوزبكستان. ففي شهر شباط (فبراير) أقرّ مجلس الاتحاد الأوروبي على مستوى وزراء الخارجية، بدء المحادثات مع أوزبكستان، بشأن توقيع اتفاقية شراكة وتعاون؛ وفي شهر حزيران وقّعت هذه الاتفاقية في فلورانسا. وأصبحت أوزبكستان الدولة الثانية بعد روسيا من المجال السوفياتي السابق، التي توقع اتفاقية شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

لقد توسع الاتجاه الأوروبي في سياسة أوزبكستان الخارجية، وهو يتضمن التعاون مع البلدان الأوروبية المنفردة كما ومع القارة الأوروبية كلها، التي تشهد تكاملاً اقليمياً أوروبياً ناجحاً.

نحن نعتبر الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي مساهمة أخرى لضمان أمن وتطور أوزبكستان، طالما ان هذه الشراكة، تطال المجال السياسي، الى جانب المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية. وتفتح هذه الوثيقة مرحلة تعاون جديدة، نوعياً، وتوفّر الأساس الحقوقي للعلاقات المتبادلة بين أوزبكستان والاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء في هذا الاتحاد؛ وتفتح إمكانيات واسعة لاقامة العلاقات الاقتصادية والعلمية ـ التقنية والثقافية؛ وترسي أساساً مؤسسياً للحوار السياسي المنتظم.

ان توقيع الاتفاقية، لا يشهد فقط على الطموح المتبادل لإيجاد قاعدة الشراكة النشيطة. فهو يؤكد بوضوح، على ان مجتمعاً ديموقراطياً، يبنى بنجاح، في أوزبكستان؛ وأن شعوبنا توحدها قيم مشتركة، مثل احترام حقوق الانسان، والحريات المدنية، ودولة القانون.

وبودي ان أشير، بشكل خاص، الى التعاون المثمر مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينعكس مستوى هذا التعاون بوضوح، في المشاريع التي نفذناها سوية مع هذه المنظمة، وفي زيارات المسؤولين الرسميين في هذه المنظمة الى أوزبكستان وفي العمل الناجح لمكتبها الاقليمي، الذي فُتح في مدينة طشقند (على مستوى منطقة آسيا الوسطى).

وكانت مشاركتنا في اجتماع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، المنعقد في كانون الأول سنة ١٩٩٦ في لشبونه، حدثاً كبيراً في سياق تطوير علاقات أوزبكستان مع

المنظمة. وقد حصلت أوزبكستان في هذا اللقاء، على الحق وعلى امكانية تقديم تصوّرها لمشكلة الامن. وقد استقبلت دعوتنا لتنشيط عمل المنظمة في آسيا الوسطى، بتفهم؛ وثبّتت في الإعلان - الوثيقة الصادر عن اللقاء. ومن حيث المبدأ، كانت تلك الحالة الأولى التي تعبر فيها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في وثائقها عن نيتها بدعم الاستقرار، ودرء خطر انفجار النزاعات في هذه المنطقة، ولم تعد تساور الشكوك أحداً بعد اليوم، في أن الأمن، بما في ذلك الأمن الاوروبي، ليس له حدود.

في سياق النقاشات في لشبونه، بصدد الأمن الشامل عشية القرن الواحد والعشرين، عبّرنا من جديد عن دعمنا الكامل للمبدأ الاساسي، حول عدم قابلية السلم للتجزئة. وأشير بسرور الى ان اقتراحنا بإيقاف التدفق السرّي للأسلحة، الى مناطق النزاعات، قد أدخل في الوثيقة الختامية للقاء لشبونه. ونأمل أن يصبح هذا، في نهاية المطاف، جزءاً من نموذج الأمن المشترك والشامل في القرن الواحد والعشرين.

الى جانب ذلك جرت في طشقند في الفترة الأخيرة عدة لقاءات كبيرة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أتاح الاجتماع الدولي (الحلقة الدراسية) لمكتب المنظمة، المخصّص لبحث المؤسسات الديموقراطية، وحقوق الانسان «المؤسسات القومية وحقوق الانسان»، إمكانية للحوار الواسع، بمشاركة خبراء من ٢١ بلداً، من آسيا الوسطى وأميركا وأوروبا وكذلك بمشاركة ممثلين عن ٢٩ منظمة دولية وغير حكومية، حيث دُرِست مسائل تطوير عمل في مؤسسة "Ombusman" (أي السناتور أو النائب المهتم بحقوق الانسان) في أوروبا الوسطى والشرقية، وكذلك مسائل تطوير المؤسسات القومية المهتمة بحقوق الانسان، وتحديث الأنظمة التشريعية، وكذلك دور التعليم العام، ووسائل الاعلام الجماهيري في مجال حقوق الانسان.

وبمبادرة من الاجتماع - الحلقة الدراسية حول المؤسسات الديموقراطية وحقوق الانسان لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا، جرت حلقة دراسية، بعنوان: «وسائل الاعلام الجماهيري في ظل الانظمة الديموقراطية». كما عقدت حلقة دراسية دولية، لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا نظّمتها المحكمة حول إحلال السلام والتحكيم من جانب المنظمة. ويشهد هذا كلّه، على اقامة علاقات وثيقة ومثمرة مع هذه المنظمة المرموقة، التي تشيع السلام وتدافع عن حقوق الانسان.

ويمكن الحديث اليوم، عن التفاهم المتبادل، وعن التعاون بين بلدنا، ومنظمة دولية أخرى، هي الناتو.

إننا نعتبر ان الناتو الذي يضم في صفوفه دولاً ديمقراطية يمكن ان يصبح قوة تشيع الاستقرار، ليس في القارة الأوروبية فحسب، وانما في منطقة أوراسيا الواسعة، أيضاً، وذلك عبر تعزيز بنيته العليا السياسية وبرنامجه «الشراكة من أجل السلام». ونحن نعتبر مشاركتنا في برنامج «الشراكة من أجل السلام»، وسيلة لتعزيز استقلالنا وسيادتنا ووصولنا الى المنجزات العسكرية ـ التقنية المعاصرة، وتوسيع الفرص والامكانيات لاعداد الكوادر العسكرية.

وقد أظهرت زيارات الأمين العام للناتو خ. سولانا والممثل الدائم للولايات المتحدة الأميركية في الحلف ر. هانتر، مرة أخرى، تطابق مواقفنا من مشاكل الأمن العالمي والاقليمي. وقد وجدنا في سياق المحادثات تفهماً كاملاً ودعماً لمبادراتنا الموجهة للحفاظ على السلام في المنطقة ولتسوية النزاع في أفغانستان بالوسائل السياسية، وإعلان منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من السلاح النووي. ونحن نوافق كلياً، على وجهة النظر التي تعتبر قدرة أوزبكستان، عامل استقرار في المنطقة.

إن مساعدة المؤسسات الأوروبية في مجال تكامل أوزبكستان في المجتمع الدولي مهمة جداً من وجهة نظر مصالحنا القومية. فأوروبا والغرب عموماً، مصدر التكنولوجيا العالية والاستثمارات، ورمز الديموقراطية العصرية وحقوق الانسان. وهذا كله ضروري وملحّ لدولة أوزبكستان الفتية، التي وضعت نصب عينيها مهمتها الاستراتيجية: التجديد والتقدم، ودخول القرن الواحد والعشرين، كدولة ديموقراطية عصرية متطورة جداً، ذات أمن مضمون، وتطور راسخ.

إننا ننطلق، في هذا المجال، من مبدأ الاشتراط المتبادل للأمن والتطور. وهذا يفترض خلق بيئة مستقرة وآمنة للاستثمار في الاقتصاد، من جهة، ويفترض من جهة أخرى، أن البلد الذي يقوم بالاصلاحات الشاملة في كل جوانب الحياة، وحده قادر على توفير هذه البيئة الآمنة.

ويساعد التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، وقبل كل شيء، في المنطقة الآسيوية، التطور الراسخ لمجتمعنا، على طريق تعميق التحولات

الديموقراطية. وبودّي، أن أشير بشكل خاص، الى تطور وتعمق العلاقات بين الدول الناطقة بالتركية. ونحن راضون كلياً عن اللقاءات التي أصبحت تقليدية لقادة هذه الدول، وجرى فيها تجاوز عملية التسييس غير البناءة، التي ميّزت المرحلة الأولى. وبات المشاركون في هذه اللقاءات يركزون اهتمامهم اليوم على حل المشاكل الملحة، ذات الطابع الاقتصادي والانساني، من أجل ازدهار شعوبهم.

وشكل اللقاء الرابع لقادة الدول الناطقة بالتركية، الذي انعقد في تشرين الأول سنة ١٩٩٦، دليلاً على ذلك. وأكدّ مرة أخرى، أن أساس العلاقات بين الدول الناطقة بالتركية هو تقارب شعوبها التاريخي والثقافي والروحي. ان من شأن ذلك، توفير الضمانة للسلم والأمن، في هذه المنطقة المعقّدة.

وقد أولى اللقاء اهتماماً خاصاً بالتطوير اللاحق، للتعاون الثنائي، والمتعدّد الأطراف، في مجالات العلم والثقافة والتعليم والاقتصاد والمواصلات والاتصالات. ويفترض أن يوضع بشكل مشترك، برنامج «إعادة تأهيل وإحياء طريق الحرير: تطوير السياحة المعرفية، احياء التراث الثقافي للدول الناطقة بالتركية والحفاظ عليه، وتطويره الراسخ»، حيث سيكون هدف هذا البرنامج، توسيع شبكة الطرقات السياحية، والبنية التحتية المناسبة للسياحة.

وكما اشرنا سابقاً، تحرص أوزبكستان على بناء علاقاتها الخارجية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف. فتوسيع العلاقات الثنائية، يتيح إمكانية أكبر لمراعاة المصالح المتبادلة، ولفهم الأطراف بعضها بعضاً عن قرب، ولارساء أسس متينة لتعاون طويل الأجل، ذي منفعة متبادلة، ولكي يتسنى، على هذا الأساس، بناء قاعدة متينة للاستقرار وللأمن. ويسرني جداً، أنه يوجد لدى أوزبكستان، شركاء موثوقون ومهتمون بالتعاون معها، وان عددهم يتزايد باستمرار، في جميع أنحاء العالم.

وتتطور علاقاتنا الثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية بشكل مستمر وراسخ في أكثر اتجاهات العلاقات الدولية أهمية. وقد ساعدت في ذلك زيارة وفد أوزبكستان الرسمي الى الولايات المتحدة في صيف ١٩٩٦، حيث جرت خلالها لقاءات مع رئيس الولايات المتحدة الأميركية بيل كلينتون ومع المسؤولين الكبار الآخرين، كما ساعدت في ذلك المباحثات السياسية الأوزبكية ـ الأميركية.

ويكتسب تطوير وتعميق العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية أهمية أولى: فهي دولة عظمى أساسية في العالم، ذات قدرة سياسية واقتصادية وعسكرية ـ تقنية وذهنية هائلة. فالولايات المتحدة، تقدم مساهمة ضخمة في عملية تجديد وإصلاح مجتمعنا وجعله ديموقراطياً وتعزيز استقلال وسيادة جمهوريتنا. ونحن نولي أهمية كبرى، لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المشتركة مع الشركات الأميركية، ولاقامة علاقات الشراكة الطويلة الأجل، وذات المنفعة المتبادلة معها، ولتوسيع وجود الرأسمال الأميركي في سوقنا.

خلال السنوات الأخيرة، اتسعت كثيراً وتعززت العلاقات الثنائية المباشرة مع العديد من البلدان الأوروبية، مع ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، البرتغال، النمسا، اليونان، تشيكيا، سلوفاكيا، رومانيا، وبعض البلدان الأخرى.

وبكل سرور، أستطيع أن أشير الى أن لقاءاتنا ومحادثاتنا الصريحة مع رؤساء هذه الدول والحكومات، أكدت مرة أخرى تطابق وجهات نظرنا حول المسائل السياسية الهامّة، ممّا يفتح آفاقاً واسعة، لتعاوننا الوثيق والطويل الأجل، ولتوسيع العلاقات التجارية ـ الاقتصادية وللاستخدام النشيط للامكانيات المتوفّرة لدى كل طرف.

وبسرور خاص، أود الاشارة إلى تعزيز علاقاتنا مع بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، مع اليابان وكوريا الجنوبية والصين وفيتنام وماليزيا والهند وأندونيسيا وغيرها.

فقد ظهرت اليابان في الفترة الأخيرة مشاركاً نشيطاً ومهتماً، في حل مشاكل منطقتنا المعقدة لبلوغ السلم الآمن والمستقر، وفي حل مسائل حماية البيئة.

وتحتل مكانة خاصة في حل مسائل الاستقرار الاقليمي، وتطوير العلاقات التكاملية على المستوى الاقليمي، العلاقات المتشكلة بين البلدان السوفياتية السابقة. وقد مرّ خمس سنوات على تشكيل أسرة الدول المستقلة، في كانون الأول من عام ١٩٩١.

وأكدت هذه السنوات، وجود إمكانيات واسعة للتكامل، ذي المنفعة المتبادلة، بين بلدان أسرة الدول المستقلة، على أساس الشراكة المتكافئة، في إطار العلاقات الثنائية، والمتعددة الأطراف. ولا يكمن في أساس هذا التعاون، القرب الجغرافي وتقاطع المصالح الاقتصادية لبلدان الأسرة فحسب؛ وانما أيضاً الجذور التاريخية العميقة، والعلاقات الثقافية والروحية، ووحدة مصائر شعوبها، خلال المرحلة التاريخية الطويلة.

ان تقارب شعوب بلداننا عملية تاريخية طبيعية. وكان هذا التقارب موحّداً على الدوام، حتّى بمعزل عن وجود الاتحاد السوفياتي. وهذا تكامل شعبي، يعني أنّه تكامل حقيقي، خلافاً للتكامل السياسي المفروض، بشكل مصطنع. وتجدر الاشارة، الى انه لا توجد دولة واحدة من الدول السوفياتية السابقة، تعارض التكامل. وفي الوقت ذاته، لا توجد دولة واحدة مستعدة للتخلي عن استقلالها.

والمسألة بالنسبة لنا لا تكمن في الاختيار بين التكامل والاستقلال، وانما في إيجاد التناغم بين هذين الاتجاهين. وبودنا ان نرى في أسرة الدول المستقلة، تكاملاً بين دول مستقلة وذات سيادة، بالفعل.

ولا يجمع هذه المقاربة أي جامع مشترك، مع بعض الأفكار السياسية حول ما يسمى «بالتكامل المعمَّق بين بلدان أسرة الدول المستقلة». وقد انقضى وقت كافٍ على توقيع اتفاق الأربع (روسيا، كازاخستان، قيرغيزيا، روسيا البيضاء) وعلى اتفاق الدولتين (روسيا وروسيا البيضاء). وأود ان أؤكد مباشرة، بأن توقيع هاتين الاتفاقيتين وتنفيذهما هو قضية داخلية لهذه الدول. فكل دولة، وانطلاقاً من مصالحها الخاصة قبل كل شيء، تقرر مصيرها ومستقبلها بنفسها، ولها الحقّ بالموافقة، وبتوقيع أية وثائق، وأية معاهدات دولية. ولا يحق لأحدٍ التدخل في هذه العملية، آخذاً بعين الاعتبار أن هذه القضية هي قضية طوعية.

وفي هذه الحالة، فان المسألة تكمن فيما يلي: هل هذه الوثائق والمعاهدات تلائم أوزبكستان؟ وهل باستطاعة أوزبكستان الانضمام اليها أو لا؟. خصوصاً أنه توجه لنا دعوة مصرّة لتوقيع وثائق، لانشاء ما يسمى بأسرة أو باتحاد الدول المتكاملة، وأحياناً يقررون نيابة عنا - ما هو المفيد وغير المفيد لأوزبكستان.

لهذا بالذات، وآخذاً بعين الاعتبار لفهمنا عمليات التكامل والتعاون، وعدم ملاءمة المقاربات والقيود التحالفية والدولية على طريق التعاون مع الدول المهتمة باقامة العلاقات معنا؛ فان مثل هذه الاتحادات والأسر، ليست ملائمة لأوزبكستان أبداً.

ان المسألة الاستراتيجية الرئيسية التي تقلق أوزبكستان المستقلة، هي كيف تحول دون احياء الامبراطورية القديمة. وللأسف، فلدينا كل الأسس لمثل هذا القلق، وهو يستشفّ من موضوعات الوثائق المقرّة وفي تلك الحجج والتعليلات التي تساق.

فيمَ تكمن هذه الحجج والتعليلات؟

الحجة الأولى: يزعمون بأن أسرة الدول المستقلة، بالشكل الذي هي فيه اليوم، لا تتناسب مع أفكار إنشائها، وأنها تكوين هش لا يحل أي شيء وان القرارات التي تتخذها لا تنفذ عملياً.

نعم، لهذه الحجج أسبابها.

ولكن بدل البحث، بشكل فعلي، عن الآليات، التي تؤمّن تطبيق القرارات المتخذة في أطر أسرة الدول المستقلة، وتطوير العلاقات الثنائية بين الدول، وإغنائها بمضمون ملموس؛ يبرز عندنا في أغلب الأحيان، حنين الى الأزمنة الغابرة، والطموح لانشاء بنى ما فوق الحكومية: برلمانية، تشريعية، تنفيذية، مجلس أعلى أو تنسيقي، لجنة تنفيذية أو ادارية، مع جيش من الموظفين الخ. كما نلاحظ تأثير العادات المنغرزة في الوعي؛ حيث يعتقد بأنه بالامكان حلّ كل المشاكل في كل المجال السوفياتي السابق، من مركز واحد.

ويعتقدون، لكن لا أدري لماذا، بأنه اذا ما انشئ اتحاد دولي فينبغي ان يكون له أجهزة سلطة وادارة محددة. وليس صدفة، اذا ما نظرنا بتمعن لجداول اعمال اجتماعات قادة الدول ورؤساء الحكومات والبنى الأخرى في أسرة الدول المستقلة، ان يتضح بجلاء استبدال المشاكل الاقتصادية والانسانية الملحة للتكامل بالمسائل العسكرية ـ السياسية ومسائل تشكيل القيادة الموحدة، والحماية المشتركة للحدود الخ.

لكن ينبغي ان يكون واضحاً للجميع، أنه عندما تشكل في الأسر المكونة بُنى ما فوق قومية، وتمنح حق اتخاذ القرار المباشر بالعمل؛ أي عندما تكون قراراتها ملزمة لكل الأجهزة والمنظمات، وتكون فوق الأجهزة الحكومية والقانونية لكل بلد مشارك في الاتفاقية؛ في هذه الحالة، يصعب تسمية هذه الدول دولاً مستقلة، وذات سيادة.

ان صلة كل دولة، وبالتالي، أجهزتها القانونية التشريعية والتنفيذية والعسكرية ـ السياسية والقضائية، بالبنى ما فوق الحكومية المتشكلة حديثاً، يمكن ان تصوّر على انها نوع من الشرايين الموصلة. فبالمقدار من الصلاحيات الذي تتطلبه لنفسها البنية ما فوق الحكومية، المعينة في الأسرة، تخسر الدولة السيدة اليوم، والمستقلة، نفس الكمية من الصلاحيات والحقوق. وهذه حقيقة يستحيل تجاهلها.

وعندما يؤكدون لنا، أن الأسرة وبناها ما فوق الحكومية تنشأ في ظل الحفاظ الكامل على السيادة والاستقلال لكل بلد من البلدان المشاركة، فلا يسعنا، إلا اعتبار هذا الحديث غير جدي.

لنأخذ على سبيل المثال، اتفاقيات روسيا وروسيا البيضاء، التي يعتبر هدفها النهائي، كما يعلن قادة هذين البلدين، إقامة الدولة الموحدة، أو انشاء الكونفدرالية أو الفيدرالية بهذا الشكل أو ذاك. ونحن نعتقد، أن تشكيل مثل هذه الاتحادات، يستجيب، من حيث المبدأ، للأهداف الاستراتيجية للقوى الشيوعية والوطنية، نصيرة السلطة الموحدة المتسلطة؛ وبالاستناد الى اتحاد روسيا وروسيا البيضاء يتم اجبار أوكرانيا على الانضمام اليه، ثم من موقع ما يسمى بالاتحاد السلافي يملون ارادتهم على الدول المستقلة ذات السيادة الأخرى، في المجال السوفياتي السابق، من أجل استعادة مواقعهم المفقودة في السياسة العالمية. ان هذه الطريق لا تلائم أوزبكستان التي اختارت نهجاً استراتيجياً للتكامل الاقتصادي والسياسي، في العلاقات الاقتصادية العالمية.

وهناك عنصر آخر لا يقل أهمية عن العناصر الأخرى، ويكمن في أن أحداً لا يمنعنا اليوم، في أطر نظام أسرة الدول المستقلة المُقَرُّ، ان نعمق التكامل الاقتصادي والمالي؛ وان تحل، بشكل حضاري، مسائل المدفوعات، وإزالة العوائق من طريق التكامل الاقتصادي والإنساني. وهذا، لا يتطلب أبداً ان نوقع اتفاقيات، وأن ندخل في مختلف الاتحادات التي تتمتع قبل كل شيء بطابع جيوسياسي.

الحجة الثانية: تجري محاولة لإقناع الجميع، بأن السبب الرئيسي، للوضع المتأزم المتشكّل، وللوضع البائس للناس، إنما يكمن في انقطاع العلاقات الاقتصادية بين الجمهوريات.

وهنا يوجد طموح واضح، لإبعاد الناس عن رؤية الأسباب الحقيقية للأزمة، التي ضربت كل المجال السوفياتي السابق. فقد أصبح اليوم واضحاً كل الوضوح، أن السبب الأساسي للوضع المتأزم، في اقتصاد دول الاتحاد السوفياتي السابق، هو، قبل كل شيء، كسر العقيدة البالية للنظام الشمولي الاداري ـ التعسفي، ولنظام التوزيع المركزي؛ والانتقال الى علاقات السوق الجديدة، وإلى الاقتصاد الحرّ التي يعيش في ظلها اليوم العالم كله.

وهذا ما يفسر الوضع الراهن للأمور، حيث أن العديد من المشاريع في الكثير من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، يعيش حالة بائسة؛ وهو متوقف عن العمل فعلياً. والكثير من هذه المشاريع متوقف، ليس بسبب انقطاع علاقاتها مع مشاريع الدول المستقلة الأخرى.

ذلك أن مئات المشاريع المتوقفة عن العمل، ليست متعلقة بعلاقات تعاونية مع مشاريع خارج حدود بلدانها.

فالأسباب هنا مختلفة تماماً، عمّا يجري تصويره. فهذه المشاريع، لم تستطع بعد، أن تتكيف مع الظروف الجديدة، ولا أن تجد أسواقاً لتصريف منتوجاتها؛ كما أنها تفتقر لوسائل دعم وتطوير الانتاج.

من هنا، يتضح أن السبب ليس في العلاقات المقطوعة. فينبغي إصلاح الاقتصاد بسرعة، وتطوير آليات الحسابات، واقامة النظام الضروري الحضاري في الإنتاج.

الحجة الثالثة: وهذه الحجة تساق في أغلب الأحيان من جانب مؤلفي «التكامل المعمق»؛ ومفادها، أن التكامل عملية مميّزة اليوم لكل بلدان العالم. ويستندون، في ذلك، إلى تجربة بناء الاتحاد الأوروبي.

أجل، إن كل الدول في المرحلة الراهنة من التطور التاريخي، تمتاز بالاعتماد المتبادل؛ وهي مترابطة، ومتعلقة بعضها بالبعض الآخر. وربما كان من الصعب اليوم، ايجاد دولة على خارطة العالم، تعيش منعزلة عن باقي الدول، وعن البلدان المحيطة بها، بالدرجة الأولى.

أجل، يعتبر التكامل والتعاون في الاتحاد الأوروبي مبادىء أساسية. لكن مقاربات الاتحاد الأوروبي لعمليات التكامل، ترتكز على مبادىء السيادة الكاملة للدول المتكاملة، وعلى الطابع الطوعي، واحترام حقوقها.

أجل، يمكن للمبادىء التي يرتكز عليها الاتحاد الأوروبي، أن تكون جذّابة لبلدان أسرة الدول المستقلة. وهذا لا ينفيه أحد. لكن توجد جملة من المواضيع والمسائل التي تميّز الاتحاد الأوروبي، عن الوضع الموجود في المجال السوفياتي السابق.

الموضوع الأول: وربما كان الموضوع الرئيسي؛ ذلك أن تشكيل الاتحاد الأوروبي، مرّ بمرحلة تاريخية طويلة، لا تقتصر على عقد واحد من الزمن، وأن معاهدة ماستريخت هي نتيجة لطريق طويلة قطعتها الدول المشاركة في الاتحاد.

لا يمكن، لأي قرار سياسي أن يحل محل المراحل الطبيعية للتكامل الاقتصادي، التي تستغرق سنوات وعقوداً. ولا يمكن تسمية التكامل المنفّذ في فترة مختصرة جداً، الا اتحاداً عسكرياً ـ سياسياً، أو ابتلاعاً وحيد الجانب.

الموضوع الثاني: لقد توحدت في الاتحاد الأوروبي بلدان، تتمتع ببنى وبهياكل حكومية اجتماعية ديموقراطية جدية ومستقرة، وصاغت قواعد ومعايير تشريعية حقوقية لعمل السوق متينة، وآليات وبنية تحتية لتنفيذها.

الموضوع الثالث: لقد دخلت، بقوة، المؤسسات والقيم الديموقراطية في الوعي الاجتماعي للغالبية المطلقة، من السكان في هذه البلدان.

الموضوع الرابع: تتمتع غالبية بلدان الاتحاد الاوروبي بقدرة اقتصادية عالية ومتساوية تقريباً. وليس هناك دول تمتاز بمزايا واضحة بتطوّرها، تجاه الدول الأخرى.

الموضوع الخامس: واذا أخذنا بعين الاعتبار تأخّرنا التقني والاقتصادي، والتكنولوجي وعجزنا عن المنافسة؛ وكذلك الرأسمال الأساسي، فإن محاولة التقوقع في اتحادات ما، في حدود الاتحاد السوفياتي السابق، ما هي إلا حكم على ذاتنا بالوقوف في الخطوط الخلفية للاقتصاد العالمي، خدمة لأساليب تفكير من تركة الماضي.

وبودي أن أؤكد، الى جانب ذلك، بأنه بالاضافة للاتحاد الاوروبي الذي تعمل فيه هياكل وبنى ادارية مشتركة، اختارتها وصاغتها البلدان المشاركة، هناك أيضاً، خبرة بلدان جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والهادىء (الأسيان ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والهادىء) حيث لا وجود للبرلمانات، ولا لمجالس الوزراء، ولا للبنى التوحيدية ما فوق القومية.

أما التكامل على مستوى بلدان آسيا الوسطى، فإنه يمتاز بميزاته الخاصة. فقد كان هذا التكامل، وسيبقى، تكاملاً شعبياً بجوهره. فعلى مرّ التاريخ خاضت شعوب هذه المنطقة، كتفاً الى كتف، صراعاً ضد سيطرة الفاتحين الأجانب. وقد وحّدت أفكار الاستقلال، وبناء الدول المستقلة، ممثلي هذه الشعوب. وعاشت هذه الشعوب قروناً، في الأراضي الواسعة المسمّاة تركستان.

ونشير، قبل كل شيء، الى أن تكامل شعوب آسيا الوسطى، ليس حلماً أو مشروعاً للمستقبل؛ إنه أمر واقع وحقيقة، بَيْدَ أنه يحتاج الى الاشكال التنظيمية والحقوقية والسياسية.

ونحن نعتبر التكامل في آسيا الوسطى ضرورة موضوعية، تمليها وحدة الأرض ووحدة الاتصالات والمواصلات، والقطاعات الاقتصادية القاعدية الأساسية، وضرورة

الاستغلال المشترك، لمصادر ولمشاريع المياه والطاقة؛ وضرورة توفير موارد الطاقة؛ ناهيك عن الوحدة الثقافية واللغوية والروحية لشعوبنا، التي تمتلك جذور تداخلٍ عميقة.

لقد كانت هذه المنطقة متكاملة، بهذا الشكل أو ذاك. وأحست شعوب آسيا الوسطى، من جديد، بعد حصولها على استقلالها، بضرورة بناء مستقبلها بالجهود المشتركة. وأصبح توقيع رؤساء كازاخستان، قيرغيزيا وأوزبكستان اتفاقية إقامة المجال الاقتصادي الموحد بين هذه البلدان السيدة، في منطقة آسيا الوسطى، خطوة عملية على هذه الطريق.

وبالفعل توجد شروط ومقدمات أولية لاقامة التكامل بين جمهوريات آسيا الوسطى. إنها المستوى الانطلاقي المتشابه للتطور الاقتصادي، تَماثل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وسائل النقل والاتصالات، وتأمين الطاقة الكهربائية، والمياه الموحدة. عدا ذلك، توجد تهديدات مشتركة لأمن كل الشعوب القاطنة في هذه المنطقة. ومن هذه التهديدات جفاف بحر آرال، وتغلغل المخدّرات والسلاح والإرهاب، والاصولية الدينية؛ وتهديد تصعيد التوتّر وعدم الاستقرار من جانب أفغانستان، وبعض العوامل الأخرى. إنّ هذه التهديدات، وبمعزلٍ عن تبعثرها الظاهري، تعتبر أيضاً عوامل موحّدة، لأنه يستحيل تجاوز إحداها بشكل مستقل، وبالاعتماد على القوى الخاصة.

وينبغي ان يصبح هذا الأمر عينه، دليلاً لعمل كل السياسيين، ولكل من يهمه ازدهار منطقة آسيا الوسطى.

ولدينا كل الأسس والاسباب، للنظر بتفاؤل الى مستقبل أسرة آسيا الوسطى. فقد وُفّرت كل الشروط الحقوقية والتنظيمية الضرورية، وأنشىء مجلس دولي، ولجنة تنفيذية لتنفيذ برامج الأسرة، والبنك المركزي للتعاون وللتطور في آسيا الوسطى. ووُضع برنامج التكامل الاقتصادي بين الدول المشاركة حتى العام ٢٠٠٠؛ وهو يتضمن ٥٣ مشروعاً محدداً؛ ويجري إرساء الأسس، لتشكيل المجال الاقتصادي الموحّد.

وقد شارفنا كلياً، على تأمين تنسيق سياستنا الخارجية والدفاعية، حيث أُقِرّ النظام الداخلي لمجلس وزراء دفاع البلدان المشاركة في الاتفاقية.

إن انشاء أسرة دول آسيا الوسطى، لا يعني بأي شكل من الأشكال، انفصالها عن الدول الأخرى. ونحن لا نضع هذه الأسرة، بمواجهة عمليات التكامل، في إطار أسرة الدول

المستقلة. فهذه الأسرة موجهة لتوحيد جهود ونشاطات بلدان آسيا الوسطى، في المرحلة المعقّدة، لتكوّن بنى كل دولة، والانتقال لعلاقات السوق.

ان أسرة آسيا الوسطى، بالنسبة لنا، ليست ليست ضحية «لموضة» التكامل؛ وليست طموحاً للهيمنة، أو لتوسيع دائرة النفوذ. إنها طريقنا للاستقلال، وللتقدم في القرن الواحد والعشرين. وأنا واثق من أن تحقيق هذه الوحدة، يستجيب، دون أدنى شك، لمصالح شعوبنا؛ وسوف يساعد على تعزيز الاستقرار والسلم، في منطقتنا. إن دول آسيا الوسطى، وعلى الرغم من كل تنوعها الاجتماعي ـ السياسي والإثني والثقافي، تشكل، بجهودها الجماعية، بيئة ملائمة للتصدّي لتهديدات الأمن من الخارج، وللتطوّر الراسخ للمنطقة برمّتها، مشكّلة من ذلك كلّه منطقة أمن واستقرار. وبهذا، تقدّم هذه الدول مساهمتها اللائقة، في تعزيز السلم والاستقرار على الصعيد العالمي.

وأنا واثق، بأن ما يدفع التاريخ الى الامام، ليست النزاعات والعداوات؛ وانما التعاون والثقة بين الشعوب.

ان الأمن والاستقرار في العالم المعاصر، لا يعنيان الجوانب العسكرية والسياسية فقط؛ وانما أيضاً المكوّنات الاقتصادية والبيئية والثقافية، المهمة جداً، لاقامة البيت المشترك الهادىء، والمزدهر في المنطقة؛ وعلى صعيد الكرة الأرضية، كلّها.

الخاتمة

بعد إنجاز هذا الكتاب واستعراضه ذهنياً، وتعميم مضمونه، أتساءل من جديد: «هل كان من الضروري معالجة هذا الموضوع، والحديث عن المشاكل الحادّة، والمعقدة، التي تعاني منها اليوم أوزبكستان ودول منطقة آسيا الوسطى الاخرى، أي مشاكل ضمان الأمن والاستقرار والتطور الراسخ؟

أنا واثق، من أن معالجة هذه المشاكل كانت ضرورية.

أولاً: إن التجربة القصيرة، لكن المرّة أحياناً، للسنوات الخمس من تطورنا المستقل، تتطلب تحليل الطريق التي قطعناها؛ وتتطلب استخلاص وتقدير الخسائر والانجازات. ولن نبالغ إذا قلنا بان بلدنا وشعبنا لم يعرفا مثل هذه التجربة، وأن كل سنة عاشاها في المرحلة المنصرمة، تعادل بأهميتها عقداً، بل ربما قرناً من الزمن.

ثانياً: ان الموضوع ذاته المطروح، الأمن والاستقرار وضرورة تحقيق الاصلاحات لبلوغ التطور الراسخ للبلد، وتأمين الرخاء والحياة اللائقة للناس، على هذا الأساس، واحتلال المكانة اللائقة في المجتمع الدولي؛ هو من حيث الجوهر المضمون الرئيسي، والهدف النهائي الدائم لانجاز استقلال وسيادة الدولة، لتحقيق حرية الشعب ومساواته.

ثالثاً: إن الفهم الواضح للمشاكل والتهديدات التي تعترض هذا الهدف العظيم، يوحّد ويصلّب المجتمع، ويوفّر الامكانية لكل انسان بتقدير وبوعي أعمق، أن يشارك بمسؤولية، في الاحداث غير العادية في تاريخ وحياة بلدنا، وأرضنا الغالية علينا. ان فهم هذا كله، فقط، يمنح الانسان القوة والصلابة، في تذليل الحرمان والصعوبات الكبرى التي يعاني منها في المرحلة الانتقالية، على طريق التجديد والاصلاح.

رابعاً: بعد قراءة هذا الكتاب، من المؤكد أن كل انسان يعيش على أرضنا، سيشعر بالفخر، بعد ان يلقي نظرة على تاريخنا، وعلى الطاقة والثروات والامكانيات الضخمة التي يتمتع بها وطننا، أوزبكستان.

الى ذلك، والى جانب هذا الشعور، أريد بقوة أن يحس كل واحد منا، بالعرفان الصادق بالجميل لشعبه، ولكل من وفّر بعمله وتضحياته الثروات المادية والروحية، وقدرات البلد.

إنّ واجبنا المدني، عمل كل ما هو ممكن، لكي يرث أولادنا والأجيال القادمة عنا هذا البلد، وهذه الأرض المقدسة، أكثر غنى وقوة وقدرة؛ ولكي يشعروا بنفس مشاعر الاعتراف بالجميل والامتنان تجاهنا تماماً، كما نشعر نحن تجاه أجدادنا العظماء.

الفهرس



إسلام كريموف هو أول رئيس لجمهورية أوزبكستان الحديثة.

كأن التاريخ قد قرر سلفاً مصير الرئيس كريموف كرجل دولة مدعو لقيادة شعب أوزبكستان في هذه المرحلة المعقدة من مسيرته الصاعدة ـ مسيرة انتزاع الاستقلال السياسي والاقتصادي وتعزيزه. وقد وقعت على كاهله مهمة صعبة ونبيلة هي قيادة عمليات إشاعة الديمقراطية وبناء دولة القانون والمجتمع المدني في بلد تسنى له أن يتخلص من براثن النظام الشمولي (التوتاليتاري).

ولأنه سياسي ذو شهرة عالمية واقتصادي محترف ذو خبرة غنية يمتاز بشجاعة ومثابرة سياسية، تمكّن من وضع نموذج خاص لانتقال أوزبكستان إلى علاقات السوق الحرة.

إن هذا الكتاب الجديد لرئيس جمهورية أوزبكستان الذي نقدمه للقارئ العربي هو، من حيث مضمونه وتعدد جوانبه، ثمرة تفكير عميق في جملة من المسائل والقضايا التي لا تنحصر في تطور أوزبكستان المستقلة فحسب، بل تشمل تطور المجتمع الدولي كله.